قاسيون

العدد 538
السبت 4 شباط 2012
16 صفحة . الثمن (15) ل.س

رواد موقعنا حتى تاريخه (40.145.172) زائراً
WWW.KASSIOUN.ORG
ناطقة باسم
حزب الإرادة الشعبية

يا عمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

المصلحة الوطنية العليا

◄ حمزة منذر

بما أن «الوطن لا يقبل القسمة على أحزاب».. وهو أغلى من الموالاة والمعارضة، ولأن ما يجابه سورية أكبر بكثير من «إيجاد تسوية بين النظام والمعارضة»، بل إن هناك تناقضاً بين مشروعين؛ وطني ولا وطني، يعتمد الأول على إيجاد حل ومخرج سلمي آمن من الأزمة الوطنية العميقة التي تعصف بالبلاد منذ أكثر من عشرة أشهر، حل يحافظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً، ويقوي دورها الإقليمي في المواجهة مع المخططات الإمبريالية والصهيونية، أما المشروع الثاني اللا وطني بشقيه الداخلي والخارجي فيدخل بإطار سياسة التفتيت الجغرافي والديمغرافي والقومي والطائفي التي تتبعها الإمبريالية الأمريكية وحليفتها الصهيونية العالمية إزاء دول المنطقة، خصوصاً بعد حرب تموز ٢٠٠٦ وما حققه خيار المقاومة، والذي كان من أهم أسباب التبدل الذي نشأ في أعقاب ذلك على ميزان القوى في المنطقة لمصلحة قوى المقاومة والممانعة، والذي أصبحت ملامحه أوضح بعد انفجار الأزمة الرأسمالية العالمية في ٢٠٠٨ وما تلا ذلك من تعثر للمشروع الأمريكي من أفغانستان وباكستان وصولاً إلى العراق ومنطقة الخليج (الأزمة الإيرانية- الأمريكية نموذجاً).

المؤكد أن قوى الفساد داخل النظام وخارجه هي من أوصلتنا إلى ما نحن فيه، وهي مازالت تعيق الوصول إلى حلول شاملة وعميقة تتناسب مع عمق الأزمة العميقة والمركبة التي تعصف بالبلاد، وإذا تجاوزنا الحديث عن هدر الفرص (اللقاء التشاوري نموذجاً)، والإجراءات التي كانت دائماً تأتي متأخرةً، جزئيةً وليست شاملة، عاديةً وليست صادمة، فإن ما جرى في مجلس الأمن من تحالف مطلق بين قوى الإمبريالية العالمية والرجعية العربية ضد سورية، يؤكد مجدداً أن انتصار المشروع الوطني وحل الأزمة الداخلية لا يقتصر فقط على الاستفادة من موقف روسيا ومبادرتها وتأييد الدول الصديقة الأخرى.

عندما نقول إن الحل يجب أن يكون سورياً خالصاً، فهذا يعني قبل كل شيء التوجه فوراً نحو حكومة وحدة وطنية ذات صلاحيات واسعة، وهنا يجب ألا يتذرع أحد بأن بعض أطراف المعارضة (المقيمين الدائمين في الخارج) ترفض المشاركة بحكومة كهذه، لأن المطلوب بالأساس مشاركون حقيقيون من المعارضة الوطنية والنظام والحركة الشعبية انطلاقاً من ثلاثة ثوابت:

- رفض أي شكل من أشكال التدخل الخارجي.
- رفض الفتنة الداخلية ومنع العنف من أية جهة كانت.
- اجتثاث قوى الفساد، والتي تلعب الآن دوراً خطيراً ليس فقط في استمرار سفك الدماء في الشارع السوري، بل وفي تهيئة المناخ لتدهور الوضع الاقتصادي، سواء بإضعاف مناعة الليرة السورية أو خلق الأزمات المصطنعة مثل الخبز والغاز والمازوت، خصوصاً بعد استخفاف وزير النفط عندما طرح إمكانية زيادة سعر الليتر عشر ليرات سورية، وهذا ما ساهم في فلتان الأسعار لمعظم السلع ذات الاستهلاك الشعبي الواسع، وكان المطلوب الاستماع لمقترح نقابات العمال بسحب الثقة من وزير النفط، ولا شك إن السياسات الاقتصادية المطبقة حالياً لم تحز على ثقة الناس، وهي غير قادرة على تحصين الاقتصاد السوري ومنع تفاقم الوضع المعيشي للمواطنين، وهي استمرار لسياسات الفريق الاقتصادي الراحل التي إذا لم يجر القطع التام والنهائي معها، والانعطاف بالاتجاه الآخر جذرياً، فإن ذلك يعني استمرار أحد العوامل الأساسية لانفجار الأزمة، مما سيعمقها لاحقاً.

إن المصلحة الوطنية العليا لسورية تفرض قيام حكومة وحدة وطنية ذات صلاحيات واسعة بمن يقبل المشاركة اليوم، وإبقاء الباب مفتوحاً لمن يريد المشاركة لاحقاً، حكومة قادرة على إجراء انعطاف وتغيير وطني ديمقراطي شامل ينقل سورية من حالة الدفاع إلى الهجوم، وهذا سيفتح الطريق أمام الخروج الآمن من الأزمة على أساس وحدة سورية أرضاً وشعباً، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن.

■■

مظاهرات حاشدة ضد «الاقتصاد الأخضر» الرأسمالي



شهدت مدينة «بورتو أليغري» البرازيلية التي استضافت «المنتدى الاجتماعي الموضوعي» مظاهرات حاشدة ضد ما بات يُعرف باسم «خطاب الرأسمالية الخضراء المنقذ للبشرية»، وقد دوت أصوات الحركات الشعبية المعارضة للمنتدى عالية في شوارع المدينة، كما طغت على المناقشات التي دارت في سياق فعاليات المنتدى، والذي استقطب الآلاف من الناشطين في بورتو أليغري، عاصمة ولاية ريو غراندي دو سول جنوب البرازيل، ليس للمشاركة فيه، بل للاحتجاج عليه!.

وطالب المشاركون في هذا المنتدى الذي انعقد خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٩، الحكومات بتشجيع التغييرات الملحة في نظام الإنتاج والاستهلاك، وإن كانوا قد أعربوا عن تشاؤمهم حيال إمكان التوصل إلى التزام بمثل هذه التغييرات من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠) المقرر عقده في يونيو المقبل في ريو دي جانيرو.

ونبّه إدغاردو لاندر، الأستاذ بجامعة فنزويلا المركزية وعضو المنتدى الاجتماعي الفنزويلي، من محاولات الرأسمالية إعادة الهيكلة من خلال جبهة جديدة، جبهة الرأسمالية الخضراء، وأكد أن مؤتمر (ريو +٢٠) سينعقد وسط دوامة أزمة عميقة للرأسمالية، وفي وقت تتجلى فيه الأدلة على المشاكل الخطيرة الناتجة عن محدودية النمو ودمار أحوال الحياة على هذا الكوكب، مشدداً على الحاجة الملحة للقطيعة مع هذا النظام المهيمن.

ومن جانبه، أكد جواو بيدرو ستيديلي، مؤسس حركة العمال المعدمين وعضو التنظيم الاجتماعي البرازيلي «فيا كامبيسينا»، أن الحالة التي يعاني منها العالم الصناعي يمكن مقارنتها بكارثة عام ١٩٢٩، لكن الفارق هو أنها تؤثر في الواقع، وللمرة الأولى، على جميع بلدان العالم بلا استثناء.

وأشار إلى أن رؤوس الأموال الدولية لم تعد تحترم قرارات الحكومات، كما لم يعد أحد يعلق أهمية على قرارات الأمم المتحدة، ولهذا سيكون مؤتمر (ريو +٢٠) مجرد نكتة سخيفة!.

وشرح ستيديلي أن جزءاً من المشكلة يكمن في «انكباب رأس المال الدولي على حماية نفسه من فترة التراكم المقبلة». مبيناً أن هناك هجوماً غير متناسب في هذا الصدد للاستيلاء على المواد الخام والأراضي والمياه والنفط وغيرها: «إنهم يعرفون جيداً أن الموارد الطبيعية ما تزال لديها إمكانيات هائلة لتحقيق الربح».

■■

أميركا تدعم تواجدها في الخليج

أعلنت البحرية الأميركية عزمها دعم قواتها في الخليج العربي، لكنها نفت صحة التقارير الإعلامية حول إعداد سفينة حربية قديمة لتصبح قاعدة عائمة للقوات الخاصة الأميركية في مياه الخليج.

وصرح قائد الأسطول الأميركي الأميرال جون هاري في للصحيين بأن السفينة «يو إس إس بونس»، وهي سفينة نقل برمائية تعود إلى السبعينيات، تخضع لعملية تجديد بحيث تدعم القوات البحرية الأميركية في الشرق الأوسط.

وأوضح أن مهمتها الأساسية ليست العمل كـ«سفينة أم» للقوات الخاصة كما ذكرت صحيفة واشنطن بوست الأميركية وغيرها من الصحف، مؤكدا «أعتقد أنهم توصلوا إلى نتائج خاطئة».

وأضاف هاري في أن السفينة «لن تتوجه إلى هناك كقوة مهمات خاصة تخترق الخليج، وتجديد السفينة جاء بناء على طلب من القيادة الأميركية الوسطى التي تشرف على القوات الأميركية في الشرق الأوسط لمساعدتها في جهودها لإزالة أية ألغام محتملة في مياه الخليج».

وأوضح هاري في أن التكهنات بشان مهمة السفينة ربما كانت نتيجة طرح مناقصات خاصة لإجراء التحسينات على السفينة.

واشتملت وثائق المناقصة إشارات إلى عمليات تحسين لتخصيص مساحات لقوات العمليات الخاصة في السفينة.

وقال هاري في إن السفينة ستصبح جاهزة للإبحار في مياه الخليج بعد إجراء عمليات التجديد بحلول يونيو/حزيران المقبل. وتأمل قوات البحرية في تطوير خط جديد من السفن في السنوات المقبلة يعمل كقواعد عائمة، كما أن سفينة «بونس» يمكن أن تكون مقدمة لتلك السفن الجديدة.

وسفينة «بونس» قادرة على حمل مروحيات من طراز «إم إتش-٥٣» وطائرات دعم، حسب الأميرال. وعادة تستخدم هذه السفن والطائرات من قبل القوات الخاصة.



وكانت إيران هددت بإغلاق مضيق هرمز رداً على العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، وفي الثمانينيات كانت طهران تعتمد على زرع الألغام لعرقلة مرور السفن في المنطقة أثناء حربها مع العراق.

● أ. ف. ب

بصراحة

ماذا بعد المؤتمرات النقابية؟

◄ عادل ياسين

شارفت المؤتمرات النقابية على نهايتها، ويبقى السؤال المشروع الذي ما يزال العمال يرددونه: ماذا بعد المؤتمرات؟

لقد عمل القائمون على المؤتمرات بالتحضير الجيد لها من حيث الشكل، بينما من حيث المضمون ما يزال التحضير يحتاج إلى نقاش موسع، إذ لابد لاحقاً، من أن يكون العمال في مواقعهم الإنتاجية هم مركز تجهيز وصنع القرار بكل تفاصيله، ابتداءً بقضاياهم المطلبية والحقوقية وليس انتهاءً بالإنتاج وخططه، والفساد وتأثيراته ونتائجه المباشرة على آليات العمل الإنتاجي والإداري وعلى حقوق العمال، التي حاولت الكثير من المداخلات العمالية في المؤتمرات المنصرمة والحالية إبرازها والتأكيد عليها مراراً وتكراراً، ولكن (لا حياة لمن تنادي).

في المؤتمرات الأخيرة، تميز العديد من المداخلات في أكثر من مؤتمر نقابي بجرأة واضحة في طرح معاناة العمال وتقديم شرح تفصيلي لظروف العمل داخل المعامل، وهذا يعكس وعياً متقدماً عند طلائع الطبقة العاملة بضرورة إيجاد حلول حقيقية للمطالب العمالية وآليات فعلية ناجحة لتحصيلها وتأمينها، ولم يعد مقبولاً عند الطبقة العاملة أن تستمر المماطلة بتسويف حقوقها وكتم صوتها وإرادتها في تغيير أوضاعها وأحوالها التي وصلت إلى مستويات قياسية من السوء والحرمان والنكران لجهودها وعرقها في تسيير عملية الإنتاج، التي هي الضمانة الحقيقية لاستعادة الاقتصاد الوطني عافيته ودوره السياسي والاجتماعي والاقتصادي، إذ عملت حكومة السياسات الليبرالية وفريقها الاقتصادي على ضرب الاقتصاد الوطني وتسخير مقدراته وإمكاناته الجبارة لمصلحة قوى السوق التي بينت الأزمة الوطنية الحالية الدور القذر الذي لعبته هذه القوى في التحضير الفعلي لما يجري الآن، وكذلك بينت الأزمة الحالية حقيقة التخوفات التي كانت تطرحها الكوادر النقابية من تلك السياسات وآثارها التدميرية على البشر والحجر، في الوقت الذي كان العديد من القيادات النقابية والسياسية يدافع باستماتة عن تلك السياسات ودورها باعتبارها المنقذ (الحقيقي) للاستعصاءات الاجتماعية مثل الفقر والبطالة وتدني مستوى المعيشة وغلاء الأسعار، وبالرغم من جلاء الحقيقة ووضوحها مازال الدفاع مستمراً والتبرير قائماً لكل ما جرى ويجري الآن، محاولين إقناع الطبقة العاملة أن لا طريق يحقق مصالحهم ويؤمن حقوقهم سوى هذا الاقتصاد الذي جرى تبنيه وتطبيقه على الأرض، ولكن الطبقة العاملة وكوادرها الواعية بحقيقة ما جرى من تخريب اقتصادي واجتماعي، قد عبرت عن موقفها ورفضها لما يطرح عليها من توجيهات ونصائح وكلام معسول عن عدم إمكانية الاستمرار بالتعايش مع هكذا نهج اقتصادي جعلها أكثر فقراً وعوزاً، بل أخذ هذا النهج الاقتصادي يحول العمال إلى متسولين ومستجدين للمساعدات والهبات التي تقدم لهم من فائض القيمة التي أنتجتها سواعدهم وتذهب بمعظمها إلى جيوب من لاحق لهم بها.

إن ما طرح في المؤتمرات النقابية شيء مهم ينبغي للطبقة العاملة وكوادها النقابية التأسيس عليه لإعادة صياغة موقف الحركة النقابية وفق ما تتطلبه ظروف المعركة الوطنية الحالية على كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا يعني إعادة بناء المرتكزات الأساسية التي تربط الحركة النقابية بالطبقة العاملة، أي إعادة بناء أدوات الحركة النقابية النضالية وفي مقدمتها تبني حق الإضراب السلمي كأحد الأشكال النضالية للدفاع عن حقوق الطبقة العاملة ومكتسباتها والتخلي عن وهم العلاقة التشاركية مع أي حكومة حالية أو قادمة، لأنه لا يمكن الجمع بين متناقضين أساسين (رب العمل، العامل) بسبب المصالح والحقوق المختلفة بين الطرفين والانحياز المفترض أن يكون هو إلى جانب حقوق الطبقة العاملة وتأمين الشروط الضرورية واللازمة لتحقيقها، وهذا مبرر وجود وشرعية النقابات، وإذا ما جرى التخلي عنها فإن الطبقة العاملة ستدير ظهرها، ولن يكون لها آذان صاغية مهما كانت الشعارات أو النصائح الموجهة لها، لأنها تعلم بخبرتها التاريخية أن الأمور تقاس بنتائجها، وعلى هذا الأساس تحدد موقفها من النقابات أو من كل من يدعي تمثيلها أو النطق باسمها.

■■

المؤتمرات النقابية تتواصل..

انتقادات لاذعة للحكومة التي لم تكن على مستوى الحدث والأزمة



ما تزال المؤتمرات السنوية للنقابات العمالية متواصلة.. وقد ناقش العمال والنقابيون في مؤتمراتهم حتى تاريخه قضايا عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية، على درجة عالية من الأهمية، مبرزين المعاناة التي يتعرض لها العمال من جانب أصحاب العمل، وخاصة في القطاع الخاص، حيث يتعرضون للكثير من الضغط للتنازل عن كل حقوقهم وأتعابهم، وركزت المداخلات على ضرورة تعديل بعض مواد قانون العمل الجديد رقم /١٧/، وخاصة تلك المرتبطة بالتسريح التعسفي، هذا القانون الذي تبنته وزارة العمل لمصلحة أصحاب العمل وضد مصلحة العمال، وموضوع زيادة الأجور والرواتب والبطالة والغلاء الفاحش لمعظم المواد الرئيسية، بالإضافة إلى الزيادة في أسعار المحروقات.

كما جرى انتقاد سياسة الحكومة وتوجهها في تأجير الشركات العامة للقطاع الخاص, ورفض الخصخصة وبيع القطاع العام الرابح للطبقة الرأسمالية في القطاع الخاص (مؤسسة الاتصالات) وطالب النقابيون بضرورة إصلاح وضع المعامل المخسرة والمنهوبة وانتقدوا الحكومة لتقصيرها في مراقبة الهدر والتبذير والفساد المستشري، كما تعرض النقابيون بالنقد لمفهوم اقتصاد السوق الذي ما زال البعض يدافع عنه مطالبين باقتصاد التنمية الاجتماعية.

مطالب ازدادت إلحاحاً

ففي مؤتمر نقابة الصناعات الغذائية قال محمود الرحوم رئيس نقابة: لقد طالبنا بالكثير من المطالب في المؤتمرات السابقة، ورفعناها بمذكرات إلى اتحاد عمال دمشق، لكن بعض هذه المطالب قد تحقق والبعض الأخر لم يرى النور بعد، بل هناك قضايا ومطالب ازدادت تفاقماً على واقع الأزمة التي تعيشها سورية، وفي مقدمتها ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمحروقات مع غياب كامل للرقابة التموينية على الأسواق، والمطلب الآخر الذي لم يجد طريقه للحل هو إصلاح القطاع العام الصناعي الذي تعطل منذ زمن بعيد من قبل قوى يبدو أنها لا ترغب بإصلاح هذا القطاع الذي يشكل ركناً أساسياً من أركان القطاع العام الضامن الحقيقي لطبقتنا العاملة، وصمود وطننا في وجه الطامعين والمتآمرين والتاريخ يثبت أن هذا القطاع صمد في وجه العقوبات والتحديات.

كما تطرق الرحوم لقانون العمل رقم /١٧/ الذي انتظرته الطبقة العاملة في القطاع الخاص سنوات طويلة عله يكون المظلة القانونية الآمنة والضامنة للاستقرار النفسي لأكثر من أربعة ملايين عامل، لقد صدر القانون، ولكنه لم يجد الطريق الأمثل إلى التنفيذ، ومرسوم التثبيت الذي لم يشمل عمال المخابر المؤقتين وعمال معمل مياه بقين الذي مضى على استخدامهم كعمال مؤقتين أكثر من عشر سنوات أصبح حلماً لهؤلاء العمال.

لم تترك المداخلات أية سلبية تقريباً وإلا تناولتها، فالنقابية أمل نصر قالت: لم نلحظ اعتراض الاتحاد على التأمينات الاجتماعية، لعدم قيامها بصرف مستحقات وتعويضات للشهداء من عمالنا، وكذلك عدم معالجة المصابين منهم بحجة أنهم استشهدوا أو أصيبوا خارج أوقات العمل، ولم يكن موقف الاتحاد مبرراً بمهمة لهذا العمل، وكذلك جاء كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم /٣٢٤٠/ تاريخ ٢٠١١/١١/٩ والمتضمن بالنص الصريح التالي: «محاسبة العاملين المقصرين والمتهاونين في مواجهة الأزمة وتعيين العاملين المؤيدين بدلاً عنهم» ليزيد الطين بلة.

والذي زاد المأساة أكثر كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم تاريخ ٢٠١٢/١/١٩، بإيقاف العمل بنقل العاملين في الوزارات، لكن هذا القرار لم يشمل سيارات المدراء وآليات المتنفذين في الدولة فأين الحقوق المتساوية من هذا القرار؟!.

مجاملات ومسايرات

وألقت اللجنة النقابية في فرع دمشق للحبوب مداخلة تحدثت عن الأوضاع في سورية حيث قالت: ينعقد مؤتمرنا هذا وسورية الحبيبة تنزف دماً ودمعاً من جراء هذه الظروف الحزينة التي تعيشها سورية، وهنا نتساءل: ما الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه الآن من هذا الواقع الأليم والحزين؟.

المؤامرة: نعم هناك مؤامرة عربية ودولية وبقيادة صهيونية، وذلك بسبب مواقف سورية الوطنية والقومية والداعمة لحركات المقاومة العربية، ولكن يجب أن نعترف وبكل جرأة وموضوعية بأن هناك، ومن الداخل السوري من يساهم وسهل وهيأ المناخ والتربة الصالحة لذلك.

كما حملت المداخلة الحكومات المتعاقبة وسياساتها الاقتصادية الخاطئة، والتي أدت إلى عدم تحسين الوضع المعيشي للمواطن، وأثقلت كاهله بالضرائب المتعددة من ناحية، وإهمال وعدم إصلاح القطاع العام ودعمه وتحسينه من ناحية أخرى، فلو عدنا إلى الوراء قليلاً، وخاصة في فترة الثمانينيات لكنا لاحظنا كيف أن القطاع العام أثبت وجوده وسد الحاجات في تلك الفترة.

إن الفساد من بين الأسباب الرئيسة الذي انتشر وبكثرة في أجهزة الدولة، حتى أصبح كمرض السرطان الذي أصبحت معالجته واستئصاله أمراً مستحيلاً، ولعدم وجود آلية نستطيع من خلالها الحد منه، وأشارت المداخلة إلى أن المنظمة النقابية تتحمل الكثير من المسؤولية التي كانت تجامل وتساير سياسات هذه الحكومات دون أن تنتقد هذه السياسات، أو الوقوف في وجهها.

وطالبت مداخلة الصوامع والحبوب بالعمل والسعي لتطبيق قانون التقاعد المبكر ولو لمرة واحدة لفسح المجال أمام جيل الشباب للدخول إلى ميادين العمل والتقليل ما أمكن من البطالة.

كما دعت للعمل مع الجهات الرسمية بعدم التمديد بعد سن الستين لأي موظف وما أكثرها هذه الأيام، وأصبحت ظاهرة يجب الوقوف عندها، ففي كل عام يتخرج من جامعاتنا الآلاف من الشباب وبكل الاختصاصات، وهم الأولى، ولأنه لا يقوم بطلب التمديد من أنهك كاهله العمل لا بل طالب التمديد بعد هذا العمر من يتمتع بميزات ومكاسب لا تعد.

وأكدت المداخلة على رفع التعويض الذي يصرف للعامل من مكتب الصناعات الغذائية إلى خمسين ألفاً بدلاً من عشرين ألفاً أسوة ببعض زملائهم في المكاتب الأخرى، والعشرين ألف ليرة حددت في النظام الداخلي لنقابة الغذائية منذ التأسيس.

وطالبت شركة المخابر والوحدة الاقتصادية مجموعة مطالب وحقوق والتي لم تنفذ منذ أكثر من ثلاث دورات نقابية وركزت على مطلبين هما:

التأمين الصحي لكافة العاملين في الشركة العامة للمخابز والوحدة الاقتصادية لتصنيع المخابز والمطاحن وللعاملين المتقاعدين لأنهم يستحقون هذه الخدمة الصحية أيضاً.

الإسراع في تثبيت العاملين حسب الراتب الحالي والطلب من كافة الجهات الإسراع بذلك علماً بأنه قد مضى على تعيينهم أكثر من /١٥/ عاماً ومضى على إصدار المرسوم /٦٢/ أكثر من ستة اشهر.

■■

نقابة عمال الصحة..

وضع إستراتيجية عمل تضمن حقوق العمال في القطاع الخاص

اعتبرت نقابة عمال الصحة أن سياسات الحكومة الخاطئة لحل الأزمة، وانعدام الرقابة والمحاسبة وعدم ضبط الأسواق، وتفشي الفساد الإداري، قد ساعد على تفاقم حجم هذه الأزمة التي نتج عنها غلاء فاحش بالأسعار واحتكارات وفقدان للسلع والحاجيات الضرورية، مثل الغاز والمازوت وغيرها من حوامل الطاقة، والتقنين الكبير للكهرباء مما شكل أعباء إضافية على كل فئات الشعب السوري.

وقال سامي حامد رئيس نقابة عمال الصحة في كلمته أمام المؤتمرين إنهم عملوا على تعديل مرسوم طبابة العاملين، وطبيعة العمل في مشفى الشرطة بعد مراسلات تمت مع وزارة الداخلية بالتعاون مع اتحاد عمال دمشق، وقضت بمعالجة العمال المدنيين في مشفى الشرطة مجاناً.

كما أشار حامد إلى رفع نسبة الحوافز للعاملين في مشفى الأسد الجامعي من ١٢ ـ ٢٥٪، وتم حل مشكلة تأخر رواتب العاملين في مشفى الأسدي.

وتطرق حامد لموضوع إيقاف وتعديل مشروع القانون الخاص بإحداث نقابة التمريض والقبالة، وإلغاء القانون رقم /٤٢/ لعام ٥٢ من أجل بحث الثغرات فيه مثل إضافة المهن الطبية، مع العلم أنهم منتسبون إلى نقابة عمال الصحة، ورفضهم الانتساب إلى هذه النقابة واقتصارها على مهنة التمريض والقبالة فقط، كما نؤكد على رفع طبيعة العمل للعاملين في القطاع الصحي بما يتناسب مع أخطار المهنة، ووضع إستراتيجية عمل تضمن حقوق العمال في القطاع الخاص، وتطبيق مفاعيل قانون العمل /١٧/ لعام ٢٠١١، بموادة المدافعة عن حقوق العمال، وإنصاف العاملين في القطاع الخاص وذلك بالاستفادة من السكن العمالي.

وقال حامد إنه في ظل هذه الأزمة التي تعصف بسورية الحبيبة، والتي لها تداعيات بالأخص على الطبقة العاملة، لابد من إعادة النظر في السياسات الاقتصادية ورصد حركة الأسواق وتدخل الدولة لإعادة الاستقرار إليها، وتوفير الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة المستعصية بشكل دائم، وعدم انقطاعها لما ترتب على المواطنين أعباء مادية وخطراً على حياتهم.

مشاف مأجورة وضمان صحي سيئ

وكانت فاطمة غطروف ممثلة اللجنة النقابية في مستشفى المواساة الجامعي قد تحدثت عن المعالجة المجانية في مشافي التعليم والصحة، بعدها تم التحايل على هذه المكاسب من أسس حضارة الشعوب التي تعنى بصحة المواطنين لفكرة تحويل العلاج إلى مأجور، وبالتوازي مع القطاع الحكومي، وأن الضمان الصحي وبعد مرور عدة سنوات، أصبحت معظم المشافي مأجورة، وبقي التأمين لا يتجاوز ٥٠٠ ألف عامل، ومشروع الضمان الصحي الجديد لم يباشر به بعد، مما انعكس سلباً على قدرة المواطن للعلاج في القطاع الخاص الذي ارتفعت فيه نسبة المعاينة والأجور للاستقصاءات والأعمال الجراحية، علماً أن مفهوم المشافي المأجورة المحدد نسبة المأجور والمجاني فيها هي فقط لمن يتم تحويلهم إلى المشفى، أما الأعداد الكبيرة للمراجعين الخارجيين فيتحتم عليهم دفع أجور ١٠٠٪ من المعاينة والاستقصاءات والتحاليل، وهذا بغافل عن المعنيين حين ذكرهم لمجانية العمليات للمواطن.

أما بالنسبة للصحة والسلامة المهنية التي خصصت في فصل كامل في قانون العاملين رقم /٥٠/، فإننا نرجو من مؤسسة التأمينات الاجتماعية تفعيل دائرة الصحة والسلامة المهنية لما لها من أهمية كبرى على صعيد القطاع العام والخاص بالنسبة للعاملين والمنشآت.

مبنى خاص للإسعاف السريع

واقترح جهاد البابا من اللجنة النقابية في الهيئة العامة لمستشفى دمشق مجموعة مقترحات حول السكن العمالي منها:

- دراسة حقيقية وموضوعية لسعر المتر كون الأرض مخصصة لبناء المساكن العمالية.
- إلغاء الفوائد المترتبة على العامل ليكون المشروع هدفه خدمة العاملين.
- ما مصير المنزل بعد انسحاب العامل ولماذا يترتب عليه حسم ٥٪ مما دفع.
- وضع جدول نهائي بعدد الشقق المسلمة من الإسكان في العالم الواحد.
- وضع شرط جزائي على وزارة الإسكان في حال لم يتم الالتزام بالجدول.
- بعد تحديد سعر العقار واستكمال دفع الإقساط هل سيتم نقل الملكية إلى مستحقيه دون إضافات مالية.
- تخيير العامل بالمساحة المطلوبة بما يتناسب مع عدد افراد العائلة.
- بعد الاتفاق على السعر النهائي يطلب عدم تعديل أي سعر للمسكن لاحقاً خلال فترة تسليم جميع المساكن العمالية.
- إبقاء القسط الشهري ٣٠٠٠ ل.س وبما يتناسب مع دخل العامل.

وأشارت مداخلات أخرى للوجبة الغذائية في المرآب ومركز السل، وتوحيد سعر اللباس في المديرية وتوابعها، والإسراع بصرف الترفيعات كل سنة يتم التأخير بصرف الترفيعات حتى الشهر الرابع أو الخامس من كل سنة، والتأكيد على تأمين مبنى خاص للإسعاف السريع وتأمين محطة أرسال جيدة، وتأمين سيارات الإسعاف والجاهزية التامة لها وتأمين الخدمة الجيدة في العاصمة دمشق.

وأخرى أكدت على الكتاب رقم /١٣/ الصادر عن مكتب نقابة عمال الخدمات الصحية تاريخ ٢٠١٢/١/٢٢ والاقتراح بإضافة إلى ذلك ضم نقابة المرضات إلى نقابة عمال الخدمات الصحية بالاسم فقط، حيث إن جميع المرضات منتسبات إلى نقابة عمال الخدمات الصحية، وفصلهن عنها يؤدي إلى ضياع حقوقهن بين النقابتين، لقد خابت آمال العمال في التأمين الصحي الذي انتظروه بفارغ الصبر ناهيك عن التأخير الكبير في تشميل العديد من الوزارات والمؤسسات.

■■

وفي مؤتمر نقابة عمال النفط..

العمل على تنفيذ الدعاوى العمالية المكتسبة الدرجة القطعية

أكدت نقابة عمال النفط على أن الحركة النقابية في قطاع النفط والثروة المعدنية ماضية في الحفاظ على مكتسباتها التي حققتها خلال السنوات الطويلة من عمرها النضالي، معتبرة مطالب العمال القضية الأساسية والهامة التي يجب الاستمرار بها.



وكان رئيس النقابة علي مرعي قد قال في كلمته: حرصاً من مكتب النقابة على مصلحة بلدنا كانت أهم قضية يتابعها في كل لقاءاته واجتماعاته هي توزيع مادة المازوت الأحمر، وبأنه غير عادل، وسوف تحدث أزمة في حال استمرت قرارات وزارة النفط الخاطئة بالسوية نفسها، وكنا قد أشرنا إلى هذه القرارات إلا أن الوزارة لم تسمع إلى طرحنا بتزويد محطات القطاع العام بمادة المازوت الأحمر التي سعتها ١٢٠٠ مليون ومائتي ألف ليتر، وإعادة الخزانات الثابتة إلى الأحياء التي تخدم أكبر شريحة من المواطنين في الأحياء، وهكذا تخف الأزمة وتنتهي.

وأكد مرعي أن الأزمة استمرت بشكل كبير لعدم استجابة الوزارة لطروحاتنا، وتم تهريب المادة من خلال محطات القطاع الخاص، والمواطن لم يحصل على المادة، وهدرت ملايين الليرات السورية جراء القرارات الخاطئة، وكما نرى أنها مفتعلة يجب أن نسعى جميعاً لراحة المواطن وإنهاء الأزمة والخروج منها، مما انعكس ذلك على حدوث أزمة الغاز والكهرباء التي نتجت عن عدم حصول المواطن على مادة المازوت للتدفئة، وأصبح يستعمل الغاز والكهرباء عوضاً عن المازوت، وقد نبه مكتب النقابة للعمل من الوزارة والإدارات لوضع خطة مستقبلية لتلافي أي أزمة تحدث علماً أننا نقع سنوياً بمثل هذه الأزمة إلا أن هذه الأزمة كانت كبيرة.

وأشار مرعي إلى أن استبدال الكادر العمالي القديم ذي الخبرة في وحدات تعبئة الغاز بعمال موسميين جدد أدى إلى تراجع الإنتاج، علماً أن مكتب النقابة قد أرسل مذكرة إلى وزير النفط لإعادة الطاقم الفني القديم ذي الخبرة إلى العمل.

وختم مرعي حديثه قائلاً: هذا ومن خلال متابعة مكتب النقابة لأعمال الشركات والمؤسسات التابعة، لاحظنا أن المؤسسة العامة للجيولوجيا انحرفت عن مرسوم أحداثها بعد متابعة أمور الثروة المعدنية، واتجهت إلى الثروة اللامعدنية المستكشفة، وتركت الثروات المعدنية الباطنية التي لا نسمع عنها شيئاً، وهنا نتساءل عن دراسات الثروة المعدنية السابقة، وهل هي قيد المتابعة بشكل علمي وعملي، أم أنه لا يوجد في القطر هذه الثروات فلتعلمنا الإدارة بذلك؟؟!.

دعاوى عمالية لم ينظر بها

وكانت اللجان النقابية في المؤسسة العامة للنفط والشركة السورية للنفط قد طالبت:

- العمل على تنفيذ الدعاوى العمالية المكتسبة الدرجة القطعية مثل دعوى المحروقات والجهد الإضافي وتنفيذ الدعاوى بالمثل وخاصة دعوى الجهد الإضافي.
- منح العاملين الإجازات الساعية كما ورد في القانون رقم /٥٠/.
- إعادة منح طبيعة العمل والاختصاص للفنيين خريجي المعاهد المتوسطة والذين عينوا بعد عام ١٩٨٥ بعد صدور قانون العاملين الأساسي لعام ١٩٨٥ .
- الإسراع بإسناد الوظائف العليا في حال حدوث الشاغر مباشرة ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
- نؤكد على زيادة تعويض نهاية الخدمة من صندوق المساعدة الاجتماعية كونه يتم الحسم من الرواتب والحوافز لمصلحة هذا الصندوق مما يزيد واردات هذا الصندوق بما يتناسب مع زيادة الرواتب.
- تعديل أوضاع الإخوة العاملين الذين حصلوا على شهادات أعلى من الشهادة التي عينوا عليها .
- رفع الحد الأدنى المعفى من ضريبة الدخل عن الراتب.
- تعديل التعويض الشهري للسائقين العاملين في الشركة والمؤسسة.
- لقد لوحظ أن التمديد بعد انتهاء السن القانونية يتم حسب المحسوبية والواسطة وليس وفق ضرورة العمل.

فتح سقوف رواتب العاملين

كما طالبت مداخلة اللجان النقابية الثانية والثالثة بما يلي:

إلغاء قرار رئاسة مجلس الوزراء المتعلق بإيقاف النقل الجماعي للإخوة العاملين لما ينعكس سلباً على نفسية العامل وبالتالي على الأداء.

تشميل المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية بمكافآت استكشافية أسوة بغيرها من الشركات (السورية للنفط) سيما وإنها تعمل على دراسة واكتشاف أغلب الثروات المعدنية احتياطياتها الموجودة والتي يتم استثمارها من القطاعين العام والخاص وهي كثيرة نذكر منها سبيل المثال لا الحصر (مقالع، سجال زيتي، طف بركاني، فوسفات، رخام) وغيرها، وحيث يتم استثمارها وبالتالي الاستفادة من عائداتها للدولة المؤسسة.

ضرورة إعادة العمل بمبدأ الإجازات الساعية.

السعي والتوسط لدى الجهاز المركزي بحيث اعتبار تاريخ تعيين العامل هو قرار المباشرة لدى الجهة التي يعمل بها وليس تاريخ تأشيره من الجهاز المركزي.

منح طبيعة العمل للعاملين في الفرق الحقلية على اختلاف اختصاصهم.

تشميل العاملين بقطاع النفط بامتيازات تتعلق بمجال عمل الوزارة أسوة بعمال وزارة الكهرباء ومؤسسة الاتصالات.

تنفيذ الأحكام القضائية العمالية المكتسبة درجة القطعية بخصوص طبيعة العمل الممنوح للفنيين المختصين (جيولوجي، مهندس، حفار، طوبوغرافي) وطبيعة الجهد الإضافي مع تشميل جميع العاملين في قطاع النفط بتعويض الجهد الإضافي.

المتابعة والإسراع بإنجاز قانون الضمان الصحي والاجتماعي، مع ضرورة الانتباه إلى تعزيز الإيجابيات فيه ونبذ السلبيات الكثيرة والتي ظهرت من خلال تطبيق هذا القانون في القطاع الإداري.

السعي بخطا حثيثة لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية لحساب آخر ترفيعة العمال عند إحالتهم إلى المعاش في الراتب التقاعدي دون الانتظار مرور سنة كاملة على الترفيعة، وفتح سقوف رواتب العاملين لاسيما أن هناك شريحة كبيرة من الإخوان العاملين قد وصلوا إلى ذلك مع منحهم الترفيعة المستحقة مع تعديل جدول سقوف فئات العاملين.

في حين قدمت مداخلة إدارة عمليات الغاز وتوزيع الغاز نقاطا في مجال الأنظمة والقوانين والتنظيم النقابي فاقترحت ما يلي:

- العمل على تعديل المادة /١٣٨/ من قانون العاملين الأساسي في الدولة التي تنص على منح العامل عند التقاعد مثلي الراتب لتصبح رواتب عام كامل.
- العمل على تعديل النظام المالي لمكتب النقابة اسوة ببعض المكاتب في اتحاد عمال دمشق بحيث يصبح الاشتراك الشهري خمسة بالألف من الراتب لصندوق النقابة ومائتي ليرة لصندوق المساعدة الاجتماعية مع الحفاظ على جميع المكتسبات السابقة.
- إعادة النظر في إدارة محروقات بإعادة منح التعويضات التي حسمت عن العاملين في إدارة عمليات الغاز بعد دمج شركة توزيع الغاز مع شركة محروقات لعدم وجود نظام علما بأنه تم رفع أكثر من مذكرة بهذا الموضوع ولا ترد أية إجابة.

إقرار الملاك العددي للعمال

كما طلبت اللجان النقابية في شركة المحروقات العمل على الإسراع في إصدار النظام الداخلي الجديد لشركة محروقات وإقرار الملاك العددي للعمال، والمطالبة برفع سقف الرواتب والأجور لعمال الفئة الثانية والرابعة، والإسراع بتأمين أسطول توزيع مباشر للمازوت جديد يتماشى مع حاجيات الشركة الحالية والمستقبلية والتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى لتقديم التسهيلات اللازمة.

كما أكدت على أن تقوم شركة محروقات بتأمين مادة مازوت التدفئة لعمال الشركة بالتقسيط قبل فصل الشتاء، وعلى حق كافة العمال العاملين في المديريات المصنفة مراكز إنتاجية بالفحوص الطبية الدورية، وخصوصاً بعد تسجيل إصابات سرطانية في صفوف العمال في مديرية الآليات، والمطالبة بحماية منشآت القطاع العام من التخريب وزيادة الحراس عليها من الشركة أو من عناصر الجيش الشعبي، وطالبت بتعديل نظام الكساء بما يخص مديرية تموين الطيران بحيث يكون كما الحال في الشركة السورية للطيران كون ظروف العمل واحدة.

وأشارت لمطالب العمال بتعويض فحم الكوك بحيث يوزع على كافة مديريات الإدارة العامة بالتساوي، وتطبيق مبدأ سلم للأجور يتناسب مع تغير الأسعار المستمر والتشديد على المراقبة التموينية للأسعار، وتنفيذ الأحكام المكتسبة الدرجة القطعية وتطبيقها على جميع العمال بالتساوي، مع تمديد فترة الطبابة إلى ما بعد سن التقاعد لفترة خمس سنوات، والمطالبة بإعادة دراسة القانون /١٧/ المتعلق بالتسريح التعسفي، وأخيراً تشميل الكيميائيين وبعض خريجي المعاهد بطبيعة اختصاص لأنهم غير مشمولين بالقانون.

■■

المؤتمرات النقابية العمالية في دير الزور..

نعدد هذه المطالب منذ عشر سنوات ونسبة ٩٩٪ منها لم تنفذ؟!

زهير مشعان

في المؤتمرات السابقة كما في أغلب المحافظات تقريباً، المواعيد والأساليب والشعارات ذاتها، والنقابيون والمسؤولون والقياديون السياسيون أغلبهم، فالتقارير ذاتها والمطالب تتكرر وتزداد مع تغيير التاريخ فقط، النقاشات المحدودة ذاتها وإن شاب بعضها شيء من الانفعال أو الحماس، وفي الختام التصويت وكفى الله المؤمنين القتال .. ثمّ تعود «حليمة إلى عادتها القديمة» و«يا دار ما دخلك شرّ» عند البعض، وعند آخرين من الذين لا حول لهم ولا قوة كما يقول المثل الشعبي الآخر : تيتي مثل ما رحت جيتي ... والقلة القليلة تكتم غضبها على أمل.. ويبقى وجه ربك الاستغلال والقمع والنهب والفساد!.

إنها القوى التي تعيق التنمية الحقيقية وتطبيق العدالة الاجتماعية والحل السياسي، إنها القوى المرتبطة بالخارج والسياسات الليبرالية وقوى الفساد الكبير أولاً بكل مواقعها وأشكالها وألوانها السياسية والاقتصادية والإدارية، والتي يجب ضربها وتحطيمها فوراً..

الاستفادة من العقوبات

في مؤتمر نقابة عمال الصناعات الغذائية التي تعتبر من النقابات المتميزة، أشارت مداخلة المرأة العاملة إلى غياب الاهتمام بها عن أغلب النقابات، وأعدت دراسة عن مواقعها في مختلف مواقع العمل والإنتاج وفق منهجية أنها انعكاس لطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة والحاضنة.

وأكد التقرير الاقتصادي على ضرورة الاستفادة من ظرف العقوبات لتطوير الاقتصاد السوري والصناعة الوطنية، وأن ارتفاع الأسعار سببه تجار الأزمات لتكديس الثروات مما أدى لانخفاض القوة الشرائية للمواطن، وطالب بوضع أي قرار يتعلق بالشأن الاقتصادي المعاشي بأثره على البعد الاجتماعي، وعدم إحداث أي خلل في العدالة الاجتماعية، وقدم النقابيون عدة مداخلات حيث تحدث محمد الرحوم من لجنة معمل السكر حول سوء توقيت زراعة الشوندر ونوعية البذار، وتعفن كميات كبيرة من الشوندر وفسادها وخسارتها ورغم كل الظروف قام العمال بانجازات كبيرة، وختمها بالتحية للشهداء أينما كانوا ..

كما احتوى التقرير المقترحات والتوصيات التي كالعادة يتكرر أغلبها كاللباس والوجبة والحوافز والضمان الصحي والفحص الدوري والإضافي وطبيعة العمل والاختصاص، والزيادة والترفيعات والتثبيت والسكن العمالي والآليات في مختلف القطاعات والمادة ٦٥ من قانون العمل التي تحدد الاستفادة من العمل الجراحي بالمنشآت التي يزيد عددها عن ٥٠٠ عامل، ولم تنفذ مثلاً في مؤسسة الحبوب، ولم تشمل مثلاً العاملين في السكر لأنهم أقل من ٥٠٠ عامل، ونخص الصوامع بأن صومعة الكسرة المستملكة أرضها منذ ٢٠٠٢ لم تنفذ، وساعة العمل للمطحنة البعيدة،أما وحدة كونسروة الميادين فقصتها أصبحت مملة.. وأغلبها تكررت في المداخلات من سنة لأخرى..!

إعادة النظر بالرواتب والأجور

أشار تقرير الشؤون الاقتصادية لمؤتمر نقابة عمال الغزل والنسيج إلى إحصائيات مهمة منها نسبة تنفيذ الإنتاج ٧٠٪ والمبيعات ٣٦٪ والعوادم ٧٤٪ وأن المخزون في ٢٠١١/١/١ كان ٣٧٨٧ طن وفي ٢٠١٢/١/١ صار٩١٠٢ طن هذا رغم وجود الصعوبات ومنها توقف الآلات وكثرة العمال المرضى والعجزة وعددهم ١٥١ والمتفرغين والمندوبين لأماكن أخرى وعددهم ٥٤ وتقدر رواتبهم ١٣ مليون و٨١١ ألف ليرة تتحملها الشؤكة وعدم تسديد شركات القطاع العام لديون الشركة..

وفي باب المقترحات والتوصيات كان أهمها إعادة النظر بالرواتب والأجور بما يتناسب مع الظروف المعيشية وارتفاع الأسعار وإحداث معمل زيوت بجانب المحلج الجديد وإعفاء القطاع العام من فوائد الدين العام.

وكان حميد هجيج من شركة الفرات للغزل قال: نعدد هذه المطالب منذ عشر سنوات وأن ٩٩٪ منها لم تنفذ؟! والمكاسب التي نحققها تُسحب كتعويض الاختصاص، والشركة مضى عليها ٣٥ عاما ولم يصدر ملاكها العددي للآن، وتأخر تأشير قرارات التثبيت من أصل ٥٨٨ أشرت ١٥٢ وبقي ٤٣٦ والعرقلة في جهاز الرقابة المالية.

حسين حنشول من المحالج طالب بتثبيت الموسميين أو تحويل عقودهم إلى سنوية كون عملهم شبه دائم وأن اللباس من زنوبيا وشمرا سيء، وضرورة تبديلهما وفتح فرع لهما في دير الزور لأن تكاليف استلامه أكثر من قيمته.

تعديل القانون

في مؤتمر نقابة عمال السياحة مجموعة من المقترحات والتوصيات بينت انعدام لقمة العيش لعمال القطاع السياحي، والمطالبة بالدعم الحكومي وتنفيذ قرارات المجلس السياحي الأعلى وأن تُلزم مديرية السياحة المنشآت بالعودة للعمل واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين، وفي حال عدم التنفيذ تسييرها من قبل الحكومة وتحميلهم النفقات، كما طالبت النقابة بتعديل القانون ١٧ وإلزام أرباب العمل المتهربين بتطبيقه أو على طريقة البعض منهم وفق مصلحته فقط على حساب مصلحة العمال، بالإضافة إلى أن يكون إشعار تأمين العمال من شروط إحداث المنشأة.

■■

النقابيون في السكك يطالبون:

منع الاحتكار والقضاء على تجار الأزمات وممن يتلاعبون بقوت الشعب

إن المؤتمرات النقابية السنوية هي محطات نضالية للوقوف على ما هو إيجابي وتعزيزه، والوقوف على السلبيات وتلافيها ووضع الخطط والبرامج للمرحلة القادمة وفق رؤية موضوعية قائمة على لغة الحوار وتبادل الآراء والخبرات ومناقشة الواقع السياسي والاقتصادي وانعكاساته على العمل، والعمل في إطار الإصلاح والنهوض بالواقع على كافة الصعد، من هنا قدم حسين فهد حمدان رئيس نقابة عمال السكك الحديدية مجموعة مقترحات وتوصيات هامة منها :

- عودة الأمن والأمان إلى ربوع وطننا الغالي.
- منع الاحتكار والقضاء على تجار الأزمات وممن يتلاعبون بقوت الشعب.
- تثبيت العمال المؤقتين المشمولين بالمرسوم /٦٢/ لعام ٢٠١١ .
- منح المزايا العمالية بشكل عادل موضوعي.
- إصدار الضابطة السككية.
- منح تعويض طبيعة العمل ومخاطر المهنة للعاملين بالسكك الحديدية.
- سد النقص الحاصل باليد العاملة من عمال خط وحراس.
- زيادة عدد ساعات العمل الإضافي لعمال الخدمة الفعلية.
- نقص في الكادر العمالي.
- تحسين المكافآت الانتاجية وإعطاؤها لمستحقيها.
- الوجبة الغذائية.
- بناء مساكن عمالية طابقية جديدة في محطة الضمير وصيانة المساكن القديمة.
- إعادة النظر بأسماء العمال المشمولين بالإعمال الخطرة وإضافة (عامل الجوق، المشرف، رئيس القطار، والمفتاحي).
- تجهيز صالتي الركاب في محطتي الضمير والخانات ودورات المياه التابعة للصالة.
- تحديث وتطوير منظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية بين المحطات والمراكز.
- إنشاء مظلة واقية على رصيف الركاب لمحطتي الضمير والخانات.
- تركيب الجسر الدوار في محطة الضمير.

مشاريع غير منتجة

كما قدم للمؤتمر مجموعة من المداخلات أكدت على وقف جميع المشاريع غير المنتجة التي لا تعود بالنفع للوطن والمواطن وعدم شراء الحاجيات التي بإمكاننا الاستغناء عنها، والتخفيف من الهدر والصرفيات وذلك بمحاربة الفساد، وأن هناك مطالب في مديرية الجر هي موجودة منذ أربع سنوات ولولا عتب العمال علينا لما ذكرناها لعدم تحقيقها وهي:

- تثبيت العاملين المؤقتين.
- تأمين الوجبة الغذائية.
- عدم التأخير في صرف الوصفات الطبية.
- تأمين سيارة إسعاف.
- تأمين غرفة مناوبة في مديرية الجر.
- صيانة معامل القدم بشكل جيد .
- الإسراع في تنفيذ المشاريع العمالية.
- تطوير معمل اللوحات.
- تشكيل مجلس إدارة صندوق التعاون في المؤسسة مع العلم أنه تم انتخاب هيئة صندوق منذ ثلاثة أشهر.

وطالبت المداخلات في ختام مطالبها قائلة: نطالب بتأمين حقوقنا والتي نقاتل من أجلها، ويجب علينا القيام بواجبنا على أكمل وجه، متسائلة: ماذا قدمنا للتخفيف من هذه الأزمة؟ أين هي مبادرتنا من نقابة أو إدارة أو مؤسسة وهذا ينطبق على جميع المؤسسات والمنظمات والوزارات؟ وهل يوجد مؤسسة واحدة أنجزت مشروعاً حيوياً واحداً يعود بالنفع للمؤسسة ولموظفيها؟ وهل قامت مؤسسة واحدة بنقل ما زاد عنها من ميزانية العام الماضي إلى ميزانية العام الحالي؟ وهل خففنا من إصلاح السيارات والمحروقات؟.

■■

الفساد لون واحد.. لا لونين!

ورد بهذا العنوان رد على مقالة منشورة في العدد ٥٣٥ من صحيفة قاسيون، موقع باسم اللجنة الشبابية في قرية سويدية فوقاني، ننشره بالنص مع تعقيب المحرر:

«محاربة الفساد والفاسدين إن لم يكن لأحد مصلحة فيه، فإنها أولوية الأولويات بالنسبة للطبقات الكادحة، ونحن أهالي قرية سويدية فوقاني نتابع باهتمام جريدة قاسيون وملفات الفساد التي تنشر فيها، وقد جاء في العدد«٥٣٥» من جريدة قاسيون الصفحة الثالثة بتاريخ السبت الرابع عشر من كانون الثاني مقال بعنوان (من أجور المثل إلى عقود الايجار... الفاسدون يركبون القطار السريع!).

كلنا كان يتمنى أن يتم تعديل قانون العلاقات الزراعية من أجور المثل إلى عقود إيجار بصورة قرار وزاري ودون الرجوع إلى الدوائر المعنية، وبشكل اوتوماتيكي ولكن..! وهنا نطرح السؤال التالي: من المعلوم أن مكتب قاسيون استقى المعلومات من أعضاء الحزب في القرية، لماذا لم يقف الرفاق في حزب الإرادة الشعبية على سبيل المثال في القرية على ملفات الفساد في البلدية، حيث أن المتابع لا يمكنه التفريق بين الجابي والفني وسواهما، فامتيازاتهما واحدة، ورؤوس أموالهما نمت بالقدر ذاته، وبشكل سريع على مدى أكثر من عشر سنوات، أم أن صلة القرابة بين أعضاء الحزب وبعض المواطنين في البلدية تمنع ذلك؟!!

فالفساد له لون واحد .. لا لونين، والصدق شجرة جذرها الرئيسي الصدق مع النفس فلنعمل معاً .. لا أن نتستر على بعض الفساد ونفصح عن الآخر، فنكون بذلك كمن يحلل الزنى ويحرم الفقر، فالمبادىء لا تتجزأ.

أليس جميلاً أن نحصل على ما نريد من دائرة حكومية وبشكل قانوني، دون أن ندفع ما نحتاجه لقوت عيالنا، هذا التساؤل ألا يستدعي الحزم مع المتسترين على الفساد بقدر محاربة الفساد من أعضاء الحزب، والمصيبة أن اعضاء الحزب كانوا في مجلس بلدية القرية السابق. وشكراً».

اللجنة الشبابية في القرية

تعقيب المحرر:

أولاً: نشكر أهالي قرية سويدية فوقاني وسواها المتابعين باهتمام لما يصدر في جريدة قاسيون من فضح الفاسدين، وهذا مصدر اعتزاز للجريدة.

ثانياً: نشاطركم الرأي بحق المواطنين في الحصول على حقوقهم، بشكل قانوني ودون دفع من قوت عيالهم، ولكن هذه العبارة الأخيرة: أليست اعترافاً خجولاً بما حصل وكتب رغم معرفتنا المسبقة بأن محاربة الفساد الكبير هي الأهم لأنه الحامي والمفرّخ للفساد الصغير؟!.

ثالثاً: إذا كان هناك فساد آخر في مواقع أخرى، فإننا نتمنى من كل من يمتلك وثائق أو شهوداً بذلك أن يزودنا بها حتى يصار إلى نشرها، ونحن بانتظار اللجنة الشبابية التي تعلن استعدادها للتعاون من أجل الصدق أو غيره، لتقدم لنا ما بين يديها من أدلة على تقول، ونحن مستعدون لنشرها دون الوقوف على أية اعتبارات مهما كانت.

■■

في قضية العاملين المفصولين في رئاسة الجمهورية

هل نفذ الفريق الأول كل بنود العقد دون نقصان قبل فصلهم؟



◄ قاسيون

التقت «قاسيون» في مكتبها بدمشق مع مجموعة من السائقين العاملين في وزارة شؤون رئاسة الجمهورية، بعد أن قطع الوزير المختص في شؤون رئاسة الجمهورية رزقهم الوحيد، وأصدر قراراً بفصلهم من العمل دون أي سبب قانوني يذكر، أو دون وجود حجج دامغة على ارتكاب هؤلاء السائقين لجرم أو خطأ يتطلب فصلهم من عملهم وقد حصلت الجريدة على معروض تقدم به السائقون للرئاسة قد يكون السبب المبطن حسب توقعاتنا لقرار الوزير المعني، وقد جاء في المعروض ما يلي: «نحن الموقعين أدناه سائقون في وزارة رئاسة الجمهورية حصراً (سائقو مراسم) نعمل بأوقات دوام كاملة متفاوتة كثيرة وشاقة، مع العلم أن الأجر الشهري يبقى ثابتاً دون أي تعويض:

١ - نريد تعويضاً عن ساعات العمل خارج أوقات الدوام الرسمي، مع العلم أننا نعمل ساعات كثيرة بعد انتهاء وقت الدوام الرسمي.

٢ - نريد تعويضاً عن العمل في العطل الرسمية (الجمعة والسبت) والمناسبات الرسمية والأعياد.

٣ - نريد تعويض بدل اختصاص، مع العلم أن بدل الاختصاص هو (صفر) وفي جميع وزارات الدولة تقبض مبلغ وقدره /٨٥٠ ـ ١٠٠٠/ للشهر الواحد.

٤ - نريد تعويضاً عن طبيعة العمل، مع العلم أن طبيعة عملنا صعبة جداً، وذات سرعات عالية وانتظار شاق تحت أشعة الشمس ونظافة شخصية ونظافة السيارات.

٥ - بخصوص اللباس الذي يصرف لنا فهو سيئ جداً مع العلم أننا نستلمه من شركة آسيا ولمدة ثلاث سنوات على التوالي، وكل سنة تأتينا أسوأ من السنة السابقة، لذا نريد إبدال هذه الشركة لسوء الجودة والصناعة أو تعويضنا بمبلغ مالي».

يذكر أن هذه الشكوى قدمت في أواسط عام ٢٠١١، لمكتب السيد الرئيس مباشرة، وعلى أثرها تمت إعادة الدراسات المطلوبة لكل سائق، والذين يتجاوز عددهم السبعين سائق، وهم من السائقون الأساسون في الرئاسة، ويؤكد السائقون أنه وعلى الرغم من اختيار أحد الأطباء لتقييم أوضاع السائقين، إلا أن النتائج لم تكن كالمطلوب، منوهين في حديثهم أنه وحسب المرسوم الرئاسي كان يجب تثبيت كل من له سنتا عمل وبعقود، لكن الوزير المختص رفعها لخمس سنوات بقرار شخصي منه حسب قولهم.

والغريب في مشكلة السائقين أنه وبعد فصل هؤلاء السائقين، تم استقدام سائقين جدد، ومن دون رضوخهم لأية مسابقة كما تجري العادة، ويتساءل السائقون: هل من المنطقي فصل وتسريح عمال تمتد سنوات الخدمة لدى بعضهم لأكثر من ١٨ عام من العمل المتواصل في هذه الوزارة المرتبطة برئاسة الجمهورية بشكل مباشر؟؟!!

إن العمل الإضافي الذي كان يدفع حسب الراتب أصبح يحسب له ألف حساب إلى أن وصل الأمر بهم بإلغاء الوجبة، وبدل الإجازات الذي كان يدفع لهم بدلاً عنه نصف الراتب في أوائل ٢٠١١ تم إلغاؤه أيضاً، وحتى الصندوق الصحي الضامن لجميع الإكراميات، والأموال التي كانت تعطى للسائقين كأتعاب «لهفها» البعض دون أي وجه حق، والأنكى من كل هذا أن المفصولين هم أنفسهم الذين قاموا بتخديم القمة العربية التي جرت في دمشق لسبع سنوات متواصلة، والسؤال الهام هو: هل تم الرجوع لذاتيات أحد من السائقين قبل قرار الفصل؟؟!

إن المفارقة العجيبة أن أحدهم كان على رأس عمله يقضي مهمة مباشرة من الرئاسة، حين تم تبليغه أثناء تأدية المهمة الموكلة إليه من القيادة أصلاً أنه مفصول من العمل، فأية لا مبالاة هذه مع عامل له شخصيته الاعتبارية كونه يعمل لدى رئاسة الجمهورية؟ وماذا ستكون أوضاع العاملين في الأماكن الأخرى إن كانت شؤون الرئاسة تتعامل مع سائقيها بهذا الشكل المجحف؟؟!

يذكر أن بند العقد الموقع بين طرفي العمل جاء فيه ما يلي:

المادة /١/ يتعهد الفريق الثاني بالعمل لدى وزارة شؤون رئاسة الجمهورية بصفة سائق.

المادة /٢/ تحدد ساعات العمل بالدوام الرسمي المطبق في رئاسة الجمهورية.

المادة /٣/ يتقاضى الفريق الثاني أجراً شهرياً مقطوعاً قدره ٥١٠٠ ليرة سورية يدفع له في نهاية كل شهر.

المادة /٤/ يستفيد الفريق الثاني من تعويض العمل الإضافي المقرر للعاملين في رئاسة الجمهورية، ومن تعويضات الانتقال، وبدل اغتراب، والتعويض العائلي، وتعويض التدفئة وفقاً للأحكام القانونية النافذة.

المادة /٥/ يستفيد الفريق الثاني من الترفيعات الدورية، وفقاً لما هو مطبق على العاملين في رئاسة الجمهورية.

المادة /٦/ يستفيد الفريق الثاني من الكسوة المحددة بالقرار الجمهوري رقم /٢١/ تاريخ ١٩٤٧/١/٥.

المادة /٧/ يستفيد الفريق الثاني من إجازة سنوية مأجورة كما يستفيد من الإجازات الصحية وغيرها وفقاً لأحكام القانون الساسي للعاملين في الدولة رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤.

المادة /٨/ يخضع الفريق الثاني للواجبات والمحظورات المنصوص عنها في القانون الأساسي للعاملين في الدولة.

المادة /٩/ يحق للفريق الأول ولأسباب يعود إليه تقديرها أن يفسخ هذا العقد قبل انقضاء أجله، وعندئذ يستفيد الفريق الثاني من تعويض الانذار والتسريح وفقاً لقانون العمل دون أن يحق له المطالبة بأجور المدة المتبقية من العقد.

المادة /١٠/ يحق للفريق الثاني أن يطلب فسخ هذا العقد، ولا يحق له ترك العمل إلا بعد صدور موافقة الفريق الأول على الطلب تحت طائلة اتخاذ الإجراءات القانونية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل نفذ الفريق الأول كل بنود العقد دون نقصان؟ ولماذا الفصل بهذه الطريقة لأناس لهم الصلة المباشرة مع رئاسة الجمهورية دون حساب أية تبعات أخرى؟؟!!

■■

برسم مسؤولي وزارة النقل..

الموافقة على مركز خاص للفحص الفني.. خيار وفقوس!

بات من الصعب التحدث عن تحقيق أي تقدم في البرامج الإصلاحية دون وجود إدارة وطنية لا يمكن أن تتلطخ أيديها بالفساد واللامبالاة واللامسؤولية، إدارة قوية يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الخطط والبرامج الحكومية بكفاءة عالية، إدارة تتخذ من الأسس العلمية والنظريات الحديثة والتجربة منهجاً للعمل.

من الأخطاء الكبيرة التي ارتُكبت في سورية، واستمرت فترة طويلة من الزمن، وضع الإدارة والملكية في يد واحدة تتمثل في مجالس الإدارات أو اللجان الإدارية، التي تمثل المالك (الدولة) وبالوقت نفسه تقوم بمهام الإدارة، وهذا خلق ازدواجاً خطيراً أثر سلبياً على مستويات العمل والإنتاج، لأن من السخرية أن من يقوم بمهام الإدارة هو نفسه من يراقب ويقيّم نتائج أعماله، وعليه فإن الإدارة، ومهما تمتعت بموضوعية، من المتعذر عليها أن تكشف عن مواطن الخطأ في أدائها.

حددت وزارة النقل الإجراءات اللازمة عند منح الموافقات لإنشاء مراكز الفحص الفني الخاصة بـ: «التأكد من أن العقار أو المقسم المخصص لإنشاء مركز فحص فني خاص، مزود بمسرب مخصص لفحص السيارات الصغيرة والمتوسطة بمساحة ١٥٠٠ متراً مربعاً. واشترطت الوزارة أن يكون العقار مزوداً بمسرب مخصص لفحص السيارات الكبيرة بمساحة ٢٥٠٠ متراً مربعاً، وتضاف إلى هذه المساحات مساحة إضافية بمقدار ٥٠٠ متر مربع عن كل مسرب إضافي يتم تزويد المركز به، إضافة إلى أن تكون نسبة البناء المسموح بها ضمن المركز هي ٣٠٪ والباقي مساحات معبدة وحزام أخضر».

بناءً على هذه الشروط قدّم أحد المواطنين طلب إنشاء مركز للفحص الفني للسيارات في مدينة جبلة في ٢٠٩٩/١٢/٩ ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن وبالرغم من كل المراجعات مع وزارة النقل والإدارة المحلية ورئيس مجلس الوزراء لم يصل إلى نتيجة تخدمه، وحسب القرار الصادر بتاريخ تقديم الطلب كان يجب على وزارة النقل أن تمنح الموافقة له مثلما منحت ثلاثة عشر موافقة على مساحة ٥٠٠ متر مربع، على عكس ما طلب منه لتأمين ارض بمساحة ١٥٠٠ متر على ألا تكون الأرض خارج المخطط التنظيمي وخارج منطقة الحماية وغير زراعية، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: أين توجد هذه الأرض التي تطلبها الوزارة في محافظتي اللاذقية وطرطوس؟!



ففي غوطة دمشق مثلاً أعطيت الموافقة لمسرب ضمن محطة بنزين مساحتها الإجمالية مع المسارب ٥٠٠ متر مربع، وهذا مخالف للشروط، لأن المطلوب مساحة ٥٠٠ متر مربع كاملة للمسرب وحده، إضافة إلى أنه أقيم في أرض زراعية، وهذا مخالف أيضاً، فالقرار ١٢٢٧ حصرها بمناطق صناعية وحرفية، إن السؤال الذي يطرح نفسه مجدداً هو: هل من المعقول أن تُطبَّق في مدينة جبلة التي لا يزيد عدد سكانها عن ٦٠ ألف نسمة، وسياراتها ١٠٠ ألف سيارة كحد أقصى، الشروط ذاتها التي تُطبَّق في دمشق العاصمة، والتي تحوي ملايين البشر وملايين السيارات؟!

يقول المواطن المصدوم بنتيجة طلبه في رسالته التي شكا فيها لـ«قاسيون»: في وزارة النقل تصطدم بالفساد والفاسدين يملؤون المكاتب، من لجنة الموافقة على التراخيص إلى كل المسؤولين عن هذا الأمر، فلو دفعت مليون ليرة لهذه اللجنة لأخذت الموافقة على طلبي دون تغيير المساحة، لأن مساحة الأرض الصناعية في مدينة جبلة ٦٥٠ متراً مربعاً، وهي مساحة كافية حسب الشروط، مع العلم أنه أعطيت موافقة لمسرب في حوش بلاس بالمساحة نفسها ٦٥٠ متر مربع».

بعد أن أغلقت جميع أبواب وزارة النقل في وجه صاحب الطلب رفع كتاباً إلى وزير الإدارة المحلية قال فيه: «لدينا موقع أرض في المنطقة الصناعية بمدينة جبلة مساحتها ٧٠٠ متر مربع وهذا أكبر مقسم تم توزيعه، وكافة الأوراق والوثائق المطلوبة موجودة ضمن الملف في الوزارة، والمطلوب الآن بالقرار الجديد إذا كانت الأرض خارج المنقطة الصناعية والحرفية يجب أن تكون ١٥٠٠ متر مربع، ويجب أن تكون هذه المساحة خارج المخطط التنظيمي ومناطق الحماية والتوسع، وغير زراعية.. فأين توجد هذه المساحة في محافظتي اللاذقية وطرطوس بهذه المواصفات وكل المساحات زراعية؟!

ويضيف: «لماذا يتم التعامل مع طالبي الترخيص على أساس التفرقة على مبدأ خيار وفقوس؟ هل تُمنَح التراخيص للذي يدفع المعلوم فقط؟ حيث منحت موافقات سابقة أقل من تلك المساحة، وفي نفس الفترة التي سجلنا فيها طلبنا، وفي مناطق زراعية ايضاً، وهل ما ينطبق من مواصفات في محافظة دمشق ينطبق في مدينة جبلة رغم الفارق السكاني وعدد المركبات؟ مع العلم أن مركز الفحص الفني في مدينة دمشق (الزبلطاني) تبلغ مساحته ٨٠٠ متر مربع فقط، مائة متر طولاً وثمانية أمتار عرضاً، هذا على أرض الواقع، ومازال حتى الآن قائماً ويعمل بهذه المساحة».

عن أية إصلاحات تتحدث الوزارات في وقت نجد فيه المواطن ينتظر ثلاث سنوات حتى تأتيه الموافقة على مشروع أطلقته الوزارة المعنية نفسها؟ وهل قضية الفساد والرشوة ستلاقي طريقها للحساب؟ أم أن الفاسدين سيستمرون في وضع العصي بعجلات الإصلاح على حساب كرامة الوطن والمواطن؟!

■■

نقل غير مبرر لعمال الرصافة في القامشلي

بموجب قرار من مدير فرع الحسكة لشركة الرصافة، تم نقل أربعة عمال اختصاص «فني كهربائي» من موقع عملهم في مدينة القامشلي إلى منطقة عين ديوار، في مثلث الحدود السورية العراقية التركية، وذلك للعمل كحراس بشكل يخالف الأنظمة والقوانين ودون أن يكون لهم عمل حقيقي في الموقع الجديد، ويقف هؤلاء العمال بين أمرين أحلاهما مر، فإما الالتزام بالدوام في موقع العمل الجديد، ودفع كل رواتبهم كأجور تنقلات، أو ترك الوظيفة والوقوع بين براثن البطالة بما يجره ذلك على أسرهم.

إن أسرة تحرير «قاسيون» تدعو إدارة فرع الشركة للتراجع عن هذا القرار الجائر والمخالف لمصلحة العمل والعمال.

■■

برسم وزير الإدارة المحلية..

هناك من يعبث بالمخطط التنظيمي لمدينة حلب وتعديلاته!

إن المخطط التنظيمي في محافظة حلب، في طريقه لفشل ذريع آخر.. إضافةً إلى موضوع هدر أموال عامة تقدر بـ ٢٠٠ مليون ليرة سورية، وتأخير مصالح المواطنين وعرقلة مسيرة التطوير والتحديث والاصلاح الموعودة، والتي ينتظرها الشعب السوري.



سيادة الوزير؛ صدر المخطط التنظيمي لمدينة حلب لعام ٢٠٠٤ وثبت فيه عدم اعتماد استراتيجيات وأسس تخطيطية ضرورية مثل (النقل ـ الخدمات ـ المشاريع النوعية ـ الأشرطة الاستثمارية ـ المشاريع السياحية)، وبناءً على اكتشاف ذلك تم التوجيه من وزارتكم لتعديل المخطط المذكور، وعليه تم التعاقد مع الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية من أجل تحديث المخطط التنظيمي العام، وذلك وفق الاستراتيجيات السابقة وغيرها بما يتناسب مع خطوات التطوير والتحديث للمدينة، وذلك بالتوازي مع الدراسات التفصيلية.

وبالفعل تم الانتهاء من هذه الدراسة والتعديلات وتم استلامها من مجلس مدينة حلب، وتم رفع الدراسة إليكم وبدوركم أوعزتم بالموافقة على الدراسة الجديدة للمخطط التنظيمي بموجب محضر الاجتماع رقم ٥٢٢/٦٤/ت/ع تاريخ ٢٩/١٢/٢٠٠٩، وبناءً عليه تم إقرار ذلك في مجلس المدينة شريطة الإعلان بعد الانتهاء من تحديث المخطط التنظيمي العام، إلا أن خلافاً جرى في مجلس المدينة أثاره أحد أعضاء مجلس المدينة (المهندس عبدو أطلي) وكان رأيه بضرورة اعتبار المخطط الجديد كتعديل لمخطط عام ٢٠٠٤، وليس مخططاً جديداً، وقد تمت الموافقة على ذلك من وزارتكم، وبعدها تم إعلان المخطط المعدل بالشهر السابع من عام ٢٠١١، وتم استقبال اعتراضات المواطنين التي بلغت ١٥٥٠ اعتراضاً، وتم رفع الإضبارة مع الاعتراضات إلى اللجنة الإقليمية.

وقد تسرب لأهالي البقع التي تقع على محور شارع حلب/ إعزاز/ تركيا قيام اللجنة الإقليمية برفض معظم الاعتراضات، وتمت الموافقة على التعديلات البسيطة وبعض التعديلات التي لا تفيد أي من المواطنين، كما تم نسف جميع التعديلات الاستراتيجية للمخطط المحدث والذي كلف تحديثه مبلغاً وقدره مئة وستون مليون ليرة سورية.

ومثال على ذلك تم لحظ بقعة غرب الزهراء (غرب مقسم هاتف الزهراء مباشرة)، على أنها بقعة خدمات بعد أن كانت بقعة سكن وخدمات، وهذه البقعة يملكها أهالي حي بلليرمون الذين عانوا ما عانوه من وطأة الاستملاك المجحف على مدى الثلاثين عاماً التي مضت، وكان أقلها أن تبقى هذه البقعة الأخيرة الناجية من الاستملاك بقعة سكن، إلا أن ذلك لم يحصل.

مثال آخر؛ تم إلغاء الأشرطة الاستثمارية وجعلها أحراشاً بحيث لا يستفيد منها مالكوها بعد ظلمهم السابق..

سيادة الوزير:

المشكلة ليست بالسادة المحافظين، المشكلة في معاونيهم الذين يحملون العقليات القديمة ذاتها (من عدم الانصات لصوت المواطنين مهما استرحموا) والعمل على عكس ما يبتغون..

علما أن السيد الرئيس قد قال: «المواطن هو البوصلة.. وشاركوا المواطن في قراراتكم... وأي قانون يمس بالمواطن يمكن تعديله بساعات..».

سيادة الوزير؛ اللجنة الإقليمية برئاسة المحافظ ولكن عرابوها هم بعض أعضاء اللجنة الذين يوحون للمحافظ بما هو خاطئ على أنه صحيح ونافع للمواطن وهنا الطامة الكبرى..

نحيطكم علماً بأن صدور المخطط التنظيمي بالصورة التي سربت لأهالي القرى والأحياء المذكورة أعلاه يخفي خلفه أيادي لا تريد إصلاحاً واستقراراً لمدينتنا حلب التي تقف مع وعود الإصلاح.. ونحن شركاء في المسؤولية في حماية الوطن وعيننا ساهرة على من يتآمر علينا من الداخل والخارج. ولو فتح تحقيق شفاف مع المسؤولين عن رسم المخطط التنظيمي وتعديلاته وتحديثاته.. لتبين لكم مدى الهدر الحاصل للمال العام، ولتبين لكم أن المعادلة السائدة لدى القائمين على دراسة المخطط التنظيمي هي أن الإضرار بالمواطنين خير من تحمل مسؤولية قرار يؤدي إلى احتمال بعيد جداً للمساءلة.

والمقترح سيادة الوزير أنه لرفع الظلم وتحقيق الغاية من المخطط التنظيمي وبحسن نية وعدالة لابد من التوجيه لمن يلزم لتثبيت التحديث الحاصل على المخطط التنظيمي العام لمدينة حلب لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته، والمعلن عنه بتاريخ الشهر السابع من عام ٢٠١١، والبت باعتراضات المواطنين وإقرار المحق منها. والتوجيه لفتح التحقيق اللازم للكشف عن المسؤول الذي يعرقل مصلحة المواطن والإجحاف بحقوقه في هذا المخطط، والذي أصبح حلماً في محافظة حلب.

■■

عمال محالج إدلب في ذمة المسؤولين

يبدو أنه لا حل في الأفق لقضية العمال المسرحين في كل مكان وموقع، وذلك بالرغم من المطالبات الكثيرة والمناشدات العديدة للمسؤولين في النقابات وغير النقابات، والتي قدمها العمال المسرحون وهم كثر، ولكن لا حياة لمن تنادي، لأن المسؤولين مصابون بصمم مزمن لا يمكنهم معه سماع صوت العمال المطالبين بحقوقهم بأن يكسبوا لقمة عيشهم بعرق جبينهم وبجهدهم الذي يبذلونه، هذا العمل الذي أقر به الدستور السوري حقّاً لكل مواطن على الدولة تأمينه وعدم التفريط به تحت أي ظرف كان، لأن المثل الشعبي يقول (قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق)، والحكومة السابقة قامت بقطع أرزاق العمال تحت مسميات ما أنزل الله بها من سلطان، والعمال بريئون منها كالتسريح لأسباب تمس النزاهة، أو لأسباب أمنية... وغيرها من الأسباب التي كان يدلي بها من يتوجه إليه عمال محالج إدلب الذين يعملون منذ خمسة عشر عاماً وأكثر تحت عقد موسمي، ولم يشملهم مرسوم التثبيت رقم /٦٢/، فجرى تسريحهم من عملهم لأسباب أمنية، وعند مراجعتهم للجهات الأمنية المختصة أبلغوهم أن لا سبب أمنياً عليهم يوجب التسريح.. أي إن هناك ادعاءً وتلفيقاً للتهم من قبل الإدارة لتسريح هؤلاء العمال.. والمطلوب إزاء هذه الحالة أن تتحرك النقابات وكل من لديه غيرة على الفقراء ومنهم العمال، وأن يسعى باتجاه إعادتهم إلى عملهم قبل أن يتحولوا إلى متسولين، فأعداد المتسولين تكفي البلاد حالياً، بل وتزيد عن حاجتها.

■ قاسيون

برسم وزير التربية..

مديرة «متنفذة جداً» في مدرسة سعد الله ونوس بالعاصمة!

◄ قاسيون

يعمل الفساد الإداري وتخلفه على إجهاض خطط الدولة الرامية للإصلاح، وتغيير الواقع الراهن إلى واقع أفضل، لأن أي خطط تضعها الدولة بحاجة لإدارة كفوءة ونزيهة وملمة إلماماً كبيراً بأساليب وطرق الإدارة الحديثة التي تعتبر التقدم العلمي والتطور التقني حاجةً ماسةً في نهوض الواقع المتردي للإدارة داخل سورية.



فكيف إذا كان هذا الفساد في صلب المؤسسة التربوية، وفي إحدى مدارس التعليم الأساسي بدمشق، وبتواطؤ أو تغافل أو لا مبالاة مديرية تربية العاصمة نفسها، وربما أكثر وأبعد من ذلك؟

الموضوع الذي نلقي الضوء عليه في زحمة الفساد الذي يستوطن وزارة التربية يتلخص بما يلي:

أصدر مدير تربية العاصمة بتاريخ ١٣/١٠/٢٠٠٩، قراراً بتعيين السيدة (ف.م.ش) بمنصب معاونة مدير في مدرسة سعد الله ونوس، علماً بأن عدد الشعب فيها لا يسمح بوجود «معاونة» في المدرسة، وفق قرار تربوي بهذا الشأن، حيث أن عدد الشعب في مدرسة سعد الله ونوس /١٣/ شعبة وأعداد التلاميذ لا يتجاوز /٤٠٠/ طالب، وهذا مخالف للتعليمات الوزارية والنظام الداخلي، التي تنص على تعيين معاونة مدير حين يكون عدد الشعب /١٥/ شعبة فما فوق، وإذا كان من صلاحيات مدير التربية تعيين معاون مدير على نصاب /١٣/ شعبة، فهل من صلاحيات مدير التربية أن يتوسط لهذه المعاونة بعدم التزامها بالدوام الرسمي، وغض النظر عن تغيبها المستمر طوال عامين منصرمين، وحضورها المتأخر دائماً ومغادرتها للدوام الرسمي قبل ساعة أو ساعتين، وعدم التزامها بالعمل نهائياً؟؟!.

نعم، إنها المعاونة «المدعومة» التي تأتي في ساعة متأخرة، وتغادر قبل انتهاء الدوام الرسمي، ومع ذلك توقع ساعة الحضور الثامنة صباحاً دائماً تحت حماية مدير المدرسة دون محاسبة أو مساءلة، وتعتمد التزوير في ساعة الحضور وساعة الانصراف على سجل الدوام الرسمي للعاملين، وتؤكد زميلاتها أن بإمكان الوزارة التأكد من ذلك من خلال الاطلاع على سجل الدوام في المدرسة.

وكانت إحدى كوادر المدرسة قد أكدت في أحد الكتب المرفوعة للجهات التربوية العليا: «عندما نسأل مدير المدرسة لماذا لا ترفع غيابها المتكرر دون مبرر قانوني، حيث أنها تغيب يومين أو ثلاثة أيام أو أسبوع متواصل دون أن تحصل على إحالة صحية مبررة من الصحة المدرسية، اللهم إلاّ مرة واحدة حصلت فيها على إجازة صحية لمدة شهر كامل، ونحن نعرف كيف تحصل على هذه الإجازة.. كان المدير يجيب دائماً: أنا لا أستطيع رفع انقطاعها عن الدوام لأنه مضغوط عليّ، فأسأله من قبل من؟ يجيب من مدير التربية الذي يقول لي: «هذه لي.. لا أحد يقرب عليها!!» ما هذا المنطق بحق الله؟؟!

وتضيف: «دائماً أصر وأصمم على إعلام السيد الوزير، لكن مدير المدرسة يقول لي لا فائدة من ذلك.. أنا لست ضدها وليس بيني وبينها أي عداء أو خلاف، سوى أنني لا أوافق على مخالفتها للقانون، ولا على استهتارها بالعمل والدوام الرسمي تحت رعاية مدير المدرسة ومدير التربية وأيضا الوزير السابق، على حسب ادعائها، فهي تقول إن واسطتها الوزير (السابق) ومدير التربية، وهذا ما كانت تردده دائماً، حيث أن جميع العاملين في المدرسة يحسبون لها حساب».. فما رأي السيد الوزير؟.

حصص درسية وفراغ وفوضى

كلف مدير المدرسة بنصاب /٥/ حصص لكل من المعلمات، وذلك عملاً ببلاغ وزاري واضح، أما الحصص التي كلف بها المدير نفسه ومعاونه فهي؛ /٥/ حصص رسم للمدير، و/٤/ حصص رياضة للمعاونة، وحصة رسم.. والسؤال هنا: لماذا لا يكلف المدير نفسه بتدريس مواد مثل العربي أو الرياضيات أو العلوم والاجتماعيات بدل أن يختار مواداً من هذا النوع؟ ولماذا لا يلتزم المدير ومعاونه بإعطائها أصلاً وفق توزيع المنهاج والخطة المدرسية؟ ولماذا لا يتابع تنفيذ هذه الحصص التي ألزم نفسه بها بدلاً من هدر الوقت والتطنيش؟ أم أنه غير ملتزم بتنفيذها لأنها رياضة أو رسم؟!

هذا مخالف أيضاً للبلاغات الوزارية التي تنص على عدم تدريس هذه المواد إلا من مدرسين اختصاصيين لمادة الرسم أو الموسيقا أو التربية الرياضية، فأي حل هذا الذي ابتكره المدير؟..

حلقة أولى «عالبيعة»

صدر بلاغ بافتتاح شعبة لتلاميذ الحلقة الأولى قبل نهاية العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١ من مدير التربية، علماً بأنه لا توجد أعداد تسمح بافتتاح هذه الشعبة في نهاية العام الدراسي، فإذا كان من صلاحيات مدير التربية افتتاح شعب، فلماذا لا يكون منذ بداية العام الدراسي حرصاً على مصلحة التلاميذ؟!. وبالطبع لم يأت هذا القرار لمصلحة التلاميذ كما يمكن أن يتبادر إلى الذهن، بل لتلبية وتسوية وضع المعاونة وجعل وضعها الإداري أقرب لأن يكون سليماً، علماً أن إضافة شعبة واحدة لا يفي بالغرض، فإتمام التسوية يحتاج إلى شعبتين!!

يتقاضى مدير المدرسة ومعاونه والموجه الإداري تعويضاً إدارياً باستثناء أمين السر، علماً بأن جميع السجلات والأعمال الإدارية تقع على عاتق أمانة السر، فهي تتحمل عبئاً كبيراً وضغطاً شديداً في العمل دون مساعدة أحد من الإداريين، فهذه مهام أمانة السر ولابد من تحملها وإنجازها على أكمل وجه، هذا عدا ما تتكلف به الأمانة من المدير من مهام أخرى تقع على عاتق المعاونة، فلماذا لا يكلف المدير المعاونة بإنجاز بعض المهام بدل أن يقول إنها لا تعرف (وتخربط بالعمل).

المخالفة الكبرى!

لتكتمل (الفضيحة) فإن مدير التربية ومن أجل عيون المعلمة الفاسدة أصدر قراراً بتاريخ ٢٠١١/٧/١٩، بتكليف (ف.م.ش) بإدارة مدرسة سعد الله ونوس رغم وجود المدير وعدم عزله أو إقالته أو نقله!!، فتحركت المعلمات ورفعن كل ما ذكر آنفاً على شكل مذكرة إلى وزير التربية شخصياً، الذي بدوره حول الكتاب لحظة استلامه إلى الرقابة الداخلية بالوزارة، لكن مدير التربية وعن طريق مخبريه في الوزارة علم بالأمر، فاقترح مدير التربية على المدير (الطموح والضعيف) (ح.ق)، وبالاتفاق مع (ف.م.ش) على تقديم طلب نقل إلى مدرسة أخرى حيث حمل كتاب النقل الرقم ٢١٢/ص تاريخ ٢٠١١/٦/٢، وذلك بنقله من مدرسة سعد الله ونوس دون عملية الانفكاك عن عمله السابق كمدير لنفس المدرسة ونقله إلى مدرسة عمرو بن كلثوم، ولكي يغطي على مخالفته زوّر مدير التربية عملية النقل حيث جاء تاريخ نقله بنفس تاريخ زميلته المدعومة أي في ٢٠١١/٧/١٩، فالمدير المخالف يكون بذلك تحايل على القانون مرتين، تارة على غياب المعاونة لعامين دراسيين، وتارة أخرى كفائض على المدارس التي نقل إليها، والسؤال هو: كيف يبقى مدير على رأس عمله وهو منقول إلى مدرسة أخرى، فهل يجوز تعيين مديرين في مدرسة واحدة وبنفس المهام، واستمرار ذلك عدة أشهر قبل إيجاد مكان يأوي إليه المدير المنقول؟؟!!.

أية فضيحة هذه!!!!

«قاسيون» تطالب الجهات المعنية وخاصة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، بفتح تحقيق مع جميع الجهات والمدراء المتورطين في المخالفات التي ارتكبت بمدرسة سعد الله ونوس، بما فيه هيئة الرقابة الداخلية في الوزارة التي لم تتحرك بشكل المطلوب منها، وإعادة الاعتبار لكل المعلمات اللاتي تعرضن للإساءة من هؤلاء الفاسدين؟!.

■■

تصريح عن مصدر مسؤول في حزب الإرادة الشعبية

صرح مصدر مسؤول في حزب الإرادة الشعبية أن بعض ما نشرته المواقع الإلكترونية نقلاً عن وكالة «آكي» الإيطالية هو عار عن الصحة تماماً، حول التسهيلات والتحالفات بين حزب البعث العربي الاشتراكي والجبهة الشعبية للتغيير والتحرير التي جرت خلال انتخابات الإدارة المحلية.

وفيما يخص حزب الإرادة الشعبية (اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين سابقاً) فإنه قد خاض انتخابات الإدارة المحلية في بعض المناطق بشكل مستقل تماماً، وخارج كل القوائم التي سميت بقوائم «الوحدة الوطنية»، وحقق نجاحات تعكس نفوذه وتأثيره الجماهيري المتكون تاريخياً منذ عام ٢٠٠٢ على أساس خطه المعروف الذي لم يتزحزح عنه منذ ذلك الحين.

إن انزعاج البعض من هذه النجاحات يدفعهم لإلقاء الاتهامات المجانية التي تعكس عجزهم وإفلاسهم وانسداد الآفاق أمامهم، ما يتطلب منهم مراجعة جدية لخطهم وسلوكهم عوضاً عن البحث عن الأسباب في الأماكن الغلط.

أما فيما يخص وكالة «آكي» الإيطالية، التي يجب أن يتمتع سلوكها بالموضوعية والمهنية، فلا نستغرب ما نشرته نتيجة تأثرها ببعض أطراف المعارضة غير المعتدلة.

وفيما يلي المادة المعنية:

مصادر لـ«آكي»: حزب البعث بدأ بتغيير تحالفاته السياسية في البلاد

أوضحت مصادر سورية مطلعة لوكالة «آكي» الإيطالية أن «حزب البعث بدأ بتغيير تحالفاته السياسية في البلاد، ولا يعير كثيراً أهمية إلى أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية التي اعتاد التحالف معها دائماً، لصالح شخصيات وتحالفات جديدة مرضي عنها من جانب القيادة السورية».

وأوضحت المصادر أن «عدداً من أحزاب الجبهة بدأت تنظر بعين الشك إلى العلاقة والشراكة التقليدية التي تربط هذه الأحزاب بحزب البعث كقائد للدولة والمجتمع»، معربة عن «عدم ارتياحها لتحالفات بدأ الحزب الحاكم ينسجها مع حركات جديدة قام هو ذاته بالتسهيل لها للعمل على إعتبار أنها معارضة جديدة تعمل في الداخل لكنها عملياً تسير في نفس المستوى الذي ترضى عنه القيادة السورية».

وأشارت المصادر خصوصاً إلى تحالفات وتسهيلات للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير التي تضم الحزب «السوري القومي الاجتماعي (علي حيدر) واللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين (قدري جميل)».

ولفتت المصادر الى أن «هذه التحالفات تجلت أخيراً في الانتخابات المحلية والبلدية وانتخاب مجالس بعض المحافظات، حيث أعلن عدد من أعضاء مجلس محافظة القنيطرة الذين يمثلون بعض أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية تجميد عضويتهم في المجلس احتجاجاً على سير الانتخابات لتأثير هذه التحالفات الجديدة بشكل كبير عليهم، بسبب تقديم البعثيين قوائم جاهزة تحت اسم قائمة الوحدة الوطنية، وهي غير متضمنة أحزاب الجبهة وغير منصفة للمستقلين، وتضم شخصيات من البعث والتحالفات الجديدة التي بدأ بنسجها».

ورأت المصادر أن «هذه التحالفات هي بمثابة رشوة لهذه الحركات الجديدة التي تُحسب على المعارضة وفي الوقت ذاته لا تبتعد كثيراً عن ما يطرحه الإصلاحيون المعتدلون».

■■

تذاكي وزير.. «غارة حكومية» على التعرفة الكهربائية

◄ حسان منجه

مرة أخرى «يُغير» وزير الكهرباء على قضية دعم المواطن، مثلما فعلها غيره في السابق، ليفتح شهيتنا على قطاع أنهكته الإدارات المتعاقبة عليه، وأجبرته على الخسارة، فالوزير اعتبر أن الكيلو واط الساعي يكلّف الدولة ١٠ ل.س، بينما يباع للمواطن بليرتين فقط، فهو يمنن من جهة، وسيستخدمها عذراً لطرح موضوع التعرفة مستقبلاً، فهو ليس بالبعيد عن «طروحات دردرية» سبقته إلى استنتاجات كهذه.. التعرفة كما يعرف الوزير الموقر تقديرية، ولا يمكن حصرها، لأن التكلفة الحقيقية للكيلو الواط الساعي، تتداخل مع الهدر الحاصل في الطاقة الكهربائية، والمقدر بنحو ٢٦٪، وبالفساد المستشري في الوزارة، والذي تفوق تكلفته دعم المواطن، إلا أنه، وعلى ما يبدو من باب التذاكي، يريد تحميل كل نفقات قطاع الكهرباء وفساده على كاهل المواطن، لكي يريح وزارته، ويبعد مسؤوليته عن مشكلة الفاقد الكهربائي، والذي يكلّف الدولة ١١٠ مليار ليرة سورية سنوياً بالحد الادنى، وهذا يفوق دعم المستهلكين المنزليين الذين يشير إليهم وزير الكهرباء، علماً أننا اعتمدنا أرقام استهلاك الكهرباء خلال العام الماضي والمقدرة بـ٤٥ مليار كيلو واط..

وإذا ما أردنا إحراج وزير الكهرباء أكثر، فهل له أن يجيبنا عن آليات حساب تكلفة الكيلو الواط الواحد من الكهرباء؟! وهل اعتمد في حساباته على أسعار الوقود المستخدمة بتوليد الطاقة الكهربائية بالبورصة العالمية؟! أم وفق تكلفة إنتاجه بالسعر المحلي كما يجب! والتي على أساسها تختلف التكلفة والسعر المباع؟!

الليرة تفقد ١٨٪ من قيمتها بثلاثة أشهر.. والقدرة الشرائية للمداخيل تتراجع ٤٠٪!

◄ حسان منجه

تبقى الأزمة التي تعيشها الليرة السورية، إن لم نقل انهيار قيمة العملة الوطنية، أحد أبرز ملامح الخلل في الاقتصاد السوري، والنتيجة بطبيعة الحال عن هشاشة السياسات النقدية المتبعة، التي «تزيد الطين بلة»، فأزمة الليرة السورية تشغل بال السوريين اليوم، فهي ما يترتب عليها مستوى معيشتهم، حيث تراجعت القدرة الشرائية لمداخيلهم لفقدان الليرة جزءاً غير قليل من قيمتها في الأشهر القليلة الماضية، فأزمة الليرة تعبر دون أدنى شك عن غياب الرؤية الواضحة لكيفية تحقق استقرار وثبات الليرة لدى «جهابذة» السياسة النقدية في سورية، والذي هو السبب الأساس في أزمتها، دون أن نخفي طبعاً أن النقد هو المعبر عن الوضع الاقتصادي؟! وهو انعكاس له، وتراجع قيمة الليرة بالتالي، سيكون سببه ضعف الأداء والبنية الاقتصادية لدينا، وأسباب وصولنا إلى هذا الوضع الاقتصادي الذي لا نحسد عليه طبعاً، كان بفضل جملة من السياسات الاقتصادية التي طالما أكدنا على عدم نجاعتها، بما يخدم المواطن والاقتصاد معاً، والتي أدت عبر الانفتاح الاقتصادي إلى تدمير الاقتصاد، وتقليل مناعته، ومناعة الليرة السورية من خلفه...



متوسط غير مقنع

شهدت الليرة السورية تراجعاً كبيراً في قيمتها أمام سلة العملات الأجنبية، وخاصة أمام الدولار واليورو، وهذا ما بدأ أبسط المواطنين السوريين بتلمسه على أسعار سلة غذائه اليومية، فالأسعار ترتفع بشكل شبه يومي، وتحت ذريعة ارتفاع الدولار أمام الليرة أو غيرها من الذرائع الأخرى، فلا فرق هنا، عند تاجر يسعى بشكل دائم لتوسيع هامش ربحه، والهامش قد يشكل ٥٠٪ من سعر السلعة المباعة أحياناً، فعنده يتحد العامل النفسي، والاقتصادي، ليشعل ويلهب الأسعار في الأسواق.. وبالعودة إلى الليرة السورية، وبحسب متوسط صرف العملات الأجنبية لدى مصرف سورية المركزي لعام ٢٠١١، توصلنا إلى أن الليرة انخفضت بنحو ٧.٧٥ ليرة سورية أمام الدولار، وبنسبة تراجع تصل إلى ١٦.٥٪ في العام الماضي، كما أن وضع الليرة أمام اليورو فلم يكن بأفضل، حيث هبطت الليرة بنحو ٩.٩٦ ليرة سورية، وما يقارب نسبته ١٦٪، وهذا المتوسط السنوي للتراجع لم يكن ليعبر عن حقيقة التراجع الذي تعيشه الليرة السورية، وهذا ما دفعنا لحساب التراجع الذي تعيشه الليرة السورية في الشهور الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١١ ...

الليرة تفقد ١٧.٦٪ من قيمتها

فالمتوسط الأول على ذمة المركزي، ولكن هذا ما استنتجناه نحن انطلاقاً من أرقامه هو، فبحسب أسعار صرف العملات بالليرة السورية لدى مصرف سورية المركزي خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١١، توصلنا إلى أن الليرة السورية انخفضت نحو ٨.٣٩ ليرة سورية أمام الدولار، وبنسبة تراجع تصل إلى ١٧.٦٪، كما أن وضع الليرة أما اليورو لم يكن بأفضل، حيث هبطت الليرة بنحو ٥.٨٧ ليرة سورية، وما تقارب نسبته ٨.٧٪، وهذا يعني فقدان الإيداعات والمدخرات المالية في المصارف السورية (٨٠٠ مليار ليرة) ١٧.٦٪ من قيمتها..

هذا هو تراجع قيمة الليرة في السوق النظامية، إلا أن انخفاض قيمة الليرة في السوق السوداء – التي تستحوذ على القسم الأكبر من التبادل النقدي – كان أكبر من ذلك بالتأكيد، فالدولار وصل فيها إلى ٧٥ ليرة سورية، وذلك بدلاً من ٥٠ – ٥٢ ليرة سورية في بداية الأزمة، وهذا يعني أن الليرة السورية فقدت ٥٠٪ من قيمتها، فهذه التسعيرة ليست بالشكلية، بل هي ما يباع فيها الدولار ويشترى، وبعد توقف المركزي عن تمويل المستوردات، باتت هي الملجأ لذلك، وهذا ما جعل من أسعار المواد المستوردة من الخارج أغلى، وأدى لارتفاع أسعار المواد المستوردة في السوق المحلية، ولكن بشكل أكبر بكثير من قيمة ارتفاع الدولار في السوق السوداء، وهنا اتحد العامل الاقتصادي والنفسي أيضاً ليلهب الأسواق..

وماذا عن القدرة الشرائية؟!

يترافق انخفاض قيمة العملة مقابل سلة العملات الأجنبية مع ارتفاع الأسعار في السوق، والذي قدر متوسطه بنحو ٢٥٪ خلال الشهور الثلاثة الماضية، وبالتالي، فإن القدرة الشرائية للمواطن السوري، قد تراجعت بما يتراوح بين ٤٠ – ٥٠٪ من قيمتها، أي أن أصحاب الدخول المحدودة قد فقدوا في هذه الأزمة ما يقارب ٥٠٪ من دخولهم، وهذا سينعكس تراجعاً على مستوى معيشتهم، لأن كل تلك الارتفاعات ترافقت مع ثبات في دخل السوريين، إن لم نقل تراجعه في أغلب العاملين في مجال الأعمال الحرة، من حرفيين، وعمال، وصناعيين، وغيرهم الكثير من عمال القطاع الخاص والمشترك، والذين تم تخفيض رواتب من تبقى منهم في عمله خلال الأزمة الشاملة التي تعيشها سورية والسوريون اليوم..

متوسط صرف العملات بالليرة السورية لدى المصرف المركزي في عام ٢٠١١

الشهر/ ٢٠١١	مبيع الدولار	شراء الدولار	مبيع اليورو	شراء اليورو
وسطي كانون الثاني	٤٦.٩٢	٤٦.٤٦	٦٢.٦١	٦١.٩٩
وسطي كانون الأول	٥٤.٦٧	٥٤.٣٢	٧٢.٤٨	٧١.٩٥

أسعار صرف العملات بالليرة السورية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١١

التاريخ	مبيع الدولار	شراء الدولار	مبيع اليورو	شراء اليورو
الاثنين٥/٩/٢٠١١	٤٧.٥٠	٤٧.٠٢	٦٧.١٧	٦٦.٥٠
الأربعاء٢٨/١٢/٢٠١١	٥٥.٨٩	٥٥.٥٥	٧٣.٠٤	٧٢.٥٣

الخلل الأكبر في القطاع العام.. شركاته ومؤسساته دول متناحرة!!

◄ نزار عادلة

اعتبر نائب وزير الصناعة أن اللجنة الاقتصادية هي التي عطلت وتعطل عملية إصلاح القطاع العام الصناعي، مشيراً إلى أن ما تم طلبه خلال اجتماع اللجنة من تعديلات لمشروع قانون إصلاح القطاع الصناعي، هو تعطيل عملية الإصلاح والغاؤها، موضحاً أن جوهر المطالبة ينص على إبقاء القيود المفروضة على القطاع العام كما هي عليه الآن.

القديم الجديد

سبق أن سألتُ وزير الصناعة السابق في عام ٢٠٠٨ عن أسباب تأخر صدور قانون إصلاح القطاع العام الصناعي، وأجاب حرفياً «نوقش قانون إصلاح القطاع العام مادة مادة في اللجنة الاقتصادية بحضور رئيس اللجنة محمد سماق، وقد استغرقت الاجتماعات ساعات طويلة بحضور اتحاد العمال، وتم الاتفاق على مشروع القانون، وقبل أن نبدأ بنقاش القانون، قلت أن هذا القانون لديه مشكلتان أساسيتان، وهما لا يعالجهما مشروع القانون، وهما أساسيتان لإصلاح القطاع العام، وهما، مشكلة التمويل اللازم لإصلاح شركات ومؤسسات القطاع العام، والعمالة الفائضة.

لا إصلاح!

وهكذا لا إصلاح للقطاع العام رغم الصخب الإعلامي والنقابي المستمر منذ سنوات حول ضرورات إصلاح هذا القطاع، ورغم عشرات المؤتمرات النوعية التي عقدت، والتوصيات والمذكرات التي رفعت، ورغم كل اللجان التي بحثت وناقشت وأوصت بالإصلاح، إلا أنه في المحصلة لا إصلاح..

لم تقل اللجنة الاقتصادية إن مشكلة التمويل هي السبب وراء عدم إصلاح القطاع العام، لأنها تريد الإبقاء على القيود المفروضة وعلى الروتين والبيروقراطية لكي تنهار شركات القطاع العام الصناعي واحدة تلو الأخرى، وقد سلمنا بذلك ليس الآن بل منذ سنوات عديدة، ولكننا نتساءل: لماذا لا تعالج قضية التشابكات المالية بين شركات القطاع العام؟! وهي من أبرز المشكلات! وماذا عن قضية العلاقة بين الشركات والمؤسسات؟!

معالجة هاتين القضيتين لا تتطلب عملية صعبة، ولا تتطلب استبدالاً وتجديداً وعقوداً، وتؤكد تصريحات الجهات الوصائية الحكومية منذ سنوات، على أن مسألة التشابكات سوف تنتهي قريباً، وأن الحلول جاهزة، ولكن، وفي ضوء الواقع، نجد أن هذا الموضوع يتفاقم يوماً بعد آخر، ويؤدي تفاقمه إلى سلسلة من الاختلالات، ومن أبرزها، توقف شركات صناعية عديدة عن العمل والإنتاج لعدم توفر الأموال لمستلزمات الإنتاج والرواتب، كما أن عدداً آخر من المنشآت يعمل بشكل جزئي، وهناك بعض خطوط الإنتاج متوقفة، بالإضافة إلى ما يخلقه ذلك من خلل في العلاقة بين إدارات القطاع الواحد، وبين شركة في القطاع ذاته وأخرى.

بلاغات وتعليمات

صدرت بلاغات وتعليمات عديدة من الجهات الوصائية إلى شركات القطاع العام باستجرار حاجتها من شركات القطاع العام، وبعض الشركات نفذت، وبعضها لم ينفذ تحت حجج عديدة، ولكن أكثر الشركات التي نفذت لم يدفع ثمن ما استخرته من بضاعة أو مواد، ومثال ذلك شركة أصواف حماه، وشركات السجاد التي كانت تستجر الخيوط الصوفية دون أن تدفع مستحقات شركة الصوف، وقد بلغت مديونيتها مئات الملايين، مما أدى إلى إفلاس شركة الأصواف، حتى صدر قرار بضم الصوف إلى السجاد، والقرار بشكل عام إيجابي، إلا أنه سوف يؤدي إلى إفلاس شركة الأصواف مع شركات السجاد أيضاً، ومؤسسة وسيم، وشركة الصناعات الحديثة..

لا أزال أذكر حديث مدير وسيم قبل أعوام، وبحضور وزير الصناعة، حيث قال لقد حققنا أرباحاً جيدة، ورد عليه مدير شركة الصناعات الحديثة قائلاً: «إنه يتباهى بأرباحه، ولكنه يمتنع عن سداد الديون المترتبة عليه لشركتنا».. ورد الآخر قائلاً: «أنا أشتري أقمشة جودتها أفضل من إنتاجه وبسعر أقل، وبإعلانات أصولية، وصيغة الإلزام غير ملزمة»!!!.

تشابكات أخرى

لأعوام عديدة، والصراع يشتد ضراوة بين الشركة العامة للإطارات ومؤسسة التجارة الخارجية، وقد اشتد هذا الصراع بعد تحرير التجارة في السنوات الأخيرة، وإغراق الأسواق بجميع أنواع الإطارات، وتوقفت مؤسسة التجارة عن استجرار الإطارات السورية، ورفعت الشركة عشرات المذكرات تطالب بالمساعدة في تحصيل ديون الشركة على المؤسسات وشركات القطاع العام، والشركات الإنشائية قبل الدمج وبعده، وإلزام مؤسسة التجارة الخارجية باستجرار منتجات شركة الإطارات، وتفعيل قانون حماية المنتج الوطني رقم /٤٢/ لعام ٢٠٠٦ ومكافحة سياسة الإغراق التي تتبعها الشركات العالمية.

المعكرونة أيضاً

إذا اعتبر البعض أن صناعة الإطارات كانت معقدة تكنولوجياً، فمن حقنا أن نتساءل: هل صناعة المعكرونة معقدة لدرجة أن تصل إلى الخسارة وإلى التوقف؟! والوقائع تؤكد بشكل لا يضع مجالاً للشك، أن شركة اليرموك لإنتاج المعكرونة والشعيرية، والتي تأسست عام ١٩٧٧، بدأ إنتاجها بـ١٢ طن يومياً، ومنذ إنشائها وحتى الآن لم يجر أي تحديث أو تطوير على خطوط الإنتاج فيها، وكانت المؤسسة الاستهلاكية تستجر إنتاج الشركة، وقد أنشئت هذه المؤسسة أصلاً لاستجرار إنتاج شركات القطاع العام، ولكن وبعد صدور قانون الاستثمار، وإحداث العديد من الشركات والمعامل المنافسة، أحجمت الاستهلاكية عن استجرار الإنتاج من شركة اليرموك، ولم يبق من يأخذ إنتاجها، فتوقفت وارتفعت خساراتها إلى ملايين الليرات السورية..

وكانت هناك مشكلة ولا تزال قائمة بين المؤسسة العامة للأبقار ومعامل الألبان، فالمؤسسة تتبع إلى وزارة الزراعة، والمعامل إلى وزارة الصناعة، وقد أحجمت معامل الألبان عن استجرار الحليب من المؤسسة، ولكن المؤسسة تطالب باستجرار وسداد الديون، وغرقت المؤسسة في الديون، وتوقفت بعض معامل الحليب..

وهناك دراسة لرفع أسعار بذور القطن، وقبل رفع السعر، قالت مؤسسة الصناعات الغذائية، إن رفع الأسعار سوف ينعكس سلباً على شركات الزيوت، وسوف تتحول هذه الشركات من رابحة إلى خاسرة، وستتحول شركة زيوت حلب من ربح /٣٣٠/ مليون ليرة، إلى خسارة /٥٧/ مليون، أي أن خسارة الشركة /٣٨٧/ مليون ل.س، وشركة زيوت حماة ستتحول من ربح /٦١/ مليون إلى ربح مقداره /٦٧٤/ ألف، وبذلك تكون خسارة الشركة /٦٠/ مليون، وتطالب المؤسسة بعدم رفع أسعار البذور.

المطلب الدائم

منذ سنوات والمطلب النقابي الدائم هو دمج مؤسسة الأبقار التي تتبع إلى وزارة الزراعة مع معامل الألبان التي تتبع إلى وزارة الصناعة، وذلك بهدف إنهاء التشابكات بين المعامل والمؤسسة، وسنوياً تعقد عشرات الاجتماعات، وتشكل اللجان لبحث هذه القضية الخطيرة، ولكن دون قرار حتى الآن.

وأيضاً هناك مشكلة بين وزارتي الزراعة والصناعة حول بذور الشوندر وتصنيعه، فمنذ /٢٠/ عاماً، والمؤسسة العامة للسكر، ومعامل السكر، والفلاح، ووزارتا الصناعة والزراعة، واتحاد الفلاحين، وجهات وصائية أخرى... يشكون جميعهم من انخفاض درجة حلاوة الشوندر، والذي يتسبب في خسارة كبيرة، وتم اقتراح بتوحيد الجهة الوصائية لتكون مشرفة على الزراعة والصناعة، ولكي لا تضيع المسؤولية وعقدت اجتماعات، وشكلت لجان، ورفعت توصيات، ولم يتخذ قرار حتى الآن، ونقص درجة في حلاوة الشوندر، يعني خسارة مئات الملايين، علماً أن درجة حلاوة الشوندر في كل دول العالم ١٨٪، وفي سورية تكاد لا تصل ١٢٪، وإلى الآن لم يتخذ القرار بتوحيد جهة الإشراف.

دول منعزلة

في القطاع العام مؤسسات وأجهزة وصائية عديدة، ولم تجد تقريراً واحداً يتحدث عن هذا الخلل بين شركات القطاع العام، بحيث أصبحت كل مؤسسة وكل شركة دولة وحدها، ولم نجد تقريراً يتحدث عن محاسبة المواد والتكاليف، أو عن الهدر بالعمولات والمحاصصة عن العقود، أو عن الخلل القائم بين شركات القطاع العام والمؤسسات النوعية والتسويقية، فلو أن جهة واحدة أخذت دورها بشكل كامل لتوقف الخلل، وتوقف الهدر، وتوقف التحايل على الأنظمة والقوانين، فالهدف في المحصلة من وراء كل ذلك، هو لا إصلاح للقطاع العام، وهذا ما فهمناه، ولكن ما هو دور المؤسسات الرديفة للقطاع العام، الواقع يقول إن هناك حرباً مكشوفة بين الشركات الإنتاجية والمؤسسات التسويقية والنوعية.

حكومة الوحدة الوطنية مطلب عاجل وضروري..

الظروف السورية الاستثنائية تتطلب حلولاً استثنائية بزمن استثنائي



◄ يوسف البني

لم يكن الشعب السوري وقواه الوطنية بانتظار الإملاءات الخارجية أو تقارير بعثة المراقبين العرب وما تلاها من قرارات عربية ليصر على ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية لإنهاء الأزمة الوطنية، بل كان هذا الطرح مطلباً عاجلاً وملحاً على الدوام، إذ أن الوحدة الوطنية سمة مميزة اتصف بها المجتمع السوري على مر العصور، ولطالما كانت هذه الوحدة الوطنية هدفاً أساسياً تسعى إلى تحقيقه كل الدول والمجتمعات، باعتبارها العنصر الأهم في بقاء الأمم وضمان سيادتها وحفظ كيانها وتطورها، العنصر الذي يبنى على مقومات الترابط والتآزر بين أفراد المجتمع بكل تقسيماته الاجتماعية ونبذ جميع أشكال التطرف والتعصب، والحفاظ على مكتسبات الشعب ومقدراته، للوصول إلى التلاحم الشعبي. إن حكومةً من هذا النوع في سورية، قادرةً على أن تمثل هذه الروح، وتعمل على إدارة شؤون البلاد في إطار الدستور وسيادة القانون، تحقيقاً لأمن واستقرار المجتمع، هي الحل الوحيد الضروري والعاجل الآن للخروج الآمن والسريع من الأزمة الوطنية الحالية.

من هنا جاء السؤال ملحاً وصارخاً في الوضوح: هل هناك إمكانية لتجاوز الأزمة الوطنية عبر حكومة وطنية واسعة الصلاحيات تأخذ على عاتقها السير بالوطن نحو الخروج من الأزمة ووقف نزيف الدم، وخلق سورية الحديثة الحرة الديمقراطية؟! نعم يمكن تحقيق ذلك، لأن الشعب السوري اليوم بأمس الحاجة إلى مثل هذه الخطوة، بالاعتماد على القاعدة الواسعة للجماهير الشعبية التي تمنح ثقتها لحكومة تمثل مصالحها العامة..

وكانت «قاسيون» قد تكلمت كثيراً في افتتاحياتها وفي متنها عن ضرورة وإلحاح تشكيل حكومة وحدة وطنية تُخرج سورية من أزمتها، كما بثت وسائل الإعلام المختلفة كثيراً من اللقاءات مع شخصيات تمثل القوى السياسية الوطنية، كحزب الإرادة الشعبية، والجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، حول أهمية وضرورة هذه الخطوة لإيجاد مخرج آمن وسريع من الأزمة الوطنية، أما فيما يتعلق بآراء المواطنين ومواقفهم ووجهات نظرهم حول هذه الحكومة المرتقبة وأهميتها، وضرورة التعجيل بها، فقد التقت «قاسيون» بعض المواطنين وكانت لنا هذه التصريحات:

مطلوب سياسات عادلة ومحاسبة الفاسدين

ـ المواطن (غسان. ش) الموظف في وزارة التربية قال: «إن تشكيل حكومة وحدة وطنية هو مطلب جماهيري وطني قبل أن يكون مقرراً من أية جهة كانت، رسمية أم غير رسمية، ويجب ألا تطول الجدالات حول جدوى هذا المطلب لأنه مُلح وعاجل، وهو السبيل الأكثر فعالية لإخراج سورية من أزمتها الوطنية بشكل آمن وسريع، بكل ما تحمله هذه الأزمة من نزيف مستمر للدم السوري وانقسام اجتماعي حاد، ولحل الاستعصاء الذي تواجهه كل الخطط والجهود لحل الأزمة. مهمة هذه الحكومة يجب أن تكون ترجمة سياسية عميقة للعمل الثوري، ويجب التركيز على برنامج هذه الحكومة والصلاحيات الواسعة والشاملة التي يجب أن تعطى لها، للخروج من الأزمة وسحب البساط من تحت ومن أيدي الفاسدين صغاراً وكباراً، الذين أوصلوا سورية إلى هذا الوضع المضطرب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وعن طريق السياسات العادلة للحكومة المرتقبة والملحة يمكن الارتقاء إلى أعلى مستويات من نضج الحركة الشعبية وأدوات نضالها، التي حينئذ فقط يمكن أن تؤتي ثمارها وتحقق كل مطالبها ومهماتها في سورية بالحرية والعدالة الاجتماعية والتغيير الديمقراطي وتحقيق كرامة المواطن في العيش والعمل وكل النواحي المطلبية. مهمة هذه الحكومة هي خلق قوى شريفة فاعلة داخل جهاز الدولة يكون همها تحقيق مطالب الجماهير الواسعة، لذلك فلا نستغرب أن تواجه حكومةُ الوحدة الوطنية المنشودة واسعةُ الصلاحيات مقاومةً حادة ومعارضةً لأي تغيير ديمقراطي وممانعةً شديدة من قوى الفساد الكبير داخل النظام، انطلاقاً من خوفها من ساعة الحساب القادمة. إنني من هنا أدعو كل الوطنيين الشرفاء السوريين لرص الصفوف والتمسك بثوابت الشعب السوري ومطالبه المحقة بالتغيير الديمقراطي الشامل والجذري، وأنا أؤيد حق التظاهر السلمي الذي رفع شعارات جامعة لا تُقصي إلا من يقف بوجه التغيير الحقيقي ويريد تغييراً شكلياً فقط، وأنا أعترض على أساليب الإعلام القاصرة في سورية ومعالجتها للأزمة من وجهة نظر وحيدة الجانب ومتطرفة في هذا الأمر وتستند أحياناً إلى المزاودة على وطنية الحركة الشعبية والتشكيك بنضالها السلمي».

مهمة اجتماعية بأهمية المهمة السياسية والاقتصادية

ـ الأستاذ المحامي (سليمان. د) قال: «إن تحقيق الوحدة الوطنية أساساً يرتبط بإدارة الحكم في البلاد، والتي يجب أن تكون بعيدة عن أي انحراف في عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية، اللتين يجب أن تبتعدا عن أية ممارسات غير دستورية، وعن الوقوع في أخطاء سياسية لها تأثير على تماسك الجبهة الداخلية، وانعكاسات سلبية على أفراد والمجتمع تؤدي إلى تذمرهم من تلك السياسات والممارسات التي لا يمكن بعد اليوم التغاضي عنها، لذلك فحكومة الوحدة الوطنية المرتقبة يجب أن يكون لها وجه اجتماعي ومهمة اجتماعية كما هي مهمتها السياسية والاقتصادية تماماً، فأنا أنظر إلى الوحدة الوطنية على أنها رباط يجمع أهل بلد معين يساعدهم على التعالي فوق صغائر الأمور بغرض تحقيق مصلحة عليا يُتفَق عليها، وهي مصلحة الوطن، التي لن تتحقق إلا عن طريق تحقيق مصلحة المواطن، وهذا أمر يتعلق بالعدالة الاجتماعية تماماً كما يتعلق بالممارسات السياسية التي هي جزء من تكوينها، فضلاً عما تغرسه السياسات المتبعة من مفاهيم وأخلاقيات تتمثل في الحب والولاء للوطن، والشعور بالانتماء الحقيقي الطوعي له، لقد سمعنا كثيراً في الحكومات السابقة من يتاجرون بالوطنية وهم أبعد ما يكونون عنها، ورأينا الكثيرين يدعون للحفاظ على المال العام وهم من تعدى عليه، فلا حققوا عدالة اجتماعية ولا تكافؤ فرص ولا مكافحة للفساد، ولا عملاً سياسياً يقوم على احترام الدستور والقانون، لذلك فعلى حكومة الوحدة الوطنية كمطلب عاجل وملح لحل الأزمة السورية أن تتبنى عملاً وطنياً تتحقق به مقومات الوحدة الوطنية وفق أسس علمية أخلاقية سياسية اجتماعية واقتصادية، تشارك فيه الأسرة ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، لنعيد صياغة المعادلة التي يجب أن تبدأ من كبار المسؤولين في السلطتين التشريعية والتنفيذية بأن يكونوا قدوة صالحة في الحفاظ على مصالح الوطن والمواطنين، وأن تتحمل الحكومة المرتقبة في إطار نهجها السياسي الاقتصادي الاجتماعي مهمات أساسية هي مكافحة الفساد بكل أشكاله وصوره، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتطبيق مبدأ سيادة القانون، والعمل بشكل جدي على تعميق الوحدة الوطنية وبذل قصارى جهدها في تحقيقها، وتأخذ على عاتقها العمل على إطلاق سراح المعتقلين على خلفية الأحداث في سورية، وفتح ملف المفقودين لمعرفة مصائرهم، الأمر الذي أتوقع أن يزيل الكثير من الاحتقان، لأن أي خلل جديد في مقومات الوحدة الوطنية فإنه سيكون الشعرة التي تقصم ظهر البعير في مسار الأزمة السورية».

ـ الأستاذ (إلياس. ع) مدير أحد الأقسام في شركة من شركات القطاع العام قال: «إن طرح تشكيل حكومة وحدة وطنية هو طرح إيجابي وأعتقد أنه سيكون خطوة فعالة جداً لإخراج سورية من أزمتها الوطنية بشكل سريع وآمن، إلا أن هذه الخطوة تفقد أهميتها وجدواها إذا ما تأخر تحقيقها، لأن التأخير يؤدي إلى المزيد من سفك الدم السوري وزيادة توتير الأوضاع أكثر فأكثر، ويجب ألا تطول الفترة الزمنية لتنفيذ هذا الطرح لأن ذلك قد يفتح البلاد على المجهول، ويجب أن تتكون الحكومة التي ستأخذ على عاتقها مهمة حكومة وحدة وطنية، من الوطنيين الشرفاء في المعارضة الوطنية والنظام والحركة الشعبية، ولن تكون حكومةَ إنقاذ وطني حكومةٌ لا تتمثل فيها كل الأطراف، ويجب أن تتمتع بصلاحيات واسعة تمكنها من إدارة البلاد في ظل الأزمة إدارة وطنية حقيقية للسلطة التنفيذية في كل مجالاتها. إن هكذا حكومة مطلوب تشكيلها بشكل فوري وعاجل ويجب أن تضع هدفاً أساسياً لها هو صياغة برنامج وطني شامل للخروج من الأزمة بكل ما يتطلبه ذلك من صلاحيات واسعة في محاسبة المسؤولين عن العنف من كل الأطراف، والإطاحة برؤوس الفساد لأنهم المسؤولون أولاً وأخيراً عن إيصال البلاد إلى ما وصلت إليه من فوضى وتوتر، وعلى الحكومة المرتقبة أن تضع نصب عينيها مهمة إطلاق سراح كافة المعتقلين على خلفية الأحداث والتعويض على المتضررين ومعالجة ملف المفقودين وحماية المظاهرات الشعبية السلمية من الجيش العربي السوري».

ويتابع الأستاذ إلياس قائلاً: «إن الوحدة الوطنية ليست مفهوماً يجب إيجاده، بل مفهوم يجب التلاقي على الأخذ بمقتضياته في إطار تعددي، دون أن يسبق ذلك اشتراط أحد الأطراف على طرف آخر أن ينسلخ من جلده أو يتخلى عن انتمائه وتصوراته، فالتلاقي الواقعي هو تلاقي أطراف تتفق في ميادين كافية للوحدة الوطنية، لاسيما في إطار تحقيق أهداف وطنية عليا مشتركة مرحلية، مثل إخراج البلاد من أزمتها، ودرء أخطار الهيمنة الأجنبية والتدخلات الخارجية، ففي هذا الإطار لا يجوز وجود تناقض بين مفاهيم كل الأطراف، ولكن قد يجوز الاختلاف في مفاهيم أخرى تكتيكية، شريطة ألا تتناقض مع المفاهيم الأساسية التي يجب أن تنقل البلاد من وضع غير دستوري إلى حكم يكفل الحقوق والحريات للجميع، وهذا يتطلب بناء نظام جديد يحقق العدالة الاجتماعية، ويسقط الفساد والنهب، ويعطي الحريات السياسية الواسعة للشعب السوري، وصولاً لاستكمال مهمة الدولة السورية في المقاومة والتحرير والتغيير الديمقراطي».

مقومات حكومة الوحدة الوطنية

ـ الأستاذ (مصطفى هـ) قال: «وصلت سورية إلى أزمتها الوطنية الحالية ليس فقط نتيجة السياسات الاقتصادية التي أفقرت العباد ونهبت البلاد، مع أن هذا سبب رئيسي دفع الجماهير الشعبية لتطالب بكرامة العيش والعدالة الاجتماعية، بل هناك أيضاً السياسات الأمنية التي كانت تحرم على المواطن الخوض في شؤون الحكم والإدارة، فقد كان مجرد الحديث عن المطالبة بتغيير الحكومة شيء أقرب إلى الخيانة الوطنية العظمى التي تخل بأمن الوطن وكرامته وسيادته، ولكن في هذا الظرف الاستثنائي لابد من مطالب استثنائية بتشكيل حكومة استثنائية تحمل مهمات استثنائية في رأب التصدعات الاجتماعية، وصولاً إلى تعزيز وتوطيد وحماية الوحدة الوطنية التي هي السلاح الأساسي والأكثر أهمية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، فما هي الشروط الضرورية لتحقيق حكومة وحدة وطنية؟! استناداً إلى تسميتها هناك شرطان يجب أن يتحققا لكي يمكن الحديث بشكل جاد ومسؤول عن حكومة وحدة وطنية، وهما: الوحدة والوطنية: فالوحدة تعني اتفاق كل مكونات المجتمع من فئات وجماعات وأحزاب، وحتى أشخاص منفردين، على هدف يسعون لتحقيقه مجتمعين، ووحدة الحكومة المنتظرة في هدف سياسي اجتماعي اقتصادي إعماري ثقافي يوحد جميع مكونات الشعب السوري، ويأخذ حل مشاكله بعين الاعتبار. والشرط الثاني لتحقيق حكومة الوحدة الوطنية هو الوطنية، أي وضع مصلحة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار، والترفع عن الغايات والمقاصد والمكاسب الشخصية، وليست الوطنية هنا معارضة النظام لمجرد معارضة النظام خدمة لبرامج ومخططات خارجية، فهؤلاء المعارضون الموالون للخارج والمتمولون بدولاراته لا يمكن اعتبارهم وطنيين، ولا يمكن اعتبار الحكومات التي ينادون بها حكومات ذات صفة وطنية، بل المطلوب من حكومة الوحدة الوطنية المرتقبة أن تكون اسماً على مسمى، وأن تكون حكومة مسؤولة بصلاحيات واسعة، تنجز مهمة وطنية تاريخية وتخرج سورية إلى فضاء سياسي ديمقراطي حر، وأن تكون حكومة شابة نزيهة وشاملة، ومنتقاة على مبدأ الكفاءة بالعمل والاستقامة والفضيلة الخلقية، لا نريد حكومة تنتهي كما انتهت سابقاتها بخاتمة السوء، وفضائح اللصوصية والنهب والتخريب، واتهامها بالسرقة والفساد، فهذه السياسات هي التي نكدت على الناس معيشتهم، وأوصلت البلاد والعباد إلى حال من الفقر والجوع والفساد والقمع وفقدان الأساسيات، ما سبب الأزمة الوطنية التي نعاني منها الآن».

لا أمل... بناء على تجارب سابقة

ـ المواطن (سفيان د) قال: «أنا ليس عندي بصيص أمل في وجود حكومة كهذه، لأنني أعتقد أن فكرة تحقيق حكومة وحدة وطنية عند الفاسدين الكبار المتغطرسين في السلطة ليس في الواقع سوى العمل على إخضاع العناصر الجديدة على الساحة السياسية لإرادتهم، وليس للاتفاق بين جميع الفئات على الخروج من الأزمة، وأعتقد أن الحديث عن حكومة وحدة وطنية هو مجرد شعار للاختباء خلفه وليس له أية سمة من سمات الوطنية، لأنهم يقصدون بحكومة الوحدة الوطنية حكومة وحدة لخدمة السلطة وتحقيق سيادتها على الشعب، حكومة موحدة في أهدافها الداخلية على الاستمرار في نهب ثروات البلد وتوسيع الفساد الكبير وقاعدته الفساد الصغير والإداري. فمن تصرفات السلطة أصبح عندي شك حول مفهومها للوحدة الوطنية، فقد شغلت كلمة الوحدة الوطنية حيزاً كبيراً في التصريحات والمواقف، ولكن ليس في قالب مساعي التوحيد بل في قالب منازعات يدور معظمها حول مطالبة «الآخر» بالانصياع أو جره جراً إلى «وطن المتكلم» أو بتعبير آخر تصوره الذاتي عن ذلك الوطن المشترك، فإن لم يستجب فقد يصل العداء إلى درجة التخوين، وهذا جنباً إلى جنب مع تفاقم الأخطار على الأوطان وساكنيها جميعاً في وقت واحد، فإن ما يصفونه بضرورة الاستقرار إنما يقصدون به استقرار السلطة، وكلمة الوحدة الوطنية أو الحفاظ عليها تستخدم غالباً لتسويغ أهداف النظام، بمعنى إذا اختلفتَ معهم في الرأي يتهمونك مباشرة بتعريض الوحدة الوطنية للخطر، من أجل سلب من يعارضهم حرية الفكر والتصور والمنهج، وحق الاعتراض على التجاوزات القانونية والدستورية. إن رغبة الناس الطيبين وحلمهم في تحقيق حكومة وحدة وطنية تخرجهم من الأزمة ليس سوى أسطورة أو وهم يبنون عليه الآمال، وأعتقد أن الحكومة القادمة أيا كانت ومهما تغيرت شخصياتها يمكن تسميتها حكومة توافق وليس حكومة وحدة وطنية، لأنني أعتقد أنها ستكون كسابقاتها من أجل تحديد حصة كل من الكتل والأحزاب والشخصيات البارزة في هذه الحكومة. فحكومة الوحدة الوطنية لن تتحقق في ظل الفساد إذا لم تتم محاربته واجتثاثه، واستمر معششاً في كل مفاصل الدولة وخاصة الحيوية منها ومراكز القرار. وسياسة أية حكومة قادمة يجب ألا تكون مقررة سلفاً وتُلزم أعضاءها التقيد بتنفيذ ما هو مقرر، بل يجب أن تكون واسعة الصلاحيات، وتضع برنامجاً وطنياً أمام عينيها للوصول إلى المصالحة المنشودة عبر محاسبة كل من كان سبباً في تفاقم الوضع والوصول إلى الأزمة الحالية محاسبة علنية شفافة، وإن تحقيق حكومة الوحدة الوطنية يتطلب أن يكون هناك أساس لها، وأساس هذه الوحدة هو التخلص من كل الصفات الفئوية وإثارة النعرات من أينما يتم توجيه هذه الإشارات التي تقسم الشعب السوري إلى طوائف ومذاهب وفصائل متفرقة».

ليست خياراً بل ضرورة

إن حكومة الوحدة الوطنية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق إلا على أساس الهدف الوطني في التغيير الديمقراطي والتحرير وضمان كرامة المواطنين جميعاً وسيادة البلاد واستقلال قرارها الوطني، ولهذا فهي حكومة وحدة وطنية، ووجود مثل هذه الحكومة يتطلب وجود شعار يمكن أن تتوحد على أساسه جميع القوى الجماهيرية الشريفة في المعارضة والنظام والحركة الشعبية لإنقاذ البلد من أزمته، ألا وهو رفع مصلحة الوطن والمواطن فوق كل الاعتبارات والخلافات والتفرقات الجانبية العرضية، لأن تحقيق الوحدة يتطلب أن يكون هناك قوام لهذه الوحدة وقوامها الأول وحدة الهدف بين جميع المواطنين السوريين، سواء بمنظور مواجهة الأزمة لحلها وتجاوزها ومواجهة الخطر الخارجي، أو بمنظور تلاقي الجهود على طريق البناء الدستوري الجديد في الحرية والديمقراطية، والقوام الثاني للوحدة الوطنية هو حفظ حقوق جميع المواطنين بغض النظر على انتماءاتهم ومعتقداتهم ومواقفهم.

■■

مطبات

وحيداً.. دون مظلة

دولارات مزورة في الأسواق السورية، ومياه نبع عين الفيجة مسممة، وتعويم لليرة السورية، ومن ثم نفي رسمي لتعويمها.. هكذا وبكل بساطة يقع السوريون ضحايا العبث بأمنهم الاقتصادي والاجتماعي، والفاعلون جهتان منتفع، وغير مهتم.

وحيداً دون مظلة يهرع السوري إلى أقرب فرن خبز مستعيناً بالتعاويذ على إيجاد ما يسد البطون ليوم واحد، وجاره العارف بالخبايا يطالعه بأخبار تتعلق بفقدان المادة أو زيادة سعرها، وهنا تتراكض الحلول في رأسه فيتذكر أن أمه قالت له ذات مرة إنها اشترت كيساً من الطحين أطعمهم شهراً كاملاً في حرب تشرين.

اليوم ومن الصباح الباكر بدأ المواطنون يرسلون عبر أجهزتهم الخليوية رسائل عن تلوث مياه الفيجة من منبعها، ودعوات لإغلاق عدادات المياه، والامتناع عن شربها مباشرة، ولكن قدر أن تحركت مؤسسة المياه ونفت صحة الشائعة، ولكن الوقت الذي سبق هذا الإعلان قضاه المواطن في تلمس بطنه إن انتفخ، وتأمل شفتيه إن أصابهما الجفاف والازرقاق.

سوق الليرة والدولار صراع اقتصادي يجري على هامش المعركة التي تدور من صباح اليوم إلى آخره حيث تتقافز الليرة أمام الدولار في بيع وشراء، وخسارات بمئات الألوف، وأرباح بقدرها ريثما تتوقف عدادات الارتفاع والهبوط على رقم يعلق لعدة أيام، وفي الوقت نفسه تصريحات متضاربة عن تعويم لليرة ونفي الخطوة..وهنا المواطن فقط يهتم لحديث الفوّال يوم الجمعة عن ارتفاع أسعار المسبحة والفلافل بسبب ارتفاع الدولار.

بعض المواقع الالكترونية هنا روجت لاحتمال رفع أسعار المازوت مجدداً، وهذا ما حدا بالمواطنين إلى العودة إلى طوابيرهم سريعاً، وهذا ما يفسر عدم انتهاء الأزمة رغم دخول الشتاء شهره الثالث، وبالمقابل وزارة النفط لم تعلق على الحديث الذي يتهمها ويتهم أروقتها بأن رائحة رفع الأسعار تفوح من بين جنباتها.

منذ بداية الأسبوع يعود الطلاب إلى البيوت بجلاءاتهم الفصلية دون ابتسامة فرح... قالت طالبة لأمها إن المديرة صاحت بوجوه كل بنات الصف: أنتن كسالى!! لم يحصل في مدرستي أن وُجد هذا المستوى المتدني من العلامات..، وتتابع الطالبة: المديرة يا أمي لا تعيش هنا.

يجري هذا في الحقل التربوي الذي يجب أن يجيد الحوار مع أبنائه، وتم رفده بجحافل من المرشدين النفسيين الذين من المفترض أنهم استطاعوا أن يلموا ما تبقى من بنية أطفالنا الذين تأكلهم الأخبار، ويفتك بهم الخوف، وأما ما في مدارسنا أن هؤلاء لا يجيدون سوى ممارسة الدوام كموظفين ينتظرون أجورهم في نهاية كل شهر.

أما وزارة التربية فلا أعرف بالضبط كيف تعاملت مع الواقع التعليمي غير تأجيل الامتحانات، وهل يفكر جهابذتها بخطة لإعادة التوازن إلى مئات آلاف الطلبة المنهكين نفسياً وروحياً، وكيف ستعيد ترتيب أرواحهم الصغيرة على إيقاع الطفولة، وهل تكفي الدعوات لعقد اجتماعات أولياء الأمور لإبراء جروح في قلوب غضة لا تجدي معها الكلمات فقط.

وفي المستوى الأعلى تجد الحكومة نفسها في موقع لا يسمح لها إلا وأن تدعو وزاراتها إلى شد الأحزمة، وفي آخر رسالاتها لطمأنة المواطنين أنها تتابع بشكل يومي ومباشر كل القضايا المرتبطة بالحاجات اليومية من خلال إعطاء القطاعات الخدمية والاقتصادية الأولوية في هذه المرحلة لمواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة، وطلبت من وزارة الاقتصاد ضبط الأسعار، ومنع بعض التجار من استغلال هذه الظروف من خلال زيادة الأسعار، وتحقيق مكاسب شخصية على حساب المواطنين.

دون مظلة وحيداً في صراعه من أجل الحياة في ظروف استثنائية يعيشها المواطن السوري على أمل أن لا يقع بين تاجر أزمات ينتظر أي حال لينتهزه، ومجرد تصريحات مسؤولة في الغالب تأتي متأخرة.

■ عبد الرزاق دياب

مخالفات البناء مشكلة ذات بعدين اجتماعيين

المحرومون من السكن، وتجار البناء الانتهازيون.. استغلوا الظروف لتمرير مشاريعهم!

◄ يوسف البني

لم تعد العناوين العريضة للأزمة الوطنية التي تمر بها سورية الأمر الوحيد الذي يؤرق المواطن السوري، بل هناك أعراض جانبية لها ترافقها وتعقدها وتساهم بخلق مشاكل فرعية يصعب حلها على المدى المنظور، فقد اشتكى كثير من المواطنين من تضررهم من مخالفات البناء التي ازدادت مع اشتعال الأزمة وطغت آثارها السلبية على ممتلكاتهم وحياتهم الخاصة، وخاصة أولئك الذين تم الاعتداء على جوائبهم وفسحاتهم السماوية، وقامت فيها أبنية جديدة مخالفة ضيقت على حق الآخرين بالشمس والهواء، وتم غض النظر من الكثير من البلديات، فقد شيدت المخالفات في مناطق واسعة التهمت الكثير من البساط الأخضر في الأرياف وحتى الحدائق والأرصفة في المدن، وعلى مرأى وعلم من الجهات المعنية، وغض النظر من المسؤولين عن الأمر، فكيف تم ذلك؟! ولماذا؟ ومقابل ماذا؟

لم تحرك البلديات والمحافظات ساكناً، بل إن جل ما قامت به دوريات المحافظات والبلديات هو فتح طاقات عشوائية في السقوف أو الجدران المخالفة ليعاد بناؤها في اليوم التالي أو بعد ساعات قليلة، رغم وجود المرسوم التشريعي رقم /٥٩/ لعام ٢٠٠٨ القاضي «بإزالة الأبنية المخالفة ومخالفات البناء كلها، ومهما كان نوعها، بالهدم مع مراعاة المخالفات القابلة للتسوية».



معظم هذه المخالفات قامت في مناطق العشوائيات التي يشترك أهلوها في صراعهم اليومي من أجل تأمين الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والبنية التحتية شبه المعدومة للصرف الصحي والنظافة، وما يزيد الطين بلة في هذه الأزمة هو تضاعف السكن في هذه المناطق مع قدوم وافدين جدد إليها هرباً من أماكن التوتر، ليقعوا في واقع جديد مؤلم فرض نفسه عنوة على الناس، إلى جانب صعوبة الوضع المعيشي المترافق مع غلاء الأسعار المستمر، وجشع التجار الذين لم يكتفوا بما امتلأت به جيوبهم، بل يسعون دون كلل ودون رحمة أو شفقة لامتصاص دم المحتاجين للسكن، مستغلين في ذلك الأزمة لتحقيق أكبر وأسرع ربح يرضي طمعهم وشجعهم، فإضافةً إلى «بيوت السترة» التي «هرّبها» المحتاجون للسكن، فإن المخالفات الكبرى هي المخالفات التي بناها تجار البناء، ولاسيما إنشاء مشاريع مخالفات كبيرة تتألف من أبنية كثيرة وبعدة طوابق، وكلها مخالفة للقوانين والأنظمة ولشروط السلامة العامّة، الأمر الذي يشكل خطورة كبيرة في المستقبل على ساكنيها.

جالت كاميرا «قاسيون» في محافظة دمشق، حيث نجد أكبر تجمع للعشوائيات على الشريط المحاذي للمدينة، وهذه العشوائيات تمت إقامتها دون موافقة، ودون مراقبة لشروط السلامة، وقد تم طرح تنظيمها ولكن كل مشاريع التنظيم تم توقيفها في صفقات فساد أو إهمال وتجاهل. وفي كثير من المناطق التي تشملها مخططات تنظيمية شهدت مخالفات بناء، حيث قام بعض المواطنين القاطنين فيها بضم فسحة سماوية دون وجه حق، وبنائها دون الحصول على أي ترخيص من البلدية، وأحياناً تم تشييد أبنية من ثلاثة طوابق حاجبة نور الشمس والهواء عن الجوار، حتى أصبحت المنازل المجاورة لها مجرد أقبية!! وهنا نعود ونتساءل: كيف تم ذلك؟! ولماذا؟ ومقابل ماذا تم التغاضي عن هذه المخالفات؟!

وفي ريف دمشق أيضاً، شهدت معظم المناطق نهضة عمرانية واسعة لم يسبق لها مثيل، وكانت معظم المخالفات في المناطق غير المنظمة والتي تعاني من ضيق المساحات التنظيمية، وتم الاعتداء على المساحات الزراعية التي تحول الكثير منها إلى كتل اسمنتية تشوه بيئتنا وحياتنا معاً.

نشط التجار وغضت البلديات النظر

أثناء جولة كاميرا «قاسيون» على منطقة مساكن برزة، التقينا أحد المواطنين الذين تم حجب الشمس والهواء عن مسكنه المتواضع، وقال: «مثل الكثيرين الذين استغلوا الأزمة واستغلوا حاجة الناس إلى مسكن يؤويهم، قام تاجر عقارات بإشادة بناء مخالف في الوجيبة وملاصق للبناء الأساسي، حتى أصبح البناء الجديد على ارتفاع البناء القديم، وكل ذلك دون ترخيص ودون أن يوقفه أحد رغم الشكاوى التي كنا نرفعها للجهات المعنية. لقد ازداد نشاط تجار المخالفات في وقت يغيب فيه دور البلديات أو تتواطأ معهم لإتمام مشاريعهم، وهي تغض النظر عنهم، مع أنهم في السابق كانوا يقومون ببناء المخالفات في الليل وتقوم البلديات بالتستر على مخالفاتهم سواء عن طريق دفع رشاوى لموظفي البلديات أو عن طريق إتمام البناء بسرعة وتغيير ملامحه ليبدو قديماً، إلا أنه في هذه الأيام لم يعد التجار يتبعون هذه الطرق بل إنهم يقومون ببناء المخالفات بكل وقاحة وعلى عينك يا بلدية، وكأن أبنيتهم مرخصة، وهناك تجاهل واضح وصريح من المسؤولين لما يحصل».

- مواطن آخر قال: «إن ما يحز في النفس أن يستغل ضعاف النفوس هذه الأزمة التي تمر بها البلاد لإرضاء طمعهم وشجعهم في الوقت الذي يستدعي منا التعاضد والتراحم والتكاتف، إلا أن هناك جماعة من الانتهازيين تلعب في هذا الوقت حيث يتم البناء على الأرصفة وفي الوجائب وحتى في الحدائق، وهذا أمر غير مسبوق في تشييد المخالفات، لتساهم في خلق مشاكل مستقبلية، حيث أن معظم الأبنية المشادة بعيدة جداً عن شروط السلامة العامة ومهلهلة، لا تحتمل مجرد هزة صغيرة، ومعظم تجار المخالفات يقومون ببيع البيوت قبل بنائها أو أثناء إشادتها، وما إن يشتريها المواطن، لرخص سعرها، حتى تقوم البلدية بهدمها، فلماذا لم تهدمها حين كانت ملكاً للتاجر؟ لماذا لم يتم هدمها فور اكتشاف مخالفتها؟! أم أن هناك تواطؤاً أو مؤامرة من نوع ما بين تجار البناء والبلديات؟ يدفع ثمنها في النهاية المواطن المغرَّر به والمستغَل بسبب حاجته الماسة إلى مسكن يستر به عائلته ويقيها برد الشتاء وحر الصيف، ولكنه لن يفلح حتى في ذلك، لأنه سينتهي بسبب الفساد المعشش في بلدياتنا هو وعائلته في الشارع».

لا بأس بها كحلول فردية

- مواطن (محروق دمه) كما سمّى نفسه قال: خلال خمسين سنة نعيش في حرمان وفي ضياع تام، وصار البيت حكراً على الفاسدين والحرامية، وقليل من الناس الذين يرثون عن أهاليهم، ومعظم شبابنا فقدوا الأمل حتى بغرفة تؤويهم وتسترهم، فلذلك اتركوا الناس في همها تداويه كما يحلو لها، لأن أحد أسباب الاحتقان والتوترات الحالية هو الحالة المادية السيئة للناس التي أوصلتهم إليها حكوماتنا، وشعور المواطنين بالتشرد والضياع لعدم وجود بيت يستقرون فيه، ثم أنه في ظل هذه الهجمة من المخالفات صار الشباب السوري يجد عملاً يسترزق منه بعد تهميش طويل وحرمان من فرص العمل، اتركوا الناس تشتغل وتعيش، لأن الحكومة كانت لا ترحم ولا تترك رحمة ربنا تنزل على البشر، لا تعطي تراخيص معقولة التكاليف ولا توزع أراضي للجمعيات ولا توزع المساكن التي وعدت الناس بها ولا توفر فرص عمل للشباب الذي بدأ يدب فيه الانحراف والتشرد، أما في هذه الفترة فكل الناس وجدت عملاً، والليّ ما عنده بيت صار عنده حتى ولو سقف بسيط يستره مع عياله، لأنه بالأساس أسعار المنازل النظامية فوق الخيال، وأغلى بكثير مما يستطيع المواطن ذو الدخل المحدود أو المتوسط تحمله، حتى ولو على أقساط، وهذا برأيي الأمر الذي اضطر الكثيرين من المواطنين إلى أن يتجاوزوا على القوانين في الأشهر الأخيرة، رغم أن البعض منهم انتهازيون اغتنموا الفرصة لجني مكاسب وأرباح إضافية إرضاءً لطمعهم وجشعهم، إلا أن الأغلبية الباقية كان همها السكن ولو في خربة».

المسؤولية على الطرفين: المواطن والحكومة

- المواطن (حسان ع ق) قال: «إن هذه المخالفات بعض النظر عن الهدف منها وإلى أين سيؤول مصيرها، فهي تسيء إلى النسيج العمراني والمخططات التنظيمية التي من المفترض أن تكون موجودة ومنجزة سلفاً ومنذ القديم، إضافة إلى كون المخالفة قبيحة معمارياً وجمالياً، وتكلف المخالف في الوقت نفسه تكاليف باهظة لتعرُّضه للاحتكار والابتزاز والاستغلال من تجار موادّ البناء، وأنا أضع اللوم في هذه الظاهرة السيئة على الطرفين معاً، المواطن والحكومة بكل من يمثلها لعدم إنجازها المخططات التنظيمية وتغاضي الجهات المعنية والفساد المعشش في البلديات، وكذلك على طمع وجشع تجار البناء، إن جميع الجهات المذكورة تتحمل المسؤولية، فالمواطن يتحمل المسؤولية عن خرق القانون وتشويه النسيج العمراني، سواء كان هو صاحب المخالفة أو من يساعده ويتستر عليه من البلدية أو من يقدم له مواد البناء دون ترخيص، فالمواطن يجب أن يتحلى بالوطنية والمواطنة الحقيقية المسؤولة، ويكف عن استغلال الأوضاع الأمنية لتشييد المخالفات، وكذلك تجار البناء ومواد البناء ومسؤولو البلديات يجب أن يرتقي الجميع إلى مستوى المسؤولية الوطنية للحفاظ على الوطن وعدم الإساءة إليه. الحكومة والمحافظة والبلديات تأخرت كثيراً في إعداد المخططات التنظيمية ومناطق المخالفات تراكمت على مدى عقود طويلة وأصبحت حتى الأحزمة الخضراء عرضة لتمدد المخالفات بشكل سرطاني، وكان من الممكن الحد من ذلك بتنظيم المناطق المخالفة قبل إشغالها، وتدارك استمرارية تشييد هذه المخالفات، كما ساهم في تفاقم أزمة السكن وحاجة الناس إلى بيوت يسترون عائلاتهم فيها عدم قيام الدولة بخطط لتلبية حاجة المواطنين المتزايدة إلى البناء وتأمين السكن الضروري للحياة، فلا هي سمحت بتوسع التنظيمات بشكل قانوني وضمن مخططات تستوعب الزيادة السكانية، ولا هي سهّلت على المواطن الحصول على تراخيص بناء نظراً للتكاليف الباهظة التي يتطلبها ذلك، ولا هي وفت بوعودها ونفذت مشاريع السكن التي تغنت بها على مدى عقود طويلة».

تشويه للمدن وخطر على السلامة العامة

الكثير من ضعاف النفوس استغلوا ظروف البلد الطارئة والتوترات وسارعوا إلى تشييد الأبنية المخالفة الجديدة أو إضافة مخالفات إلى مخالفات سابقة، وحتى إلى أبنية طابقية نظامية، وانتشرت حمى المخالفات في جميع المحافظات السورية وخاصة في دمشق وريفها وحلب وريفها، وظهرت أبنية كاملة مخالفة ومحلات تجارية مكان السكن وأبنية طابقية في الوجائب والفسحات السماوية والهوائية وفيلات أيضاً، واعتدت الكثير من المخالفات على أملاك الدولة أو أملاك الغير وعلى حق الآخرين بالشمس والهواء، وهذه المخالفات تعتبر ظواهر خطيرة على السلامة العامة لاسيما وأنها شُيدت دون دراسات أو أسس هندسية تحفظ أصول البناء والإنشاء وتضمن السلامة العامة، حيث يقوم المخالفون بتنفيذ هذه الأبنية بسرعة هائلة ودون احترام لقواعد وأصول طرق البناء والإنشاء، أو دون التقيد بمواصفات مواد البناء وكمياتها مثل البيتون والحديد ومتانة (البلوك) ما يمكن أن يؤدي إلى كوارث مستقبلاً وتعريض من سيسكنها إلى خطر حقيقي. فلهذه المخالفات إذاً ضرر وخطر متعدد الجوانب فهي تشوه النسيج العمراني وتسيء إلى المخططات التنظيمية، وتعرض ساكنيها للخطر، وتسيء للمواقع المشادة عليها، وفي حال إساءتها لإملاك الغير أو للأملاك العامة فإن المصيبة ستكون أعظم، كما أن بعض المخالفات في الأبنية النظامية يسيء إلى الجوار بشكل كبير، ويجب عدم السكوت عن هذه الظاهرة، ويجب تطبيق القوانين بحقها وحق المخالفين.

■■

قفزات للمشروع الليبرالي السوري

◄ عشتار محمود

تشهد اللحظة الحالية من الأزمة السورية، تصعيداً عالياً، ليس فقط بالعنف ومستوى السلاح والعمل الدبلوماسي الخارجي، وإنما هجوماً شرساً، لأمراء الفساد السوري، وممثليهم في الحكومة العتيدة الحالية وفي بنية النظام السوري.
ولا تتجلى هذه الهجمة في أروقة الفساد الداخلية فقط، وإنما على المنابر الحكومية وبأصوات عالية لوزراء في حكومة «الأزمة» المنتهية الصلاحية، ومن مواقع عالية الحساسية من حيث الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي الوطني في سورية مثل وزارة النفط، والمصرف المركزي وغيرها من المفاصل الاقتصادية الرئيسية.



عود على بدء

منذ الإعلان الصريح عن تبني اقتصاد السوق الاجتماعي، طرحت مجموعة من القضايا الإشكالية سار معظمها بوتائر عالية السرعة، مثل تخفيض الإنفاق الحكومي، وتحرير الأسواق المالية، والسماح للشركات القابضة بالعمل والاحتكار(حيث تم وبارتباط وثيق مع تدفق المال الخليجي وسمسرة رؤوس الأموال السورية لعملية استقدامه وتمليكه، تأسيس شركة سورية – قطرية قابضة برأس مال ٢٠٠ مليون دولار، تلاها في أعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تأسيس شركتي الشام القابضة التي يقدر نشاطها بحوالي ٦٠٪ من النشاط الاقتصادي السوري، وشركة سورية القابضة التي يقدر نشاطها بحوالي مليار دولار أميركي. وقد ضم هذان التجمعان الماليان حوالي مئة مستثمر، ومجموعات صناعية تجارية، ووجوه مسيطرة في غرف التجارة والصناعة السورية)، وبتناغم مع مصالح مجمعات السلطة والمال هذه، تم تقديم تسهيلات استثمارية أيضا بوتائر عالية وبتجاوزات دستورية أحياناً، وكذلك كانت عملية التحرير الكامل للتجارة.

أما مع بداية الأزمة السورية،فقد انبرت أصوات عالية لتندد وتوضح حجم الضرر الناجم عن مثل هذه الإجراءات، وعكست اعترافات الحكومة بكافة مستوياتها «شعور الندم» والإدانة للإجراءات المتبعة، و تم بتشدق عالي المستوى النحيب على الزراعة المتراجعة والصناعة المتردية من التحرير والانفتاح الاقتصادي غير المدروس، والحكومة الراحلة التي خربت البلد، و«عفا الله عما مضى»، و«فلتذهب بحال سبيلها»... إلا أن قضايا أخرى بقيت موضع جدال واسع، ولم تستطع قوى الليبرالية والفساد من فرضها كأمر واقع نتيجة ممانعة قائمة على عوامل متعددة، ربما من أهمها هو دور الدولة الواسع والضامن نسبياً الذي قام عليه الاقتصاد السوري لعقود عديدة، فكان من الصعب إنجاز عملية خصخصة القطاع العام على سبيل المثال بشكل كامل، وكان من الصعب فرض تحرير كامل للسوق السورية، وتحديداً فيما يتعلق بالمشتقات النفطية، والأهم أنه كان الحديث عن تعويم الليرة من جانب الدردري وفريقه هو من أسرع القضايا الإشكالية التي تمّ إغلاقها تحت عنوان: الليرة هي نقطة ارتكاز في الاقتصاد الوطني، ولا يجب التخلي عن دور الدولة الناظم الضابط لتسعيرها.

اليوم، وأمام إعلان وزير النفط عن ضرورة إنهاء الدعم المقدم للمواطن والمنتج السوري، وعن رفع أسعار الغاز، يتوضح مدى سطوة وقدرة أصحاب المشروع الليبرالي في سورية على فرض إجراءاتهم، في أوقات حرجة، وضمن حالة الاحتقان العالي المستوى الذي تشهده سورية، ومآلاته الخطيرة...

إجراءات قيد المساءلة والاتهام

نتوجه بأسئلتنا واستنتاجاتنا إلى أصحاب الشأن لنقول:
– كيف تعلنون صراحة عدم قدرتكم على محاربة الفساد المقدر بـ٨٠٠ مليار، والتهريب المتوسع، والتهرب الضريبي الذي يقدر بـ٢٠٠ مليار ليرة، وتعلنون ضرورة التعامل مع هذه القضايا كأمر واقع لا راد له؟ وأين إجراءات الدولة الأمنية السورية، التي تطالب أغلب الأصوات المعارضة بالتخفيف من وطأتها، في هذا المكان؟.
– كيف تعلنون عدم قدرتكم على ضبط التجار وحالات الاحتكار العالية المستوى، تاركين لهيب الأسعار ليحترق به محدودو الدخل، ويوزع تعبهم وجهدهم ولقمة أطفالهم أرباحاً ريعية لكبار المحتكرين، حيث بلغ ارتفاع أسعار سلعنا الغذائية عن نظيرتها العالمية حوالي ٦٦٪، عدا عن السلع الكمالية الأخرى والارفاعات الأخيرة؟ ولماذا لا يكون هذا الريع المتراكم مصدراً لموارد الدولة عوضاً عن جيوب المواطنين؟.
– كيف تدعمون السوق السوداء التي مارست سابقاً وتمارس حالياً، دوراً شبه سيادي مشرعناً ضمنياً، يسهم في تغيير قيمة الليرة السورية والمزاودة والمضاربة عليها، ووضع هوامش عالية لتغيراتها تزاد على أسعار المستوردات، وتعرض القيمة الشرائية لليرة للتآكل، بل يتم التواطؤ معها حتى أصبحت مؤسسات الدولة تعمل بمنطقها، ولا أدل على ذلك من المزايدات التي كان المصرف المركزي يقيمها على الليرة السورية في المرحلة الأخيرة، و«التعويم الموجه» المطروح للنقاش الآن؟.
– كيف تعلنون وبأصوات عالية وبمبررات فارغة، أن الضرورة تقتضي التوفير من الإنفاق على المواطنين (وإجراء إلغاء النقل المجاني للموظفين إلى دوائرهم ليس آخرها)، وبالمقابل إعطاء مرافعات مجانية حول وعي المواطنين للأزمة وضرورة تحملهم للأعباء وضرورة انتظارهم للمكاسب التي ستتدفق عليهم جراء إستراتيجية دعم الناهبين وإذلال الفقراء، التي وكما يقول وزير النفط وتشيعها وسائل الإعلام المحلية المتسترة على فضائح الحكومة في مقولة فيها الكثير من الاستخفاف بمحاكمة المواطن العقلية، أن توفير دعم المازوت كان سيؤمن موارد للدولة بحدود ٢٥ مليار، قد توزع على مليون عائلة فقيرة كصدقة، أو قد تشغل حوالي مئات آلاف العمال، براتب عشرة آلاف ليرة، وهنا يكفي أن نسأل عن الموارد الموفرة من تخفيض الدعم السابق والتي أعلنتها حكومة الدردري سابقاً وبلغت حوالي ٣٠٠ مليار ليرة، وأثرها على التشغيل والنشاط الاقتصادي؟.

علاقات متعدية بسيطة

حماية المهربين وشرعنتهم ← حماية المحتكرين ←
ممارسات أمنية رخوة على الفاسدين ومتشددة أمام خزانات الاحتقان الشعبي.
ضرب الحراك الشعبي السلمي من أطراف متعددة ← تخفيض الوزن الشعبي الذي يضغط ضد الفساد وتجنب تسييسه وبلورته ← إلغاء المكتسبات التاريخية التي اكتسبها الشعب السوري وفرضها على جهاز الدولة ← ضرب جهاز الدولة في سورية بزيادة انحرافه الطبقي وتجنيده لخدمة الفساد ← زيادة حجم العمالة والاختراق والتجنيد الخارجي داخل هذا الجهاز.
هذه العلاقات المتعدية البسيطة، تبرر اتساع حجم البلرة في قمة الأزمة السورية، والتطبيق الواضح والصريح لسياسات حماية الفساد بأشكالها المتعددة في الحكومة الحالية، يوضح حجم الارتباط المباشر أو العفوي مع التصعيد الخارجي، فالكل يعمل بنغم متناسق على تصعيد الاحتقان، وعلى ضرب جهاز الدولة وإضعافه، وعلى قطع شعرة المصداقية الأخيرة، وبالتالي زيادة الاستعصاء أمام الحل المتمثل بالحوار وبحكومة وحدة وطنية.

حكومة الوحدة الوطنية

يفترض على حكومة الوحدة الوطنية أن تنقل الوزن الشعبي إلى داخل جهاز الدولة، مستفيدة من صلاحياته، في مواجهة تحالف المال والفساد المتمترس، وهذا شرط لتأمين مناخ الحوار الملائم، وبيئة تمتص الاحتقان، وهو ما يشترط اقتصادياً:
– ضرب الفساد الكبير، وإعادة توزيع موارده.
– المحاسبة العلنية والشفافة لرموزه.
– القطع مع السياسات الليبرالية الاقتصادية ومحاسبة رموزها.
– السير نحو نموذج النمو العالي والعدالة الاجتماعية العميقة.
■■

بين فكين

◄ محمد الجندي

الخطر الكبير اليوم على سورية وعلى الشعب السوري هو في كونها بين فكين، الفك الأمريكي، وفك النظام المخترق..
المخترق اقتصادياً، مما جعل الليرة تهبط، والمستويات المعاشية ترتفع وتؤلف عبئاً ثقيلاً على الأغلبية الساحقة من السوريين، والهدر يلتهم ما في البلاد من ثروة..
والمخترق أمنياً، مما جعل مرتزقة الإدارة الأمريكية تتسلل، وتتمركز في مناطق واسعة من سورية، وجعل الأسلحة تتهرب بكثافة إلى الداخل السوري، وجعل أسراراً خطيرة تتسرب إلى العدو.
الجيش السوري جيش وطني ولن يسمح لمرتزقة الإدارة الأمريكية بالسيطرة على البلاد، ولكن مع الاختراق الحاصل ستكون خسائر الشعب والبلد كبيرة جداً.
ويتساءل المرء، لماذا يحرص النظام على عباءة اللصوص المعادية له، الذين يهربون، ويتحولون إلى منشقين؟ هناك في البلد يساريون وطنيون، وديمقراطيون وطنيون (طبعاً وديمقراطيون أمريكيون)، فلماذا لا يمد النظام يده إلى الوطنيين ويتعاون معهم على تجاوز الأزمة؟.
يستطيع النظام أن يسأل الحليف الروسي، الذي يعرف بالتفصيل علاقات السياسيين غير الوطنيين، الذين يطعنون البلد والنظام في الظهر، ويعرف الوطنيين في الساحة السياسية.
سورية تمر بالظرف نفسه الذي مرت به أفغانستان قبلاً، لقد تراجع النظام الأفغاني أمام مرتزقة الإدارة الأمريكية فتحول اللين تدريجياً إلى هزيمة منكرة أمام المرتزقة، وقام هؤلاء بتدمير البلد إلى أن عادت الولايات المتحدة الأمريكية وغزته.
الآن مطلوب من النظام، ومن الحليف الروسي، الضرب بصرامة وبدقة للمنافذ الأمريكية التركية واللبنانية والأردنية، ومن دون ذلك تتحول المرتزقة إلى سيل عرمرم يضرب البلد، وينهي وضعه الاستراتيجي كحلقة أساسية في المثلث: إيران ـ سورية ـ حزب الله، وكعائق للاستراتيجية الأمريكية في التمدد العدواني ضد روسيا الاتحادية، وفي بناء حصار خطير على الأخيرة.
إن استهداف سورية ليس استهدافاً لنظامها بمقدار ما هو استهداف استراتيجي إقليمي ضد الشرق الأوسط، واستهداف استراتيجي دولي ضد روسيا وضد دول أخرى ترفع رأسها في مواجهة الإدارة الأمريكية.

سورية... ما بين الانقسام الوهمي والفرز الحقيقي

◄ محمد الذياب



مثلما يؤدي شعار إسقاط النظام، لدى بعض قوى الحركة الشعبية والمعارضة في سورية، إلى توحيد كامل قوى النظام، الفاسدة منها والنظيفة، وجعلها في خندق واحد، على الرغم من وجود تناقضات أساسية بينها تفقأ العين، يؤدي اللجوء إلى خيار الحل الأمني الصرف عملياً إلى توحيد قوى المعارضة والحركة الشعبية، السلمية والمسلحة، الوطنية واللاوطنية، غير المرتبطة بالخارج والمرتبطة به، المنهوبة والناهبة... ألخ، ووضعها في خندق واحد بشكل تعسفي..

وهذا ما أوصل البلاد إلى حالة انقسام صارخة بين طرفين كبيرين، هما النظام وجمهور الموالاة من جهة، والمعارضة وجماهيرها من جهة أخرى، مع بقاء التناقضات الأساسية قائمة داخل كل قسم من القسمين المتصارعين، اللذين لم يستطع أحدهما إنهاء الآخر على الرغم من نواياهما بذلك، وهذا يمثل جوهر الاستعصاء وحالة اللا حل التي تعيشها البلاد والتي ستبقى قائمة مادامت المكابرة والإنكار هي ديدن الطرفين في التعامل مع الأزمة، والتي لن تصب في النهاية إلا في مصلحة قوى الفساد الليبرالية المختبئة وراء الجماهير في كل منهما.

وتستمر الحملات الأمنية في البلاد، وتشتد اليوم تحديداً في منطقة الغوطة في ريف العاصمة دمشق، وتستهدف تلك الحملات القضاء على المسلحين وعلى ما يسمى بالجيش الحر، كما أعلن رسمياً، لكن هذا يتم قبل الإعلان عن حكومة الوحدة الوطنية ذات الصلاحيات الواسعة، المزمع تشكيلها كي تطلق الحل السياسي الشامل الذي لن يكون الحل الأمني إلا جزءاً منه، وبدأت تلك الحملات دون طرح أي مبادرة للحل مع الأهالي أو تقديم الضمانات لهم بهدف تحييدهم أو الاستفادة من جهودهم لإقناع بعض المسلحين بإلقاء السلاح طوعاً، الأمر الذي أدى إلى وضع الجميع في سلة واحدة وأثبت من جديد فشل الحل الأمني منفرداً في حل أي أزمة سياسية..

أي أن النظام مازال مصراً على الحل الأمني على الرغم من تعثر التدخل الخارجي العسكري وانفتاح الأفق أمام إمكانية الحل السياسي والمصالحة مع الجماهير المتضررة من أخطاء النظام، المتمثلة بالسياسات الليبرالية وما أنتجته من فقر وبطالة من جهة، وقمع المظاهرات السلمية من جهة أخرى، أي أن النظام مصر على التكلفة الباهظة التي أنهكت الجيش ولم ولن تقدم أي حل حقيقي بل على العكس توسع دائرة العداء للنظام والجيش بما يعيد إنتاج حالة الانقسام من جديد.

لكن المطلوب اليوم للخروج من الأزمة هو تحويل حالة الانقسام العمودي في المجتمع إلى حالة فرز حقيقي على أساس سياسي، اقتصادي- اجتماعي، وطني، وهذا لا يصنعه إلا حل سياسي شامل يعيد الثقة مع الناس ويضع برنامجاً سياسياً للمرحلة المقبلة ويصاغ بمشاركة أوسع الشرائح الاجتماعية من الطرفين، وهذا سيدفع أعداداً كبيرة من المسلحين، ممن انسدّ الأفق أمامهم نتيجة استمرار الحل الأمني وتفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية، إلى إلقاء السلاح، وبعدها فقط تبدأ عملية القضاء على بقايا القوى المسلحة المرتبطة بالخارج بعد إنجاز مهمة عزلها اجتماعياً، هذا أرخص الحلول للخروج من الأزمة، وهذا ما يحافظ على الجيش قوياً وقادراً على الاستمرار بدوره الاستراتيجي في المنطقة.

وما بين الانقسام الوهمي القائم على الولاءات والإقصاء والإنكار والعقل الطائفي من جهة، وبين الفرز الحقيقي على أسس ووطنية جامعة وموحدة للأكثرية الساحقة من السوريين، لهم المصالح السياسية والوطنية والطبقية نفسها من جهة أخرى، لنا أن نختار إما الحياة أو الخراب...
■■

وخزات متفرقة

◄ عبدي يوسف عابد

– قال الموكل لمحاميه: أستاذ قرأت أنا وابني طالب الحقوق، قانون العقوبات السوري مراراً وتكراراً، ورأينا فيه مواد كثيرة لا يرقى إليها الشك، تؤكد نجاح قضيتنا ضد خصمنا المعتدي علينا..
رد المحامي: عزيزي الكريم، أعرف تلك المواد وحتى الاجتهادات حولها أيضاً، لكن لا أحد يقضي بموجبها، لأن ثمة مادة غير مكتوبة في قانون العقوبات التي تسير أمور القضاء. سأله الموكل: ماهي هذه المادة؟ أجابه الحق لمن يدفع أكثر.

– سألني أحدهم: الاقتصاد السوري بموارده المختلفة الهامة يشكل أضعاف الاقتصاد اللبناني، فلماذا الحد الأدنى للأجور عندهم ومستوى معيشتهم أعلى من مستوى أجورنا ومعيشتنا؟ قلت: لأن لصوص الاقتصاد اللبناني هم أقل خبرة وجرأة وأكثر رحمة من ناهبي خيرات بلدنا.
قال لي: في هذا الزمن العجيب الذي نرى فيه أرتال الطوابير تمتد لمئات الأمتار، أمام الكازيات ودكاكين بيع الغاز، رأيت شاحنة مليئة بجرار الغاز، وصهريجاً مملوء بالمازوت، يتجولان في الشوارع وينادیان على بضاعتهما، سألت: بكم قنينة الغاز قال بخمسمائة ل.س... وسألت بائع المازوت: بكم الليتر؟ أجاب باثنتين وعشرين. فما رأيك في ذلك؟ قلت: طالما أن الفاسدين الكبار مازالوا في مراكزهم السلطوية العالية عوضاً عن السجون، فإنهم سيسهلون لأقاربهم أو أصدقائهم أو شركائهم في استغلال الأزمات الخانقة لابتزاز الشعب.
– قال: منذ سنوات عديدة وحديث المسؤولين والصحف ومؤتمرات الأحزاب واتحادات النقابات المختلفة، مليء بالتنديد وإدانة الفساد المستشري في مختلف قطاعات الدولة، ويدعو إلى محاسبة ومعاقبة الفاسدين، لكننا حتى الآن لم نر فعلاً ملموساً يدل على ذلك... فما السبب؟ ومتى ستتم معاقبة اللصوص واسترجاع أموال الشعب المنهوبة؟ قلت: إلى أن تنجح الحكومة في العثور على لجنة تحقيق، لم تتلطخ أيدي أعضائها بالفساد.. وفهمكم كفاية.
■■

تغيير النظام في سورية.. القضية الخاطئة! (١ ـ ٢)

◄ آيسلنغ بايرن

«الحرب مع إيران هي هنا بالفعل».. كتب أحد كبار المعلقين الإسرائيليين مؤخراً، واصفاً «الدمج ما بين الحرب الخفية والضغط الدولي» المطبق على إيران. وبالرغم من عدم ذكر المسألة، فإن «الجائزة الإستراتيجية» للمرحلة الأولى من هذه الحرب على إيران هي سورية؛ الحملة الأولى في عرض أوسع بكثير للقوة المذهبية. «عدا انهيار الجمهورية الإسلامية نفسها، لا شيء سيضعف إيران أكثر من خسارة سورية» بحسب ما ذكر عن لسان الملك عبد الله في الصيف.



الأجندة الأمريكية الصريحة

بحلول كانون الأول، كان كبار المسؤولين الأميركيين صريحين بشأن أجندتهم حول تغيير النظام في سورية. وقد فسر طوم دونيلون، مستشار الأمن القومي الأميركي، قائلاً: إن «نهاية نظام الرئيس بشار الأسد ستشكل أكبر نكسة لإيران في المنطقة حتى الآن – ضربة استراتيجية ستؤدي إلى تحول أكبر في توازن القوى في المنطقة ضد إيران».

قبل ذلك بوقت قصير، صرح جيفري فيلتمان، في جلسة استماع بما يتعلق بتفعيل هذه السياسة بأن الولايات المتحدة سوف «تواصل من دون هوادة إستراتيجيتنا ذات المسارين بدعم المعارضة وخنق النظام السوري دبلوماسياً وماليا إلى حين تحقيق النتيجة».

ما نراه في سورية هو حملة مدروسة، مقصودة ومحسوبة لإسقاط حكومة الأسد ليحل مكانها نظام «أكثر ملاءمة» للمصالح الأميركية في المنطقة.

إن المخطط لهذا المشروع هو، بالأساس، تقرير صادر عن معهد بروكنز التابع للمحافظين الجدد لتغيير النظام في إيران في العام ٢٠٠٩ . فالتقرير– ما هي الطرق إلى بلاد فارس؟» ـ لا يزال هو المقاربة الإستراتيجية الشاملة بخصوص تغيير النظام في المنطقة بقيادة أميركا .

إن إعادة قراءة للتقرير، مع قراءة التقرير الصادر أخيراً «نحو سورية ما بعد الأسد»، (الذي يتبنى اللغة والتصور نفسيهما، إنما يركز على سورية، والصادر مؤخراً عن مركزيْ أبحاث أميركيين تابعين للمحافظين الجدد)، تبين لنا الكيفية التي تشكلت بها التطورات في سورية وفق مقاربة الخطوة ـ خطوة المفصلة في تقرير «الطرق إلى بلاد فارس» مع وجود الهدف الأساسي نفسه: «تغيير النظام».

إن واضعيْ هذين التقريرين هما، من بين آخرين، جون حنا ومارتين إنديك، وكلاهما من كبار مسؤولي المحافظين الجدد في إدارة جورج دبليو بوش/ ديك تشيني، وكلاهما يريد تغيير النظام في سورية. وليست هذه هي المرة الأولى التي نشهد فيها تحالفاً وثيقاً بين المحافظين الجدد الأميركيين/ البريطانيين مع إسلاميين للعمل معاً لإحداث تغيير بالنظام في دولة «عدوة». (بما في ذلك تقارير تظهر بعض الروابط مع القاعدة).

يمكن القول جدلاً، بأن أهم مكوِّن في هذا النزاع بالنسبة لـ«الجائزة الإستراتيجية» كان البناء المقصود والمدروس لرواية مزيفة توغل، إلى حد كبير، بمقتل المئات والآلاف في تظاهرات ديمقراطية غير مسلحة، هؤلاء المتظاهرون سلمياً ضد نظام قمعي عنيف، «آلة قتل» بقيادة الأسد «الوحش».

بينما في ليبيا، فإن زعم حلف شمال الأطلسي أن «لا تقارير مؤكدة لديه عن سقوط ضحايا مدنيين» لأن «التحالف أحدث تعريفه الخاص لكلمة (مؤكد): حالات الموت التي يحقق فيها الناتو بنفسه ويؤيدها يمكن تسميتها مؤكدة» بحسب ما كتبت صحيفة نيويورك تايمز مؤخراً.

«لكن لأن التحالف رفض التحقيق بالمزاعم، فإن سجل الضحايا، بحسب هذا التعريف، لا يمكن أن يتزحزح عن الصفر» بحسب ما كتبت مجلة التايمز.

أما في سورية، فنحن نرى العكس تماماً: معظم وسائل الإعلام الغربية السائدة، إلى جانب إعلام حلفاء أميركا في المنطقة، تحديداً قناة الجزيرة وقناة العربية التابعة للسعودية، تتعاون بفعالية مع رواية وأجندة «تغيير النظام» مع افتقار تام تقريباً للتساؤل أو التحقيق بالإحصاءات والمعلومات التي تنشرها منظمات ووسائل إعلامية هي إما ممولة وإما مملوكة من جانب التحالف الأميركي/ الأوروبي/ الخليجي، البلدان نفسها المحرِّضة على مشروع تغيير النظام في المقام الأول.

إن المزاعم المتعلقة بـ«المجازر، وحملات الاغتصاب التي تستهدف النساء والفتيات في بلدات سنية بغالبيتها» إضافة إلى (تعذيب) وحتى (اغتصاب الأطفال) كلها أمور مذكورة في تقارير الصحافة الدولية بناء، إلى حد كبير، على مصدرين: مرصد حقوق الإنسان السوري في لندن ولجان التنسيق المحلية، من دون أدنى حد من التدقيق والتحقق الإضافيين من هذه الأمور.

على الجزيرة توفير الدعم التقني، والتجهيزات، واستضافة ناشطي ومنظمات المعارضة السورية وإعطاؤهم «المصداقية»، وهي لا تزال تقوم بذلك. وتظهر التقارير أن الجزيرة كانت ومنذ شهر آذار ٢٠١١، توفر المراسلة والدعم التقني لناشطي المعارضة السورية في المنفى، الذين كانوا حتى في كانون الثاني ٢٠١٠ ينسقون نشاطات مراسلاتهم من الدوحة.

التغافل عن نتائج الاستطلاعات

في كل الأحوال، وبعد ١٠ أشهر تقريباً، وبرغم الانقضاض الإعلامي الدولي اليومي، فإن المشروع لا يصل إلى مبتغاه تماماً: أظهر استطلاع لـYouGov بتكليف من «مؤسسة قطر» أن ٥٥٪ من السوريين لا يريدون أن يستقيل الأسد، وأن ٦٨٪ من السوريين لا يوافقون على عقوبات الجامعة العربية المفروضة على بلادهم.

وبحسب الاستطلاع، لقد زاد الدعم للأسد بشكل مؤثر منذ بداية الأحداث ـ ٤٦٪ من السوريين كانوا يشعرون بأن الأسد رئيس «جيد» لسورية قبل الأحداث الحالية في البلاد ـ أمر لا يتناسب والرواية المزيفة التي يتم الترويج لها .

وكأنما يحشد لنجاح حملته البروباغندية، يتوصل ملخص الاستطلاع إلى النتيجة التالية:

إن أكثرية العرب يعتقدون بوجوب استقالة الرئيس السوري بشار الأسد في بداية معاملة النظام الوحشية للمتظاهرين... ٨١ ٪ من العرب يريدون تنحي الرئيس الأسد . إنهم يعتقدون بأن سورية ستكون بحال أفضل إذا ما أجريت انتخابات ديمقراطية حرة بإشراف حكومة انتقالية.

المرء يتساءل هنا : الأسد مُحاسب أمام من؟ الشعب السوري أم الشعب العربي؟ خطوط ضبابية قد تكون مفيدة هنا ربما، حيث إن مجموعتين رئيسيتين من مجموعات المعارضة السورية كانتا قد أعلنتا لتوهما بأنه في الوقت الذي هما فيه ضد التدخل العسكري الخارجي، فإنهما لا تعتبران «التدخل العربي» تدخلاً خارجياً .

ومما لا يثير الدهشة ألا تذكر أية صحيفة أو وسيلة إخبارية كبرى نتائج استطلاعات YouGov، فهي لا تتناسب مع رواياتهم.

أما في بريطانيا، فقد كانت صحيفة Muslim News التطوعية، الصحيفة الوحيدة التي ذكرت نتائج الاستطلاع؛ مع ذلك، وقبل أسبوعين فقط من التفجيرات الانتحارية في دمشق وما ترتب عليها، كانت الغارديان، كوسائل إعلامية أخرى، تنشر، في غضون ساعات من التفجيرات، تقارير مثيرة غير مؤكدة مصدرها مدونون، بما في ذلك أحدهم الذي كان «واثقاً من أن بعض الجثث... تعود إلى متظاهرين».

لقد قال: «لقد زرعوا الجثث من قبل. لقد أخذوا الموتى من درعا (في الجنوب) وأظهروا للإعلام جثثاً في جسر الشغور (قرب الحدود التركية)».

طرحت التقارير الأخيرة شكوكاً جدية حول دقة الرواية المزيفة المروج لها يومياً من الصحافة الدولية السائدة، تحديداً المعلومات المنشورة من المرصد السوري لحقوق الإنسان ولجان التنسيق المحلية.

وفي كانون الأول، حذرت «ستراتفور» مجموعة الاستخبارات الأميركية من الأمور التالية:

لقد تحولت معظم أخطر مزاعم المعارضة السورية لتصبح مزاعم مبالغاً بها بشكل فادح أو هي غير صحيحة، بكل بساطة... ما يكشف عن ضعف المعارضة أكثر مما يكشف عن مستوى عدم الاستقرار داخل النظام السوري.

على امتداد الشهور التسعة من الثورة، قدمت ستراتفور نصيحة بشأن توخي الحذر حول دقة الرواية السائدة حول سورية: ففي أيلول علقت ستراتفور بالقول، «مع وجود جانبين في كل حرب... فإن حرب التصورات في سورية ليست استثناء».

تقول ستراتفور إنه «ينبغي النظر إلى تقارير المرصد السوري ولجان التنسيق، كتلك التي للنظام، بعين الشك. فالمعارضة تفهم بأنها بحاجة لدعم خارجي، الدعم المالي بشكل خاص، إذا ما كانت تريد أن تكون حركة أقوى مما عليها الآن. ولتلك الغاية، لديها كل الأسباب الموجبة لتقديم الحقائق على الأرض بطريقة تصنع منها قضية بغرض الحصول على الدعم الخارجي».

أما وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف فقد أدلى بملاحظة قال فيها، «من الواضح أن الهدف هو إحداث كارثة إنسانية، للحصول على ذريعة وطلب التدخل الخارجي في هذا الصراع». وبشكل مماثل، ذكرت American Conseva-tive في تقريرها في منتصف كانون أول التالي:

إن المحللين ووكالة الاستخبارات الأميركية (CIA) يشككون بشأن المضي في حرب. فتقرير الأمم المتحدة المستشهد به تكراراً والذي يذكر مقتل أكثر من ٣٥٠٠ شخص على يد الجنود السوريين مبني، إلى حد كبير، على مصادر المتمردين، وهي مصادر غير مؤكدة. وقد رفضت الوكالة التوقيع على هذه المزاعم.

كذلك الأمر تبدو الروايات حول الانشقاقات الضخمة عن الجيش السوري والمعارك الضارية بين الجنود المنشقين والموالين للنظام مفبركة أيضاً، مع وجود انشقاقات قليلة مستقلة مؤكدة. إن مزاعم الحكومة السورية حول تعرضها لهجمات من متمردين مسلحين، مدربين وممولين من حكومات أجنبية أمر يحتمل الصحة أكثر من الخطأ .

في الآونة الأخيرة، وفي شهر تشرين الثاني، أوحى الجيش السوري الحر بأن عديده سيصبح أكثر ، لكن الجيش ينصح المتعاطفين معه بتأخير انشقاقهم لحين تحسن الظروف الإقليمية، بحسب ما قالوا لأحد المحللين.

تحالف «تغيير النظام»

بالتلطي وراء عنوان «لسنا قادرين على التحقق من هذه الإحصاءات»، كان الافتقار إلى النزاهة في إعداد التقارير من جانب وسائل الإعلام الغربية السائدة ظاهراً بشكل حاد منذ بداية الأحداث في سورية. فبعد عقد من الزمن على حرب العراق، يبدو أن ليس هناك من عبر مستقاة منذ العام ٢٠٠٣ – من تشويه صورة صدام حسين وَشيطنته وصولاً إلى أسلحة الدمار الشامل المزعومة لديه.

فمن بين المصادر الثلاثة الرئيسة لكل المعطيات والبيانات حول أعداد المتظاهرين القتلى وأعداد الناس المتظاهرين، أعمدة الرواية الأساسية، نرى أنها كلها كانت جزءاً من تحالف «تغيير النظام».

إن المرصد السوري لحقوق الإنسان، تحديداً، ممول، بحسب ما يقال، من خلال صندوق مركزه دبي بأموال غربية، خليجية مجمعة، ولذا فهو قابل للإنكار. (خصصت السعودية وحدها، بحسب ما قال إليوت آبرامز، مبلغ ١٣٠ مليار دولار لتهدئة جماهير الربيع العربي).

فما يبدو منظمة مركزها بريطانيا يتعسر وصفها، كان المرصد السوري لحقوق الإنسان محورياً وبالغ الأهمية في إدامة رواية عمليات القتل الجماعية لآلاف المتظاهرين السلميين مستخدماً أرقاماً «حقائق»، وغالباً مزاعم مضخمة مبالغاً بها عن «مجازر» أو حتى «إبادة»، كما حدث مؤخراً .

رغم أن المرصد يزعم أنه موجود في بيت مديره، فقد كان يوصف بأنه «مكتب جبهة» لبروباغندا إعلامية كبيرة وضعت أسسها المعارضة السورية والداعمون لها . وقد صرحت وزارة الخارجية الروسية بحدة: إن أجندة المجلس الانتقالي السوري شكلها المرصد السوري لحقوق الإنسان في لندن... هناك أيضاً يتم تصنيع صور «الرعب» في سورية لإثارة الكراهية تجاه نظام الأسد .

إن المرصد السوري ليس مسجلاً قانونياً لا كشركة ولا كجمعية خيرية في بريطانيا، بل يعمل بشكل غير رسمي؛ لا مكتب له، لا فريق عمل، ومديره غارق بالأموال، بحسب ما يقال.

ويقول المدير إنه يتلقى معلوماته من شبكة من «الناشطين» في سورية؛ أما صفحته باللغة الإنكليزية على الشبكة العنكبوتية فهي عبارة عن صفحة واحدة مع الجزيرة بدلاً من وجود صفحة مدونة حية له لمتابعة الأحداث دقيقة بدقيقة منذ بداية التظاهرات.

أما المصدر الثاني، لجان التنسيق المحلية، فإنها الجزء الأكثر علانية للبنية التحتية الإعلامية للمعارضة، وأرقامها وتقاريرها مشمولة، بشكل مماثل، ضمن سياق هذه الرواية الرئيسة فقط: في تحليل لتقاريرها اليومية، لم أتمكن من أن أجد إشارة واحدة لأي من المتمردين المسلحين المقتولين: فالقتلى بحسب التقارير هم «شهداء»، «جنود منشقون»، وقتلى في «تظاهرات سلمية» وتوصيفات أخرى مشابهة.

المصدر الثالث هو «الجزيرة»، التي كان دورها المنحاز في «تقاريرها» عن النهضات موثقاً بشكل جيد . وبحسب توصيف لأحد المحللين الإعلاميين المخضرمين بصفتها «الناطقة المتمرسة باسم دولة قطر وأميرها الطموح»، الجزيرة جزء لا يتجزأ من «طموحات السياسة الخارجية لقطر».

دليل لتغيير النظام

بما يتصل بسورية، يعتبر القسم الثالث من تقرير «الطرق إلى بلاد فارس» ذا صلة تحديداً – إنه دليل الخيارات التفصيلية خطوة بخطوة للتحريض على قيام ثورة شعبية ودعمها، الإيحاء بتمرد و/ أو التحريض على انقلاب. ويكتمل التقرير مع قسم «الإيجابيات والسلبيات»:

من الأسهل، غالبا، التحريض على تمرد ما ودعمه من الخارج... فحالات التمرد دعمها زهيد، وهذا مشهور... فالدعم الخفي لتمرد ما سيوفر للولايات المتحدة «القدرة المعقولة ظاهرياً على الإنكار».. برد فعل دبلوماسي وسياسي أقل عنفاً مما لو قامت بعمل عسكري مباشر... وما إن يعاني النظام من انتكاسة كبرى، فإن ذلك سيوفر فرصة للعمل .. إن العمل العسكري، بحسب التقرير، لن يتم اتخاذه إلا إذا أظهرت الخيارات الأخرى المجربة فشلها بحيث إن «المجتمع الدولي» سيستنتج بأن أي هجوم قد يحصل سيكون هو «ما جلبته الحكومة لنفسها» برفضها صفقة جيدة جداً .

إن الجوانب الأساسية للتحريض على ثورة شعبية وبناء «تمرد مكتمل النمو» واضحة بما يتصل بالتطورات في سورية.

وتتضمن هذه الجوانب:

- «تمويل الخصوم المحليين للنظام والمساعدة على تنظيمهم» بما في ذلك استخدام المجموعات العرقية «غير السعيدة»..
- «بناء القدرة لمعارضات فعالة يمكن العمل معها لخلق قيادة بديلة للإمساك بالسلطة»..
- «توفير التجهيزات والدعم الخفي لمجموعات، بما في ذلك السلاح – إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، إضافة إلى ماكينات الفاكس... إمكانية الدخول إلى الإنترنت، التمويل» (بالنسبة لإيران، أشار التقرير إلى أن على وكالة الاستخبارات الأميركية الاعتناء بمعظم الإمدادات وتدريب هذه الجماعات، كما فعلت لعقود في كل العالم).
- تدريب وتسهيل مراسلات ناشطي المعارضة.
- إحداث رواية «بدعم من وسائل الإعلام المدعومة أميركياً التي بإمكانها تسليط الضوء على قصور النظام وجعل الانتقادات الغامضة والملتبسة أكثر بروزا»، جعل النظام فاقداً للمصداقية في أوساط الذين يشكلون الرأي العام أمراً حاسماً لانهياره.
- إنشاء موازنة تمويل كبيرة لتمويل مروحة واسعة من المبادرات بقيادة المجتمع المدني (ما يسمى بـ«صندوق الـ٧٥ مليون دولار» التابع لوزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس ومجموعات المجتمع المدني الممولة، بما فيها «مجموعة من مراكز الأبحاث والمعاهد ومركزها Beltway التي أعلنت عن مكاتب إيرانية جديدة)».
- الحاجة لمر بري متاخم في بلد مجاور «للمساعدة على تطوير بنية تحتية لدعم العمليات».

ويتابع التقرير فيقول، «أبعد من هذا، بإمكان الضغط الاقتصادي (وربما الضغط العسكري أيضاً) تشويه سمعة النظام، ما يجعل الشعب متعطشاً لقيادة منافسة».

قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها، تحديداً بريطانيا وفرنسا، بتمويل المعارضة وساعدوا على تشكيلها منذ البداية.. البناء على محاولات بدأتها الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٦ لإنشاء جبهة موحدة ضد حكومة الأسد، والبناء أيضاً على النجاح المتصور لنموذج المجلس الوطني الانتقالي الليبي.

برغم مرور شهور من محاولات تملق المجموعات المختلفة من الغرب عموماً لإحداث حركة معارضة متقنة موحدة، فإن هذه المجموعات لا تزال «مجموعة متنوعة، تمثل انقسامات البلد الإيديولوجية، المذهبية، والجيلية».

«لم يكن هناك، وليس هناك، الآن من أية توجه نحو الوحدة بين هذه المجموعات، بما أنها تنتمي إلى خلفيات إيديولوجية مختلفة بالكامل ولديها رؤىً سياسية مضادة» بحسب ما استنتج أحد المحللين.

وفي اجتماع تم مؤخراً مع وزير الخارجية البريطانية، لم تكن المجموعات المختلفة لتجتمع معاً مع وليام هيغ حتى، بل اجتمعت معه بشكل منفصل.

مع ذلك، وبرغم الافتقار إلى الانسجام والمصداقية والشرعية الداخلية، فإنه يتم إعداد وتهيئة المعارضة للمناصب، تحت مظلة المجلس الوطني الانتقالي عموماً. هذا يتضمن بناء القدرات، كما أكد على ذلك رفيق جويجاتي، السفير السوري الأسبق في الولايات المتحدة والذي هو الآن جزء من المعارضة.

● ما نراه في سورية هو حملة مدروسة، مقصودة ومحسوبة لإسقاط «نظام الأسد» ليحل مكانه نظام «أكثر ملاءمة» للمصالح الأميركية في المنطقة.

● بالتلطي وراء عنوان «لسنا قادرين على التحقق من هذه الإحصاءات»، كان الافتقار إلى النزاهة في إعداد التقارير من جانب وسائل الإعلام الغربية السائدة ظاهراً بشكل حاد منذ بداية الأحداث في سورية.

■ مقالة منشورة في Conflicts Forum
موقع الانتقاد

قانون أوباما الجديد: الحق بالقتل

◄ جان عزيز



يُكتب كثير هذه الأيام عن إستحالة أن تشكل أنظمة النفط الخليجية نموذجاً للديمقراطية، حتى أن أحد الخبثاء يقول: صحيح أن رئيساً هنا وصل الى السلطة على طريقة «المبايعة الدستورية» بعد وفاة أبيه. لكن الصحيح أيضاً أن من يريد تلقينه الديمقراطية ليس غير رجل وصل الى السلطة بالانقلاب على أبيه قبل وفاته، ثم إنهاء حياة أبيه في السياسة وفي الحياة ربما.

ويُكتب هذه الأيام أيضاً عن استحالة أن تكون تركيا أستاذة في الحريات العامة وحقوق الانسان، إذ يكفيها أنها في المتخيل الأميركي نفسه، بلد فيلم «قطار منتصف الليل السريع»، فيما جوارها بلد «سيريانا»، والفارق كبير بين مغزيي الشريطين كما يدرك هواة الفن السابع...

لكن بين الكتابتين يندر أن نهتم بوضع واشنطن نفسها، هي التي تقدم نفسها على أنها «مرجع» الحرية والديمقراطية لعالم اليوم.

باراك أوباما، مثلاً، أقدم ليلة السبت في ٣١ كانون الأول الماضي، على وضع توقيعه «أسود» على أبيض «قانون إجازة الدفاع الوطني» الجديد، متخطياً بأشواط جورج بوش الابن قبل عشرة أعوام كاملة، مع «قانون باتريوت» الشهير. هكذا بات سيد البيت الأبيض، خلافاً للدستور الأميركي، وخلافاً لكل المواثيق والشرع العالمية الضامنة لحقوق الانسان، وخلافاً لكل مرجعيات القانون الدولي الإنساني والعام... صاحب سلطة مطلقة للقيام بالارتكابات التالية:

أولاً: أن يتخذ قراراً يقضي بقتل أي مواطن أميركي مرتبط بالإرهاب أو مخطط له. طبعاً لا يفصّل القانون الجديد كيفيات ذلك ولا المقتضيات الواجب توافرها ليتخذ الرئيس قراراً كهذا. لا بل يمنحه سلطة استنسابية واسعة، تجعل منه أقرب ما يكون إلى سلطان الحياة أو الموت. كلام إنشائي؟ طبعاً لا، يقول الباحثون الأميركيون أنفسهم، فالقانون المذكور جاء لقوننة ممارسة فعلية، آخرها اغتيال المواطن الأميركي – «القاعدي» أنور العولقي في تشرين الأول الماضي.

ثانياً: أن يمدد احتجاز أي مواطن أميركي مشتبه في تورطه بعمل إرهابي، «إلى ما لا نهاية»، ومن دون أي حدود زمنية لاعتقاله. علماً أن مثل هذه التوقيفات تكون لدى سجون المحاكم العسكرية الأميركية، لا سجون المحاكم الأميركية العادية.

ثالثاً: أن يقرر ما إذا كان أي موقوف بهذه التهمة سيحاكم أمام القضاء الفدرالي العادي أو أمام قضاء استثنائي، مثل المحاكم العسكرية ذات القوانين الخاصة والإجراءات الاستثنائية لجهة قواعد الإثبات وحقوق الدفاع.

رابعاً: أن يأمر بعمليات مراقبة وتفتيش ومداهمة وتنصت على أي مواطن... من دون استصدار أي مذكرات قانونية أو قضائية تجيز ذلك. مع ما يتضمن الأمر من إعطاء الرئيس سلطة إلزام اي مؤسسة أو شركة أو جمعية، تسليم أي معلومات تملكها عن أي مواطن، أكانت عن حياته الخاصة أو العامة، بما فيها تحركاته واتصالاته كافة وملفاته المالية وغيرها.

خامساً: أن يجيز التذرع بالأمن القومي لعدم الكشف عن أي أدلة أو قرائن ضد أي متهم لدى محاكمته، أكان ذلك أمام القضاء الفدرالي أو العسكري، بحيث تجوز مقاضاة أي مواطن وإدانته استناداً الى أدلة سرية.

سادساً: أن يقوم بكل ما يلزم لمنع خضوع أي موظف في الإدارة الأميركية لأي مساءلة دولية حول إرتكابه جرائم حرب. وهو ما يضيف انتهاكاً أميركياً جديداً لمبادئ نورمبرغ للقانون الدولي. علماً أن واشنطن ترفض التعاون مع محكمة الجزاء الدولية، وتفرض على كل دولة منضمة إليها توقيع اتفاقية ثنائية معها، تتعهد بموجبها رفض تسليم أي مواطن أميركي الى تلك المحكمة، تحت طائلة العقوبات والعداء لأميركا.

سابعاً: الحق في اللجوء المستمر إلى محاكم مخابراتية خارجية سرية. وهو الموضوع الذي أثيرت فضائح عدة حياله في عهد بوش، ويستمر الآن مقوننا مع أوباما.

ثامناً: أن يمنح الأشخاص الحقيقيين أو المعنويين الذين يسلمون معلومات حول أي مواطن في شكل ينتهك حرياته وحقوقه، حصانة قانونية كاملة، بحيث يتعذر على ضحية تلك المعلومات المسربة أن يلجأ الى مقاضاة من انتهك سرية حياته الخاصة أو العامة.

تاسعاً: أن يأمر برصد حركة أي مواطن في شكل دائم عبر أجهزة «جي بي إس» مرتبطة بالأقمار الاصطناعية، من دون اللجوء الى أي إذن قضائي بذلك.

عاشراً: السماح بنقل أو تسليم أي شخص، مواطناً أميركياً كان أم غير مواطن، لأي دولة أخرى، خلافاً لأي أصول محددة وفق القانون الدولي.

عشرة «حقوق» شبه إلهية، منحها أوباما لنفسه في اليوم الأخير من السنة الماضية، هدية ذاتية للعام الجاري، وهداية لديمقراطية العام سام في كل العالم. هكذا صار حامل نوبل للسلام قبل عامين، هو نفسه حامل سيف القتل بلا حكم ولا قضاء ولا من يأذنون. مفارقة ستتوقف عندها طويلاً عظام ألفرد نوبل، أكثر من مفارقة استذكاره بأنه هو من اخترع الديناميت.

■■

النضال من أجل ديمقراطية لا تنتهي!

◄ انطونيو مارتينز

عمدت أوروبا، على مدى خمسة قرون، إلى محاولة تعليم البشرية جمعاء أسلوبها الخاص بها في التعامل مع الأزمات والتغلب عليها. وفعلت ذلك بأفكار وحروب ومبشرين وعمليات إبادة جماعية. بيد أن أوروبا تناست دائما أنها تملك مجرد جزء فقط من المعرفة، ونراها الآن تقف على حافة الهاوية، حسبما حذر عالم الاجتماع البرتغالي بوافنتورا سوزا سانتوس.

فقد خاطب العالم البرتغالي نحو ٣٠٠ شخص خلال اجتماع «المنتدى الاجتماعي الموضوعي»، أي المركّز على موضوع بعينه، والمنعقد في الفترة بين ٢٤ و٢٩ يناير في مدينة بورتو أليغري البرازيلية الواقعة جنوبي العاصمة.

ويعتبر «المنتدى الاجتماعي الموضوعي» شطرا من المنتدى الاجتماعي العالمي الذي ولد في نفس هذه المدينة في عام ٢٠٠١. ويركز المنتدى هذا العام حول موضوع «أزمة الرأسمالية والعدالة الاجتماعية والبيئية» بمشاركة حوالي ١٠،٠٠٠ شخص.

كما يراهن المنتدى على إمكانية تحقيق ديمقراطية دائمة وعلاقات اجتماعية قائمة على إحترام حقوق الإنسان والقضاء علي النزعة «الهرمية» التي تقسم العالم بين «محور مركزي» و«أطراف تدور حوله».

هذا وتستضيف المدينة الأخرى البرازيلية، ريو دي جانيرو، في يونيو المقبل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، «ريو+٢٠»، ما جعل الأزمة البيئية قضية رئيسية في بورتو أليغري.

وعن هذا، قال سوزا سانتوس أنه لا يتفق مع النهج التقليدي للنظر في هذه القضية، «والمشكلة الأولى هي الخلاف القائم على تعريف طبيعة الأزمة... فالنظر إليها على أنها مجرد مسألة تغيير في المناخ هي نظرة تبسيطيه بل واختزالية للغاية، فالأزمة هي أزمة اقتصادية ومالية وأزمة طاقة وبيئة وحضارة»

ونبه عالم الاجتماع في محاضرته إلى أن المفكر الألماني كارل ماركس قد أكد أن «اللا عقلانية المتناهية الصغر للرأسمالية تؤدي إلى لاعقلانية شاملة للحياة» برمتها.

وعمد هذا الأستاذ العامل في جامعتي كويمبرا (البرتغال) وماديسون (الولايات المتحدة) إلى كشف النقاب عن التهديدات التي تتجلى عن اللا عقلانية الرأسمالية.

وترتبط أربعة من مظاهرها مباشرة بأزمة الديمقراطية، وهي تفكيك الدولة، واستبدال المرافق العامة القديمة بعروض لإقراض الأهالي، مما أدى إلى الأزمة المالية الحالية، وتفكيك الديمقراطية فهذا هو كل ما تحتاجه الرأسمالية، وتعزز حلول «الدكتاتو-ديمقراطية» التكنوقراطية كما في إيطاليا واليونان علي سبيل المثال.

وأخيرا، هناك تلك المفترضات الموروثة من الاستعمار، وفقا للعالم الاجتماعي المعروف، «فعلى عكس ما قد يتوقع المرء، فقد عادت العنصرية مجددا وبقوة، ولا يوجد أي دليل على إنتهاء التحيز ضد المرأة أو احترام الفروق بين الجنسين... هذه المظاهر هي من مخلفات السيطرة الاستعمارية».

وأكد سوزا سانتوس أن تقليص الدولة والإعتداء على الديمقراطية إنما ترتبطان إرتباطا وثيقا بثلاث حركات لرأس المال تهدف كلها للاستيلاء على الثروة، ألا وهي الدمار المتسارع للطبيعة، وتخفيض قيمة العمل، وتسويق المعرفة تجاريا.

ولخص العالم الاجتماعي المعروف التحديات الرئيسية الواقفة الآن في وجه الحركات التي تتشكل حول المنتدى الاجتماعي العالمي، وهي الديمقراطية، تصفية الاستعمار، وتصفية السوقية، مشددا على الحاجة الملحة لقادة أكثر استنارة، وأكثر إبداعية، وحركات اجتماعية صلدة مخضرمة.

● وكالة إنتر بريس سيرفس

الصين تعارض استخدام القوة ضد سورية

أعربت الصين عن معارضتها الشديدة لاستخدام القوة لحل الأزمة في سورية وممارسة نهج «تغيير النظام» قسراً والتصرفات الأخرى التي تنتهك أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأعراف الأساسية التي توجه العلاقات الدولية.

ونقلت وكالة الأنباء الصينية (شينخوا) عن مندوب الصين الدائم لدى الأمم المتحدة لي باو دونغ قوله يوم ٣١ يناير/كانون الثاني خلال الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن الدولي بشأن الوضع الراهن في سورية «نعارض بشدة استخدام القوة لحل القضية السورية، كما نعارض ممارسة نهج تغيير النظام قسرا الذي ينتهك أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأعراف الأساسية التي توجه العلاقات الدولية».

وأضاف أن «الصين تتمسك دوما بموقف حذر تجاه العقوبات التي غالبا ما تؤدي إلى مزيد من تعقيد الوضع بدلا من أن تساعد في حل القضية»، مشيرا إلى أن الصين تؤيد مشروع القرار الذي اقترحته روسيا بشأن القضية السورية»

وأوضح أنه اطلع أيضا على مشروع القرار الذي وزعته مملكة المغرب يوم الجمعة على أعضاء مجلس الأمن، وتابع قائلا «إن الصين مستعدة للعمل وفقاً للموقف سالف الذكر والعمل مع جميع الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى تسوية مناسبة للقضية السورية عبر الحوار السياسي». واستطرد قائلاً: إن «الصين تؤكد أن التصرفات التي قد يتخذها مجلس الأمن الدولي بشأن القضية السورية يجب أن تتوافق مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتساعد في تهدئة التوتر الجاري في سورية، وتسهم في النهوض بالحوار السياسي ونزع فتيل النزاعات، وتساعد في المحافظة على السلام والاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط»

وأكد السفير «أن الصين تتمسك بوجهة نظر مفادها أنه يجب احترام طموح الشعب السوري في الإصلاح وحماية مصالحه... ومن المهم وضع نهاية فورية للعنف الجاري في سورية ومعارضة ووقف قتل المدنيين الأبرياء» وأشار لي باو دونغ إلى أن «سورية بلد مهم في الشرق الأوسط.. واستقرارها من استقرار وأمن منطقة الشرق الأوسط بأسرها.. نظن أن سورية وشعبها قادران على إيجاد طريقة لحل القضية ولديهما الموارد الكافية لهذا.. ربما يلعب المجتمع الدولي دورا إيجابيا وبناءً في هذا الصدد، ويوفر المساعدة للتسوية السلمية والسياسية للقضية السورية عبر الحوار»

وذكر أيضاً «أن الصين تأمل في رؤية تسوية مناسبة للأزمة السورية في إطار جامعة الدول العربية.. نؤيد الجهود التي تبذلها الجامعة العربية سعيا لحل سياسي للقضية السورية»، لافتا إلى أن «بعثة المراقبين التابعة لجامعة الدول العربية تلعب دورا مهما في مساعدة المجتمع الدولي على معرفة حقيقة الوضع في سورية»، معرباً عن أمله في استمرار عمل هذه البعثة، داعيا الحكومة السورية والأطراف المعنية بالتعاون معها بشكل تام.

حقوق الإنسان: تركيا ليست أستاذاً جيداً لسورية

◄ عبد الإله بلقزيز



لا تستطيع تركيا أن تتحدث طويلاً، وبلغة مبدئية، عن أوضاع حقوق الإنسان في سورية دون أن يستغرب ذلك الناس. قد يصدّقها من لديه مصلحة في نتائج ما تقوله، ولكن أكثر الناس - ومنهم أتراك - يعلمون أن الحرص على حقوق الإنسان آخر ما يمكن أن يشغل النخبة الحاكمة في أنقرة. من لديه مشكلة قومية ومأساة إنسانية نازفة في بلده، مثل المشكلة الكردية، لا يعرف لها من طريقة للمعالجة سوى هضم الحقوق القومية لملايين الناس، وعدم الاعتراف لهم بخصوصياتهم الثقافية واللغوية ناهيك بالقومية، وقمع حركتهم الوطنية بالعنف المسلح بدعوى مواجهة «الإرهاب»، لا يملك حقاً أخلاقياً في البكاء على أطلال حقوق الإنسان المنتهكة في سورية. ما يفعله النظام السوري بمواطنيه المدنيين - غير المسلّحين - شنيع ومُدان، لكن ما يفعله النظام التركي بعدد كبير من المواطنين الأكراد أكثر مدعاة إلى الاستشناع والإدانة، وهو، في كل الأحوال، واحد من الأسباب التي منعت تركيا من الانضمام إلى «الاتحاد الأوروبي»، على الرغم من كل الجراحات التجميلية التي خضعت لها صورتها، بمساعدة الأصدقاء الأميركيين، في السنوات العشر الأخيرة!

لم تفكر تركيا، مثلاً، في مأساة حقوق الإنسان في ليبيا طيلة حكم النخبة القائمة في أنقرة، وحين كانت طائرات القذافي وكتائبه الأمنية تحصد أرواح آلاف الليبيين في بنغازي، ودرنة والبيضاء والبريقة والزاوية ومصراته... وظلت تدعم نظام العقيد وتُسنده إلى أن تبين لها الأفق المسدود لسياستها، فاضطرت مرغمة لمجاراة الأوروبيين. كانت المصالح عندها أهم من دماء الليبيين المهدورة بغير حق، ولم تكن لتجد حرجاً أخلاقياً في التغطية على جرائم نظام طرابلس ما دامت المصالح محفوظة! أما حقوق الإنسان، فلتذهب إلى الجحيم، إن كان لها أن تعارض المصالح القومية التركية. وهي، في الأحوال كافة، مقبولة ومرغوب فيها، إن كانت مطية مريحة لتلك المصالح: تركبها نحو الظفر بالبغية.

تتكلم تركيا الأردوغانية، في شأن حقوق الإنسان، لغة أميركية صرفة. وليس مرد ذلك إلى أن «حزب العدالة والتنمية» الحاكم حزب موال لأميركا ومرضي عن إسلامه، كما كان يتهمه الزعيم الإسلامي التركي الراحل نجم الدين أربكان، بل لأن منطق مصالح نخبتها الحاكمة اليوم يقضي باستخدام ورقة حقوق الإنسان لتصفية الحسابات مع خصوم إقليميين، ولدعم حركات سياسية من السلالة الإيديولوجية والسياسية عينها للوصول إلى السلطة بأي ثمن. ليست حقوق الإنسان في جملة المبادئ الحاكمة للسياسة التركية، تماماً كما هي لا تحكم السياسات الصهيونية والأميركية، بل هي في جملة أسلحة الضغط السياسي المستعملة بانتقائية مفضوحة وبمنطق المعايير المزدوجة.

والأمر الأدعى إلى الغرابة أن تستسهل تركيا أمر التدخل المعلن في شؤون سورية الداخلية، وأن لا يتحرّج رئيس وزرائها في القول إن الأوضاع في سورية جزء من الأمن القومي التركي! وإذا صرفنا قليلا النظر - الذي لا يمكن أن يُصرف - عن الإيحاء العثماني في كلامه، وكأن سورية ولاية تابعة للباب العالي! فإن موقف زعيم «العدالة والتنمية» لا يتناسب وموقف تركيا التقليدي من سياسات التدخل الدولي في شؤونها الداخلية، ورفضها الدائب له. فلقد ظلت صورتها في العالم الخارجي غير طيبة بسبب انتهاكاتها لحقوق الأكراد. وحين كانت الاحتفالات في أوروبا والعالم بمأساة إبادة الأرمن، في الحرب العالمية الأولى، تجري في العواصم في شكل تظاهرات استنكار أو استذكار، من الجاليات الأرمنية التي أباد الأتراك أجدادها، ومن منظمات حقوق الإنسان، كانت ثائرة تركيا تثور بالمناسبة، وترفع العقيرة للقول إن هذه الحملات تدخل سافر في شؤون تركيا، ومحاولة لتشويه سمعتها في العالم. حلال على تركيا أن تتدخل في شؤون جوارها، حرام على غيرها أن يتدخل في شؤونها!

لا تستطيع تركيا الأردوغانية أن تضع نفسها، اليوم، موضع سورية، وتقبل بما لم تتوقف عن مطالبتها سورية بالقبول به. هل ترضى تركيا أن تقوم دولة مجاورة لها بالتحريض اليومي للمعارضة الكردية، المسلحة والمدنية، فيها؟ وبالدعوة إلى فرض منطقة حماية في شرق الأناضول وتأمين غطاء جوي يقيهم جرائم القتل والإبادة؟ وباستقبال قيادات المعارضة الكردية في أراضيها واحتضان مؤتمراتها؟ أو بدعم أحزاب المعارضة العلمانية فيها ودعوتها إلى إسقاط النظام الإسلامي فيها بالتظاهرات والمسيرات؟ سوف ترفض تركيا ذلك بشدة وتقاومه بكل ما أوتيت من قوة. ستقول عن المسلحين الأكراد إنهم إرهابيون وقتلة ومجرمون وليسوا طلاب حق شرعي، وإنها حين تقاتلهم إنما تفعل ذلك دفاعاً عن أمن الشعب ووحدة الوطن واستقرار الدولة. ومع أن ديمقراطيا لا يمكنه أن يوافق تركيا على سياساتها تجاه حقوق الإنسان الكردي، إلا أنه لن يجادلها كثيراً في حقها في حفظ أمن مواطنيها وجنودها ومؤسساتها من العنف المسلح. لكن تركيا لا تقرأ نفسها في مرآة سورية، فترى في مواجهة الجيش للمسلحين سعياً من الدولة في حفظ أمن الوطن والمواطنين، وإنما ترى فيه تمرداً مسلحاً مشروعاً لإسقاط النظام!

حتى الآن يختلط الأمر على المرء في شأن تصرف رئيس وزراء تركيا تجاه دمشق: هل يتصرف كزعيم دولة إقليمية ذات مصالح أم كزعيم حزب عقائدي حاكم؟!

■■

الولايات المتحدة ووسطاؤها في الشرق الأوسط



◄ ////////
ترجمة: ميس ضوماط

تنهمك الولايات المتحدة وتركيا ودول الخليج في التحضير وبنشاط لتدخل عسكري في سورية، حيث تؤكد المخابرات الروسية بأنه لديها أدلة ملموسة على النية في إجراء تغيير وشيك على شكل «السيناريو الليبي»عن طريق «تدخل عسكري مباشر» بدءاً من إنشاء منطقة حظر جوي. أي ذات الطريقة التي استُعملت للسماح للناتو بقصف ليبيا.

لكن ليس فقط منطقة الحظر الجوي هي الرابط المشترك في الإطاحة بنظام معمر القذافي في ليبيا بالمصير المخطط له للرئيس بشار الأسد. لقد كانت ليبيا التعبير الأول للهجوم المضاد الذي شنته الولايات المتحدة رداً على سقوط اثنين من حلفائها الرئيسيين في المنطقة، زين العابدين بن علي في تونس وحسني مبارك في مصر، هادفة إلى ضمان هيمنتها على الثروة النفطية في المنطقة.

لقد اقتضى هذا الأمر التحضير للإطاحة بالقذافي عسكرياً وبشكل مباشر عن طريق الناتو باللجوء إلى مساعدة قوة وسيطة هي المجلس الوطني الانتقالي، الذي تسيطر عليه القوى الإسلامية، والذي جرى تمويله وتزويده بالأسلحة عن طريق الحلفاء الإقليميين للولايات المتحدة. وهذا ما تبدى من أنه السيناريو النموذجي الذي من المقرر تطبيقه في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

في مصر، استطعنا أن نشهد قيام تحالف بين واشنطن وجماعة الإخوان المسلمين وجماعات أصولية حتى، كانت توصف إلى وقت قريب بالجماعات الإرهابية.

تحدثت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية في ٣ كانون الثاني عن «تغيير تاريخي» بالسياسة الأميركية، ألا وهو دعم حزب «الحرية والعدالة» الغطاء الرسمي لحزب الإخوان المسلمين والذي هو في طريقه للهيمنة على البرلمان المصري الجديد. لقد كشفت الصحيفة بأن أعضاء في إدارة أوباما يرون ذلك «كخطوة أولى نحو سيناريو وصول الأحزاب الإسلامية للسلطة في المنطقة، مع استمرار انتفاضات الربيع العربي. لقد اكتسب الإسلاميون مكانة سياسية مهمة في المغرب وليبيا وتونس ومصر في اقل من عام».

إن الاتصالات الأميركية مع جماعة الاخوان المسلمين تعود إلى بداية سنوات التسعينيات، ولقد تعززت هذه الاتصالات بشكل كبير بعد أن أظهرت جماعة الإخوان استعدادها للعمل تحت إمرة الولايات المتحدة، ابتداءً في ليبيا. ولكن، أثناء فترة «الحرب على الإرهاب» المعلنة بعد هجمات ١١ أيلول، كان من المستحيل سياسياً الإعلان عن العلاقات المستمرة هذه مع الجماعات الإسلامية، كما كانت عليه الحال في افغانستان خلال سنوات الثمانينيات. أما الآن، فهذا يُعتبر ضرورة سياسية.

كان المجلس الوطني الانتقالي الليبي يحوي فرقاً عسكرية مهمة من الاخوان المسلمين والأصوليين «كالجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا». ولقد اعترف رئيس أركان الدفاع البريطاني، سير دافيد رتشاردز Sir David Richards، بأن البريطانيين كانوا بدورهم مدعومين من دول الخليج والأردن، الذين عملوا على توفير ما يلزم من «عناصر الدعم الأرضي التي لولاها لكان من المستحيل تحقيق النتيجة المرغوبة».

يبدو أن الإخوان المسلمين على استعداد للعب دور مهم في الحكومة الليبية الجديدة بفضل الأموال التي تغدقها قطر إضافة إلى الأموال التي تأتيها من الأحزاب الإسلامية بالمنطقة. بالإضافة إلى أنهم يشكلون القوة المهيمنة في المجلس الوطني السوري ومن المحتمل جداً أن لهم تأثيراً كبيراً أيضا على ما يسمى بالجيش السوري الحر المثير للشك والريبة.

إن التدخل التركي في سورية يجري من خلال المجلس الوطني السوري والجيش السوري الحر. لقد نبّه رئيس الوزراء التركي طيب اردوغان بأن سورية «تتجه نحو حرب طائفية، مذهبية وعرقية» حيث أعلن بأن تركيا «على استعداد للعب دور قيادي»، من أجل تفادي حدوث صراع من هذا النوع. في الحقيقة، تلعب تركيا دوراً معاكساً، فهي تعمل على إثارة النعرات المذهبية والطائفية عن طريق رعايتها للتمرد المسلح تحت غطاء مزعوم وكأنه «تمرد سني» ضد نظام الرئيس الأسد «العلوي» الحليف لإيران الشيعية المذهب.

إن دول الخليج متورطة بشكل مباشر في الأحداث، فبحسب التقارير الواردة، توجد معسكرات تدريب لأعضاء الجيش السوري الحر في قطر والمملكة السعودية ولبنان وتركيا.

سياسياً استند قرار تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية على قرار مجلس التعاون الخليجي الذي يهيمن عليه السعوديون. وخلال الاجتماع الذي تم فيه اتخاذ هذا القرار، تم توجيه تحذير لوزير الخارجية الجزائري من قبل قطر: «توقفوا عن دعم سورية وإلا سيأتي دوركم».

تعمل قطر والمملكة السعودية وباتصالات يومية مع الولايات المتحدة على هدف إعلان بأن مهمة مراقبي الجامعة العربية في سورية قد فشلت، وبالتالي ينبغي العمل على اتخاذ قرار في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تحت بند «مسؤولية حماية المدنيين». الإجراءات نفسها التي فتحت الطريق لقصف طرابلس! إن قطر تحوي قاعدة جوية أميركية هي مركز عبور للعمليات العسكرية في الخليج. وقد وافقت قطر أيضاً على فتح مكتب لحركة طالبان في الدوحة تحت غطاء المساهمة في حوار واشنطن لإيجاد حل للمشكلة الأفغانية عن طريق التسوية.

إن الولايات المتحدة ووراء خطاباتها وهراءاتها وكلامها الفارغ عن الديمقراطية هي في الواقع غير مبالية تماماً لعمليات النهب المنظم التي قامت بها الأنظمة الديمقراطية والتي كثير منها قد تلقى الدعم الأميركي على مدى عقود.

إن المبدأ الرئيسي لسياسة الولايات المتحدة هو دعم الحركات التي تُسهل الجهود المبذولة في سبيل إبعاد روسيا والصين عن أي نفوذ إقليمي لهما في المنطقة من خلال عزل وزعزعة استقرار حلفائهما، مثل إيران وسورية وعندما يتعلق الأمر بانتفاضات شعبية ضد حلفاء الولايات المتحدة، كما يحدث في البحرين التي تحتوي على قاعدة للأسطول الخامس للبحرية الأميركية، فإن القوات السعودية مسموح لها أن تتدخل لسحق المعارضة.

لا يمكن لهجوم الولايات المتحدة المضاد هذا أن يتطور إلا عن طريق إعاقة الحركة الشعبية التي انتفضت ضد العملاء القدامى لأمريكا، بن علي في تونس ومبارك في مصر، وحرفها عن مسارها بجعلها تسير وراء قيادات تعمل تحت قيادة واشنطن. ولذلك تقوم بعض الوجوه البرجوازية بتوفير الغطاء السياسي الأساسي لهذا، مثل المصري محمد البرادعي، أو بعض عملاء المخابرات المركزية الأميركية المندسين في تنظيم «إعلان دمشق» في سورية، وأيضا عن طريق بعض النقابات والتي من المفترض لها أن تكون «مستقلة»، ولكنها في الحقيقة تحت سيطرة «منظمة العمل الدولية» المهيمن عليها من الاتحاد الأميركي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية AFL–CIO.

إن هذه القوى تُقدَم على أنها «المعارضة الديمقراطية» بحسب تسمية الأوساط الغربية، في حين أنها في الواقع تعمل مع الإسلاميين ضد الأنظمة التي تهدف إلى إسقاطها كما هي الحال في سورية، أو لكي تحافظ على أنظمة أخرى كالمجلس العسكري المصري.

هناك دور رئيسي تلعبه بعض القوى التي كانت يسارية في السابق، والتي تصف كل حركة اجتماعية وسياسية في الشرق الأوسط على أنها آخر معركة في «الربيع العربي». لقد اصطفت تلك القوى وراء الحرب التي قادتها الولايات المتحدة على ليبيا، وها هي تتحضر الآن لتفعل الشيء ذاته في سورية.

بعد أن أجرى حزب العمال الاشتراكي البريطاني تحقيقاته الصحفية الخالية من أية ملاحظات انتقادية للمجلس الوطني السوري وللجيش السوري الحر، أعلن خلال هذا الشهر بأن ظهورهما يشكل «تطورا خطيراً» علماً أن المجلس الوطني السوري أعلن في تركيا بشهر آب من العام الماضي وقد لعبت القوى التي يمثلها دوراً رئيسياً في وضع جدول أعمال حركة المعارضة المناهضة للرئيس الأسد منذ بدايتها. مع ذلك، فإن حزب العمال الاشتراكي البريطاني مستمر بدعم فكرة أن كل التصريحات والبيانات حول «مؤامرة الغرب والأنظمة العربية الموالية للغرب» هي «عبثية» و«افتراء على الحركة الشعبية».

إن الاندفاع الاجتماعي الثوري الذي بدأ في تونس ومصر ما زال يحرك الجماهير في الشرق الأوسط. ولكن تُثبت ليبيا أنه ودون برنامجها الخاص وقيادتها الخاصة، فإنه يمكن لروح المعارضة للطبقة العاملة أن تُقمع وتُهمش، أو أن يتم توجيهها وراء مجموعات رجعية موالية للامبريالية، هدفها هو حماية مواقعها الخاصة كقوى استغلال إقليمية، حليفة مخلصة لواشنطن ولندن وباريس. ■■

عرب أمريكا، والأزمة السورية!

◄ قاسيون

إن مسألة دخول الانظمة العربية بهذا الزخم على خط الحركة الجماهيرية المتصاعدة عامة في العالم العربي مكان جدل وسؤال؟

وأغلب الظن أن عرب امريكا أوكلت لهم مهمة التحكم بمسار الحركات الجماهيرية الاحتجاجية في المنطقة كي لاتصل إلى نهاياتها المنطقية في بناء أفق وطني ديمقراطي يضع حداً لحالة التبعية والقمع والاستبداد التي ترزح تحتها شعوب المنطقة، باعتبارها الخطوة الأساسية في التحرر الوطني والاجتماعي الأمر الذي يقضّ مضاجع المراكز الدولية التي كانت وما زالت ترى في هذه الساحة ذات الأهمية الاستراتيجية مجالاً حيوياً لها، وفي ظروف اليوم تراها ساحة مناسبة لتفريغ الأزمة التي تعصف بتلك المراكز حيث الموقع الاستراتيجي، ومخزون الثروات الاستراتيجية الضرورية لتحريك عجلات الاقتصاد الرأسمالي المأزوم.

أن لجوء الادارة الامريكية الى مشيخات النفط كي تلعب دور عراب تدويل الأزمة السورية نابع من حقيقة أساسية وهي معرفتها بعدم ثقة الشعب السوري على طول الخط بالغرب الرأسمالي عموماً والامريكي خاصة، فتم الاستعانة بمشيخات النفط المكروهة هي الأخرى في ثقافة الشعب السوري، ولكن من خلال تعقيدات الأزمة في الداخل، وحالة الاستعصاء المستمرة منذ شهور، وسلوك بعض القوى في النظام والاشتغال الإعلامي الخليجي على إحياء المزاج الطائفي، تحاول أن تجد لها موطىء قدم في الساحة السورية وتقدم نفسها كحامية للشعب السوري، من خلال التباكي على الدماء السورية النازفة، ومن خلال الدعم اللوجستي الخفي والمعلن لبعض قوى المعارضة السورية، ومن خلال فتح شاشات فضائيات البترودولار أمام رموز تلك المعارضة المتواطئة معها، والتي تحاول هي بدورها تسويق رجعيات الخليج كأصدقاء للشعب السوري في محنته الراهنة، وما بطاقة الشكر الأخيرة التي وجهها المجلس الوطني ورئيسه الليبرالي برهان غليون الى العاهل السعودي إلا دليلاً على ذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل ذلك يهيئ التربة المناسبة لاستهداف ايران لاحقا. والهدف الآخر من توكيل ملوك النفط بتدويل الأزمة السورية، هي احراج اللاعب القديم الجديد في الساحة الدولية أي روسيا، ومحاولة توجيه ضربة استباقية الى النفوذ الروسي المتصاعد على الساحة الدولية، وارباك محاولة هذه الأخيرة انشاء تكتل دولي جديد« مجموعة البريكس» يتصدى للهيمنة الامريكية على النطاق العالمي، حيث يشكل موقفه الراهن من الأزمة السورية اعلاناً صريحا على بدء مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية المعاصر تنهي عملية التحكم الامريكي بمصير العالم المستمرة منذ انهيار الاتحاد السوفييتي.

وبالاضافة الى ذلك فان الرجعيات الحاكمة في الخليج العربي ترى أن أي تغيير وطني ديمقراطي شامل في البلدان العربية يشكل اهتزازاً لعروشها المتفسخة، وايذاناً بأفول شمسها، ومن هنا فليس أمامها إلا العمل على حرف مسار الحركة الجماهيرية إلى مصائر بائسة توقف حالة المد الثوري في الشارع والتي لن توفر تلك العروش بكل تأكيد، وبالتالي فانها إذ تدعو الى التدويل فإنها تدافع عن عروشها قبل أن تدافع عن شيء آخر. ■■

المعارضة التونسية: نعم للتفكير لا للتكفير



تظاهر آلاف التونسيين السبت الماضي بشوارع العاصمة للتحذير من تراجع الحريات الجديدة في البلاد بعد عام من اندلاع الثورة التي أطاحت بالرئيس السابق زين العابدين بن علي، ومكنت حركة النهضة من الوصول إلى سدة الحكم بعد أول انتخابات.

تأتي المسيرة التي أقيمت في العاصمة التونسية وسط موجة انتقادات تقودها المعارضة العلمانية ضد الحكومة بدعوى إخفاقها في معالجة عدد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسعي للتضييق على الحريات بعد أسابيع قليلة من تسلمها مقاليد الحكم. وتجمع حوالي خمسة آلاف متظاهر في مسيرة، تهدف للمطالبة بحماية الحريات التي قالوا إنها مهددة، بدعوة من أحزاب يسارية ومنظمات المجتمع المدني. ودعت المعارضة للمسيرة بعد تعرض صحفيين وحقوقيين لأعمال عنف من قبل أفراد من جماعات سلفية الأسبوع الماضي ورفع المتظاهرون –الذين تجمعوا أمام ساحة حقوق الإنسان بالعاصمة قبل أن يجوبوا شارع الحبيب بورقيبة بقلب العاصمة– لافتات كتب عليها «السيطرة على الإعلام عودة للظلام» و«لا خوف لا رعب.. السلطة ملك الشعب» و«خبز وماء، والتطرف لا.. خبز ماء والسلفية لا»..

ولم يخف المتظاهرون غضبهم من الحكومة وردد مئات منهم شعارات مناهضة للحكومة ولحركة النهضة الإسلامية ورددوا شعار «الشعب يريد إسقاط الحكومة». وانتقد المتظاهرون ما قالوا أنه سعي الحكومة التي تقودها حركة النهضة الإسلامية مع حليفين علمانيين هما المؤتمر والتكتل إلى السيطرة على قطاع الإعلام الحكومي مثل التلفزيون الحكومي بعد تعيينات جديدة أعلنتها الحكومة قبل أسبوعين وطالت حتى رؤساء تحرير نشرات الأخبار.

وقالت المحامية سعيدة قراش لرويترز بينما كانت ترفع علم تونس وسط حشود المتظاهرين «نحن هنا لنقول إن الناشطين والمنظمات والأحزاب بالمرصاد لحماية الحريات من التراجع وسط ما نشاهده من خطاب سلفي متشنج وتعد على حرية الإعلام والمعتقد والتفكير». وشاركت نقابة الصحفيين التونسيين في المسيرة ورفعت شعارات تنادي بعدم الوصاية على الإعلام والتمسك باستقلالية القطاع الذي عانى لعقود من هيمنة النظام عليه. ورفعت متظاهرات لافتات كتب عليها «حرية المرأة خط احمر» و«نعم للتفكير ..لا للتكفير»..

وكانت ستة أحزاب معارضة وعدد من الجمعيات التونسية في وقت سابق دعت الى مسيرة للدفاع عن الحريات في تونس وذلك للتنديد بتعدد الاعتداءات والخطاب الأصولي المتطرف وسلبية السلطات. ووقعت النداء ستة أحزاب معارضة من اليسار مؤكدة سعيها «للدفاع عن الديمقراطية والحريات في تونس». وندد الموقعون بـ«تعدد الاعتداءات الجسدية واللفظية» ضد مواطنين وناشطين وصحافيين وبـ«الخطاب الأصولي المتطرف الداعي للكراهية والعنف بين التونسيين». وأضافوا «إن الحكومة تتلكأ في اتخاذ الإجراءات الضرورية لوقف هذا التوجه». حيث تشير الأنباء أنه في الأشهر الأخيرة تكررت حوادث انخرط فيها متشددون من التيار السلفي خصوصا في الجامعات حيث يكثف أنصار ارتداء النقاب ضغوطهم. وتعرض صحافيون إلى اعتداء خلال تظاهرات، وتعرض رئيس تحرير صحيفة ورجل قانون إلى المضايقة والاعتداء من قبل متظاهرين سلفيين أمام مقر المحكمة قبل حمايتهم من قبل الأمن. من جهة أخرى أثارت تصريحات نائب عن حزب النهضة، قال حزبه أنه لا يتبناها، في بداية الأسبوع استنكارا في تونس. وقال النائب الصادق شورو إن «من يقطع الطرقات والسكك الحديد ويشل عمل المصانع والمناجم ويشعل النار في المرافق العمومية» هم «جيوب الردة التي تسعى في الأرض فسادا» ويجب إقامة الحد عليهم. ■■

ضمانة من لافروف: مجلس الأمن لن يصادق على استخدام القوة ضد سورية

أكد سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسي على أن مجلس الأمن الدولي لن يصادق على أي نشاط يحمل طابع استخدام القوة ضد سورية. وتساءل الوزير الروسي في سياق تعليقه على الوضع في سورية أمام الصحفيين يوم ٣١ يناير/كانون الثاني في العاصمة الاسترالية سيدني الزائر لها حاليا «إذا كانت المعارضة ترفض الجلوس الى طاولة الحوار مع النظام، فما هو البديل - إلقاء القنابل؟.. وهذا ما قد مر علينا»، مشددا على أن «هذا الأمر لن يصادق عليه مجلس الأمن.. أنا اضمن لكم هذا».

وأشار لافروف في الوقت ذاته إلى أنه «نحن لم نقل في أي وقت ومكان أن احتفاظ الأسد بالسلطة شرط للتسوية. نحن تحدثنا عن أمر آخر، نحن تحدثنا أن الحل يجب أن يكون سورياً، عبر السوريين أنفسهم - بجميع شرائحهم - يجب أن يجلسوا خلف طاولة المفاوضات ويتفقوا على قرار».

وأضاف لافروف «أما كيف سيكون عليه هذا القرار ، ومَن الذي يتعين عليه نتيجة لهذا الاتفاق أن يرحل أو يأتي ، فهذا سيقررونه هم (السوريون)»، موضحا أن «الأمر الذي نعارضه هو إننا ضد أن يقال حسناً ليجري الحوار السوري ولكن هذا الطرف لا يجوز له المشاركة فيه». وأردف قائلا «بالطبع عندما نسمع شعار (لا للحوار) لا يمكن أن نكون سعداء.

وأعرب الوزير الروسي عن أسفه لأن بعض اللاعبين الخارجيين يدفعون مجموعات من المعارضة للابتعاد عن هذا الحوار، معتبرا أن هذا تصرف غير صحيح واستفزازي و«لن يؤدي إلى نتائج طيبة».

ونفى لافروف ما تناقلته وسائل الإعلام عن أن وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون لا تستطيع الاتصال به لبحث الأزمة السورية، موضحاً أنه اليوم وبعد وصوله إلى استراليا قادماً من نيوزيلندا تم إبلاغه بأن كلينتون ترغب بالحديث معه، مؤكداً أنه ليس من عادة الدبلوماسية الروسية الامتناع عن لقاءات تم الاتفاق عليها مسبقاً. وأضاف أنه مع أقرب فرصة سيتم اللقاء.

كما أكد لافروف أنه لم يتم توجيه أي مراسلات رسمية إلى المعارضة السورية للقدوم إلى موسكو بغية الاستشارات، موضحاً أن الجانب الروسي عرض على الجميع استعداده لتقديم مساعدة في حال وجود حاجة لها.

هذا واعتبر المحلل السياسي الروسي أندريه مورتازين في حديث لـ(روسيا اليوم) أن الموقف الروسي «ثابت ولا شك، وروسيا ستستخدم حق النقض الفيتو في مجلس الأمن وستمنع من مرور القرار الغربي حول سورية». وتابع أنه «فيما يخص الدول الغربية فستعتمد على نفسها وعلى حلفائها في الجامعة العربية وعلى العقوبات الأخيرة المفروضة ضد دمشق».

وأشار إلى أن الموقف الروسي نابع من «المراهنة على إجراء حوار بين النظام الحاكم والمعارضة»، منوها بأن «الأمر الواقع في سورية يهدد بحرب أهلية وقد دخلتها بالفعل». واعتبر مورتازين أن «تشكيل المجلس السوري (الوطني) المعارض تم من الغرب ليس لإجراء مباحثات مع نظام الأسد بل للحلول مكانه».

● روسيا اليوم



إخوان مصر.. وازدواجية الخطاب

◄ قاسيون

يتسم خطاب جماعة الإخوان المسلمين عامة، وفي مصر بشكل خاص بالازدواجية ولدى المتابعة نلاحظ أن ذلك لا يندرج في إطار التنوع الذي قد تلجأ إليه أية جماعة حزبية في ظل التعقيدات الحالية سواء بهدف كسب الشارع، أو بهدف العمل على أكثر من مسار طالما أن الهدف واحد ومعلن، الأمر عند جماعة الإخوان المسلمين يتعدى ذلك ويصل إلى تغليف المواقف الحقيقية بمواقف أخرى متناقضة مع الموقف الحقيقي بغية كسب الرأي العام تحت عنوان عريض«الدين» بما له من هيمنة على الوعي الجماهيري وذلك بغض النظر ما إذا كانت الأهداف تعبر عن تطلعات هذه الجماهير المتدينة أم لا؟

لنأخذ على سبيل المثال الموقعين الرسميين لـ جماعة «الإخوان» باللغتين العربية والإنجليزية، «إخوان ويب» و«إخوان أون لاين» من أحد أيام هذا الشهر. ففي النسخة الإنجليزية، ظهر في الصفحة الرئيسية ما لا يقل عن ثماني مقالات عن اهتمام جماعة «الإخوان» بالأقلية المسيحية القبطية في مصر. في حين لم تتضمن الصفحة الرئيسية الصادرة باللغة العربية سوى مقالين صغيرين عن هذا الموضوع. ويصبح هذا التباين أكثر حدة في المسائل الرئيسية الأخرى. ففيما يتعلق بالديمقراطية، تضمنت الصفحة الرئيسية الصادرة بالإنجليزية في أحد أيام كانون الثاني/يناير مقالات عدة شملت عناوين رئيسية مثل «لماذا الإسلاميون هم ديمقراطيون أفضل» و«الديمقراطية: أحد أهداف الشريعة» ولا يوجد شيء مماثل في النسخة العربية. وبدلاً من ذلك، شاهد قراء النسخة العربية ثلاث مقالات ضد حرية الصحافة، تهاجم اثنين من كبار الصحف اليومية المصرية المستقلة جراء طباعة مقالات تنتقد «الإخوان».

وهذا النوع من الخطاب المزدوج هو جزء من نمط «الجماعة» في العمل، ففي شباط/فبراير الماضي، بعد الإطاحة بالرئيس المخلوع حسني مبارك مباشرة، نشرت جماعة «الإخوان المسلمين» ما أطلقت عليه النسخة الإنجليزية لرسالة المرشد الأعلى محمد بديع إلى الشعب المصري، احتفالاً بالثورة. وفي تلك النسخة، يُفترض أنه تحدث بصفة أساسية عن الديمقراطية والتسامح والتعددية والتعايش بين المسلمين والأقباط في مصر. لكن نص تصريحه الذي نُشر بشكل متزامن باللغة العربية كان يحمل نغمة مختلفة تماماً. ففي رسالته الأصلية، كتب بديع بإسهاب كيف أن انتفاضة مصر كانت بركة من الله - ومدى حاجة المصريين إلى الثبات على عقيدتهم الإسلامية لجني ثمارها الحقيقية. كما وردت العناوين الرئيسية التالية عن «حزب الحرية والعدالة» على الموقع الإنجليزي في الشهور الأخيرة: «حزب الحرية والعدالة» والمسيحيين يئدون الفتنة» و«حزب الحرية والعدالة» يدين الهجوم على السفارة الإسرائيلية ولجنة المرأة في «حزب الحرية والعدالة» تقدم خدمات طبية مجانية في مدينة الشرقية. لكن لم يظهر أي من تلك الأخبار على الصفحة الرئيسية الصادرة باللغة العربية. وخلال السنة الماضية، غالباً ما تم الإشارة إلى المرأة من «الإخوان» باللغة الإنجليزية فقط - لكن لم ترد الإشارة إليها مطلقاً باللغة العربية. والشيء ذاته ينطبق على الموقعين الإنجليزي والعربي لـ«حزب الحرية والعدالة»، والذي يسيطر الآن على البرلمان المصري.

يتضح من خلال ما سبق أن الجماعة تسوّق نفسها إلى الرأي العام الغربي بصيغة تختلف عن تسويقها لنفسها إلى الرأي العام المحلي

وفي سياق آخر انضمت «الجماعة» في وقت متأخر إلى الاحتجاجات في «ميدان التحرير» لكن بعد سقوط مبارك عارض قادتها أي ضمانات «فوق دستورية» للحريات الشخصية، ثم حظرت على أعضائها الانضمام إلى مظاهرات أخرى. وقالت «الجماعة» في البداية إنها لا تريد أكثر من ٣٠ بالمائة من المقاعد في البرلمان، ثم غيرت موقفها إلى نحو النصف [أي ٥٠ بالمائة]؛ ثم قالت ربما الأغلبية، لكن بشكل تحالفات مع الآخرين؛ وهي الآن تتحول باتجاه ممارسة سيطرة كاملة من خلال الاستيلاء على المناصب القيادية وقيادات اللجان الأكثر أهمية إقامة أي تحالفات رسمية مع الأحزاب الأخرى. وفيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية المقبلة، قالت جماعة «الإخوان المسلمين» ذات مرة إنها لن تشارك فيها، ثم [غيرت موقفها] وقالت إنها قد تدعم أحد المرشحين الحاليين؛ والآن يبدو أنها قد تبحث عن مرشح آخر من اختيارها لم يرد ذكره من قبل.

وبالنظر إلى تاريخ «الإخوان المسلمين» في ازدواجية الخطاب، ينبغي على المراقب التعامل مع أي شيء تقوله «الجماعة» بالقدر المطلوب من الشك.

■■

التوتر بين القاهرة وواشنطن مستمر!

رفضت السفارة الأمريكية في القاهرة الإفصاح عن أي تفاصيل تخص المواطنين الأمريكيين الذين لجؤوا إليها عقب منعهم من السفر على خلفية التحقيقات الجارية بشأن عدد من المنظمات الأهلية المصرية والأجنبية.

لكن موظفة بالسفارة الأمريكية قالت إنه من غير المعتاد أن تفتح السفارة أبوابها لحماية أمريكيين يخضعون لتحقيقات قضائية في مصر، وأضافت: «على مدى ثلاثين عاما على الأقل لم يحدث أمر كهذا من قبل».

وكانت السلطات قد منعت الأسبوع الماضي سام لحود مدير مكتب المعهد الجمهوري الدولي في مصر – وهو نجل وزير النقل الأمريكي راي لحود – وعدد من الأمريكيين العاملين بالمعهد من مغادرة البلاد.

ولم يصدر بعد رد فعل رسمي من المسؤولين المصريين على الخطوة التي اتخذتها السفارة، ورفضت مصادر بوزارة الخارجية المصرية التكهن بالتداعيات المحتملة لهذا الاجراء ، مفضلة الانتظار حتى يتبين إذا ما كانت السفارة الأمريكية ستقوم بمنع جهات التحقيق المصرية من استدعاء الأمريكيين أو إلقاء القبض عليهم إذا استدعت الضرورة.

وتقول مديرة إحدى المنظمات الحقوقية الدولية العاملة في القاهرة، إنه ربما تنامى إلى علم الأمريكيين أن سلطات التحقيق المصرية على وشك أن تصدر مذكرة اعتقال ضد لحود أو زملائه مما دفعهم للجوء إلى السفارة الأمريكية، مضيفة أنه في حالة إلقاء القبض عليهم أو إحالة القضية إلى المحكمة فستتعقد الأمور كثيرا.

ورجحت مديرة المنظمة الحقوقية أن يأتي الرد في تلك الحالة من الكونجرس الأمريكي بمنع تجديد المعونة العسكرية إلى مصر هذا العام، لافتة إلى أن لجنة الاعتمادات بالكونجرس ربطت قبل أشهر بين تجديد المعونة وبين التزام مصر بعدد من الشروط من بينها احترام حرية التعبير وإنشاء الجمعيات المدنية.

ويقر مسؤولون بوزارة الخارجية المصرية بدقة الموقف. فرغم أن التهديد بقطع المعونات أمر يكاد يتكرر كل عام، إلا أن المسألة هذه المرة أكثر جدية، حسب وصفهم. فالأمريكيون يشعرون بغضب حقيقي إزاء تعامل القاهرة مع ملف المنظمات الأهلية، خاصة وأن اثنتين من المنظمات تابعتان للحزبين الجمهوري والديمقراطي وتربطهما علاقات وثيقة بدوائر صنع القرار في واشنطن.

ومع ذلك فإن السلطات المصرية لا تملك أن توقف التحقيقات الآن، حسب المصدر الديبلوماسي. «المسألة خرجت عن السيطرة وأصبحت تمثل ورطة للجميع»، يقول المصدر. فالمجلس العسكري «لا يريد تصعيد الموقف»، لكن السلطة القضائية تباشر عملها بشكل مستقل وقد وصلت الأمور إلى حد لا يمكن معه للمجلس العسكري أن يتدخل لوقف التحقيقات وإلا صار موقفه محرجا للغاية.

الأمر الوحيد الذي تملك الحكومة المصرية أن تقوم به حاليا، كما يقول المصدر، هو التعجيل بتسجيل المنظمات محل التحقيق لكي يتم توفيق أوضاعها القانونية، ولكن حتى لو تم ذلك فإنه لن يطبق بأثر رجعي، مما يعني أن أية مخالفات تم ارتكابها في السابق ستضع أصحابها تحت طائلة القانون.

ويقوم حاليا وفد عسكري مصري بزيارة الولايات المتحدة، وهي زيارة قال المصدر الديبلوماسي إنه كان مخططا لها مسبقا في إطار التنسيق المعتاد بين المؤسستين العسكريتين في البلدين، إلا أن المباحثات ستتطرق بلا شك إلى الأزمة الحالية حسب المصدر.

■■

هنري كيسنجر: «إن لم تستطع سماع طبول الحرب، فلا بدّ أنك أصم»!

◄ آلفرد هاينز

هنري كيسنجر، صانع السياسة الدولية الأكثر شهرةً في العالم

نيويورك، الولايات المتحدة. في اعتراف استثنائي أدلى به هنري كيسنجر، كشف وزير الخارجية في حقبة نيكسون ما الذي يحدث في العالم وبخاصة في الشرق الأوسط. من شقته الفاخرة في منهاتن يمضّي رجل الدولة المتقاعد، الذي سيبلغ الـ٨٩ في أيار المقبل، قدماً في تحليله الراهن في المنتدى العالمي للاقتصاد والجغرافية السياسية. قال السيد كيسنجر: «تواصل الولايات المتحدة مضايقة الصين وروسيا، وستكون إيران المسمار الأخير في النعش، وهي بطبيعة الحال هدف إسرائيل الرئيسي. أتحنا للصين زيادة قوتها العسكرية ولروسيا التعافي من المرحلة السوفييتية لمنحهما إحساساً زائفاً بالشجاعة، ما سيسرع زوالهما معاً. نحن نشبه رامياً ماهراً يغري خصمه بشهر سلاحه، وحالما يفعل تصيبه الطلقة. ستكون الحرب القادمة طاحنة بحيث لا يمكن إلا لقوة عظمى أن تحرز النصر، وهي شعبنا. لذلك يبدو الاتحاد الأوروبي على عجلة من أمره لانجاز دولة عظمى، إنهم يعرفون ما سيأتي، ولكي تنجو، سيكون على أوروبا أن تكون دولة متلاحمة بالكامل. ينبئني استعجالهم أنهم يعلمون علم اليقين أنّ حسم الأمر بات وشيكاً. آه، كم تقت إلى هذه اللحظة السارّة». ثمّ أضاف: «لو أنك شخصٌ عادي، لقمت بالاستعداد للحرب عبر الانتقال إلى الريف وإقامة مزرعة، لكن ينبغي أن تأخذ الأسلحة معك، فحشود الجياع ستهيم على وجهها. كذلك، وحتى إن كان للنخبة ملاذاتها الآمنة وملاجئها الخاصة، فعليها أن تلزم جانب الحذر مثلها في ذلك مثل المواطنين العاديين لأن ملاجئها ستكون كذلك عرضة للخطر» وبعد توقفه للحظات لاستجماع أفكاره، تابع السيد كيسنجر: «أبلغنا الجيش أنه ينبغي علينا الاستيلاء على سبع دول في الشرق الأوسط من أجل مواردها، وقد أنجز الجيش مهمته تقريباً. جميعنا يعرف نظرتي إلى الجيش، لكن ينبغي عليّ القول إنه يطيع الأوامر أكثر مما ينبغي في الوقت الراهن. بقيت العثرة الأخيرة، أي إيران التي ستقلب الموازين فعلياً. إلى متى يمكن لروسيا والصين أن تواصلا مراقبة أميركا وهي تجني المكاسب دون تدخل؟ سوف يستيقظ الدب الروسي الأكبر والمنجل الصيني من سباتهما وسيحدث ذلك حين سيكون على إسرائيل أن تقاتل بكل ما أوتيت من قوة وسلاح لقتل أكثر ما تستطيع قتله من العرب. على أمل أن يحدث ذلك على أفضل وجه، سيكون نصف الشرق الأوسط إسرائيلياً. تمّ تدريب شبابنا على ألعاب محاكاة القتال على أكمل وجه في العقد المنصرم، من المثير للاهتمام رؤية نداء الواجب ممثلاً بلعبة حرب معاصرة تعكس تماماً ما سيحدث في المستقبل القريب عبر برمجياتها التنبؤية. شبابنا، في الولايات المتحدة والغرب، مستعدون لأنه تمت برمجتهم ليكونوا جنوداً بارعين، وقود حرب، وحين سيتلقون الأوامر للانطلاق في الشوارع لمقاتلة الروس والصينيين المجانين، سيطيعون الأوامر. من بين الرماد سنبني مجتمعاً جديداً، لن يكون هنالك إلا قوةٌ عظمى واحدة، وستكون وقتها حكومة عالمية تحقق النصر. لا تنسوا، تملك الولايات المتحدة أفضل الأسلحة، لدينا من المواد ما لا تملكه أمة أخرى، وسنطلع العالم على هذه الأسلحة في الوقت المناسب».

كتاب على حلقات.. (٣)

دولة الإخوان والمنطلقات النظرية والفكرية

حول المشروع السياسي لسورية المستقبل



◄ الأستاذ المحامي سمير عباس



المرأة في دولة الإخوان

بعد الإطالة في مديح المرأة الظاهري مع تأكيد عدم أهليتها للشهادة وتبرير عدم أهليتها، يصل المشروع إلى أهم النقاط حول المرأة وهي:

يستعين المشروع بالحديث النبوي الشريف: (ما رأيت ناقصات عقل ودين، أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن) رواه الشيخ وأبو داود.

وأعتقد أن نظرة المشروع للمرأة لا تحتاج إلى شرح بعد الاستعانة بهذا الحديث مع أن الإسلام الحنيف لم يقصر في مساواة الرجل بالمرأة ونفي دونيتها. ولن ندخل في نقاش حول نسب الحديث وصحته إلى عدمه مع أننا نرجح عدم صحته.

ثم إن المشكلة أنه بعد استعانة المشروع بالحديث الشريف لم يعد ممكناً نقاشه، وبالتالي أصبح المطلوب الإقرار بهذه الرؤية منهم، أو تعتبر على الأقل مرتكباً لـ(شعب العصيان) إن لم يكن للكبائر نفسها.

ومن ثم يقرر المشروع أن (البيت هو الميدان الأساسي لعمل المرأة)، وهذا أيضاً كما كل المشروع، خروج عن مقتضيات المجتمع الحديث، ولا أعتقد أن نساء سورية يوافقن على ذلك.

وكما أسلفنا، فإن النظرة للمرأة لدى المشروع أسوأ من ذلك حيث يعتبرها المشروع (عرضاً للرجل)، ويعاقب بـ(هتك عرضه)، أي يعاقب إنسان لا علاقة له بالصراع الحاصل، ويمتد هذا لاعتبار المرأة عرضاً جماعياً للطائفة، الحزب، القبيلة، إذا شاعت لديهم الكبائر، الربا مثلاً أو الاختلاف المذهبي أو الشرك بالله إذا آمنوا بالأولياء حسب ما يتبرك بهم كل شعبنا السوري فهذا شرك بالله بنظر المتشددين. هنا تستحق الطائفة: قتل الذكور + نهب الأموال + هتك العرض أي استعباد المرأة. وبما أن العبودية انتهت مؤخراً فلا يبقى سوى تحويل المرأة إلى عاهرة بجريرة قبيلتها الطائفية المختلفة.

وتنعكس النظرة الإخوانية للمرأة في التعليم إذ يقفون ضد الاختلاط وهو لدينا في الجامعة، فنصبح كما السعودية تحضر الفتاة المحاضرات التي تبث عبر الأجهزة للقاعة المغلقة من المحاضر، فيكون حضورها ممكناً في المنزل أيضاً فلماذا تذهب إلى الجامعة.

الأسرة في مجتمع الإخوان

يرى الإخوان أن الأساس في الأسرة هو الشكل الإسلامي وهو لديهم الذي يبتعد عن حرية المرأة التي تقود إلى (مجهولي النسب) وهي الأسطوانة المعتادة. أي أن المرأة ليست فقط عورة بل أنها إذا أخذت حريتها سوف تستلقي على ظهرها فوراً ويأتي الأولاد أولاد حرام.

يقرر المشروع السياسي لسورية المستقبل في ظل دولة الإخوان أن (البيت هو الميدان الأساسي لعمل المرأة)، وهذا أيضاً كما كل المشروع، خروج عن مقتضيات المجتمع الحديث، ولا أعتقد أن نساء سورية يوافقن على ذلك.

الخطورة تكمن في العقل الإخواني المستقى من عصور الانحطاط. حيث أن نهجهم السلفي لا يرى في (ما الحكم إلا لله) إلا ما رآه ابن تيمية الذي جرى الاستشهاد به في المشروع، ولا نتهمهم ظلماً، ولا يرون هم في ذلك مشكلة!.

مجتمع الإخوان ـ النمو السكاني

تستند سياسة الجماعة في هذا على الحديث النبوي الشريف: (ثم يؤمر الملك بكتابة أربع عمله ورزقه وأجله وشقي وسعيد).

ونحن لا نعارض هذا الحديث الذي ينص على أن الأرزاق بيد الله، وأننا نضيف حديثاً نبوياً شريفاً (تناسلوا تكاثروا أباهي بكم الأمم يوم القيامة). ولكننا نحسب الأمور بالعقل لأن الزيادة غير المحدودة يمكن أن تؤدي لخراب شامل ونستند أيضاً على سيدنا عمر بن الخطاب الذي أوقف الحد في عام الرماد ولم يوزع الأراضي المفتوحة على الجيش الفاتح واحتفظ بها للدولة الإسلامية مخالفاً الآية الكريمة: (واعلموا إنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) الأنفال ٤٠. وذلك أنتج قاعدة فقهية هامة متفق عليها هي (الضرورات تبيح المحظورات) وبما أن الزيادة السكانية المنفلتة ستؤدي لخراب اقتصادي ثم اجتماعي فيجب حظرها وهذا رأي قد يكون صحيحاً أو خطأ. ولكن يجب مناقشته لا الاستسلام للنص.

أما دفاع المشروع فهو أن الله هو الرزاق للزيادة السكانية وجواباً على تحليلات القوى السياسية عن نضوب النفط على ما يبدو فإنهم يقررون أن: (فمن جاء بالنفط إلا رب العالمين) أي اسكتوا فالله سوف يرسل لنا نفطاً آخر. ولم يعد لدينا مجال للنقاش خوفاً من تهمة الإلحاد.

مجتمع الإخوان التعددية العرقية والدينية

ترى الجماعة أن هنالك اضطهاداً طائفياً في سورية، وترى أن هنالك طوائف وقوميات ولم تضع حلاً للتوترات المفترضة مع أنها أعطت الحل في مكان آخر في فقرة الوطن: (سلطة سنية عربية) كما أسلفنا.

ولا أفهم من هذا إلا أنها تفترض وجود حكم طائفي وتريد استبداله بحكم طائفي ـ قومي عربي، وهذا يكرس حكماً طائفياً ـ قومياً، ففي النهاية السنة طائفة من أصل الطوائف السورية، والعرب قومية من قومياتها.

وهذا يتناقض مع استشهاد التقرير نفسه بأقوال السباعي: (المواطنون متساوون بالحقوق) ومع كل الكلام الخلاب الديمقراطي المساواتي الذي يشبه المعلقات.

وهذا يمر في كل التقرير دون استثناء أي الازدواجية: خطاب ديمقراطي عام وحار وجميل يقلب مباشرة في كل موضوع للفكر السلفي الطائفي الأصولي المتشدد المتطرف؟!

سلطة دولة الإخوان

يرد في المشروع: (السلطة في تصورنا الإسلامي، لا تتحرك في فراغ بل إنها تتحرك في دائرة من الثوابت) (بهدى النصوص الشرعية) من المشروع.

إذاً كل السلطات يجب عليها أن تتحرك في إطار التصور الإسلامي، وذلك كما يرى الإخوان الإسلام لا كما هو فعلاً وأية سلطة لا تدور حول هذا فهي باطلة.

في السلطات التشريعية

ثم يأتي مفهوم الحاكمية أي أن (لا حكم إلا الله) وبالتالي فإننا كلنا في سورية، يجب أن نضع الفقه الإخواني الشارح للنصوص أمامنا ولا نخالفه خوفاً من الاتهام بالردة.

وتلح الجماعة على أن التشريع يأتي من أصحاب الاختصاص، وبما أن التشريع مطابق لرؤيتهم المتشددة للإسلام فإن أهل الاختصاص هم مشايخهم.

وللتاريخ فإن هذا الشعار (لا حكم إلا الله) كان شعار الخوارج منذ بدء حركتهم في خلافهم مع الخليفة علي بن أبي طالب بعد اقتتالهم سابقاً. وقد ولد في ظل هذا الاستناد للنص بأصوليته الواضحة نوعان من المستندين للنص بشكل مطلق. نوع أول قاتل من أجل إحلال المبادئ السمحة للإسلام كغزالة الشهيرة في التاريخ التي قاتلت وفريقها لمنع تحول الخلافة إلى ملكية مطلقة فكان مضمونها تقدمياً حيث اقتصرت حروبها على قتال جيش النهب والاستغلال الأموي.

ونوع آخر (يا عيني عليه) وهو من يستعين بالنص (لا حكم إلا لله) لتكفير الناس واستباحة أموالهم ودمهم وعرضهم فكل عام تقريباً كان يخرج من بلدة ما على امتداد المسطح العربي الإسلامي من (يُحكِّم) حسب تعبير المؤرخين حيث يقولون مثلاً (حكم أبو حمزة الخارجي فجمع الأعراب واحتل المدينة) فيقتل ويسبي وينهب بتغطية من السلفية.

ولم يتم استخدام (التحكيم)، أي الاستناد للنص حديثاً إلا حين استخدمه الوهابيون لاستباحة شبة الجزيرة العربية المسلمة بدعوى حكم الله، ثم استولوا على كل شيء بما فيه استعباد البشر وسبي النساء. واستكملوا مآثرهم بغزو العراق حيث استباحوا النجف والكوفة سالبين الذهب من مقامات الشيعة ومدمرين المقامات المقدسة لديهم في سابقة لم يجر مثلها في تاريخ المنطقة.

وأكملوا مآثرهم بنهب حوران السورية بالدعاوى نفسها (الحكم لله) مدمرين الكنائس وقرى المسيحيين وكان هذا دافعاً لبقية القرى العربية المسيحية للهرب إلى لبنان لجوءاً من الأعراب. وأصبحوا لبنانيين الآن.

وجاء الإخوان ليتقنوا اللعبة تماماً. ويحاولون الآن تحت هذا الشعار استخراج كل ما هو وحشي في اللاشعور الجماعي كوسيلة للانتشار، والكسب التنظيمي وبإغراء الكسب المادي والصعود الطبقي وأيضاً الوعد بالسبي كما أسلفنا.

والمثير للدهشة أن مشروع الجماعة موجود منذ عدة سنوات ومع ذلك يوجد في سورية من لا يتورع عن التوقيع معهم على وثائق مشتركة. ومهما كانت الدوافع والأهداف البراغماتية من ذلك فإن تفسيره مستحيل إلا بأنهم لم يقرؤوا المشروع وهذا أفظع من الاحتجاج بالتوافق معهم (عذر أقبح من ذنب).

وللشرح أكثر، فهل سيحكم الله جل جلاله بنفسه؟ طبعاً لا، أستغفر الله ممن يدعي ذلك!. فإن ادعاء الوهابيون أو الإخوان فقد ارتكبوا أكبر الكبائر. فلحكم الله معنى مجازي حيث يعني مبادئ الإسلام والاجتهاد المشتق منها، إذاً هنا تقع الواقعة حيث يرى الإخوان أن المبادئ هذه تبيح لهم حسب اجتهادهم المستقى من أبي الأعلى المودودي وابن تيمية قطع رقاب البشر إذا خالفوها، وإن لم يكن كذلك فلماذا أباحوا ذبح الشيوعي لأنه شيوعي؟ (الأستاذ المحامي نزيه الجمالي ١٩٨١، والرفيق حسين عاقو ١٩٤٧) وقتل عمال النظافة لأنهم يعملون بالدولة وهذا كفر!. فاشتغل الشباب في عمل يدخلهم الجنة بسرعة: ما على عضو التنظيم إلا ذبح الجيران الموظفين بالدولة ولو كانوا من الإخوان!. (هيك الشغل).

كنا نتوقع الخروج عن هذا النهج بعد كل التجربة المريرة التي برروها بأنها (رد فعل) على القمع مع أن حريتهم كما نعلم جميعاً أطلقت ما بين ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧. وكانوا يتدربون على السلاح علناً! فإذا كان والحالة هذه رد فعل على منعهم من استلام السلطة، فهل يبرر ذلك إبادة الطوائف + موظفي الدولة تحت الشعار نفسه الذي يعاد طرحه؟

الخطورة تكمن في العقل الإخواني المستقى من عصور الانحطاط. حيث أن نهجهم السلفي لا يرى في (ما الحكم إلا لله) إلا ما رآه ابن تيمية الذي جرى الاستشهاد به في المشروع، ولا نتهمهم ظلماً، ولا يرون هم في ذلك مشكلة. ألا يوجد تفسير آخر لحكم الله إلا عندهم؟ ألن يؤدي ذلك إلى حرب أهلية؟ لا أعتقد أن الناس ستسكت عن تطبيق هذا المفهوم في أية دولة.

ألا يمكن أن يكون الحكم لله هو حرية العبادة والحرية الدينية والسياسية والديمقراطية والمساواة بين الناس ومنع الغني من زيادة ثروته على حساب جوع الفقير؟

في السلطة القضائية

(لا سلطان على القاضي إلا القانون المستمد من الشريعة والذي لايتعارض معها) من المشروع. نص لم يسبق إقراره من أية جهة في العالم، فالقاضي هنا له الحق بتقيد القانون ليس استناداً للدستور الذي هو أعلى منه بل لمبادئ عامة موجودة في الشريعة. وهذه بحر لا قرار له وما نزال نجادل حول أحكام الشريعة منذ ١٤٠٠ سنة ونختلف وسنظل لأن تفسير القرآن والخلاف حول صحة بعض أحاديث الرسول واختلاف الرواية عن الصحابة الكبار كل هذا يجعل القاضي يفرض رأيه الفقهي المستقل الذي هو أحد الآراء الكثيرة ويعطل مجلس النواب في سابقة تاريخية.

يجب أن تكون القوانين ملزمة للقاضي ما لم تخالف الدستور الذي هو قانون أيضاً، لكنه القانون الأساسي.

في القانون:

(دائرة التطبيق التكاملي لأحكام الشرع كلها: مدنية واجتماعية وسياسية) من المشروع.

أي يمكن مثلاً حل الحزب الشيوعي لتعارضه مع أحكام الشرع والحزب القومي السوري والبعث وأي حزب لا يطابق رؤية الإخوان للشريعة.

ويمكن أن يجبر القانون المرأة على الحجاب لأنه من أحكام الشرع الاجتماعي والإجبار على الصلاة، ويمكن إعلان الجهاد ضد الطوائف أو القوميات. لطفاً الرجوع لفقرة الإنسان.

الأهداف العامة للنظام السياسي

● **الأمن والمساواة:**

المساواة والأمن للمسلم أما الذمي (وهي المسيحي واليهودي) فـ: البر بهم لمن ارتضى العيش بين جناحيه من المشروع، أي الإسلام. ويلاحظ هنا استخدام عبارة البر بهم أي اعتبارهم تابعين للمسلم ولذلك يُبرُ بهم، والمسيحي لا يريد ذلك بعد ١٤٠٠ سنة من انتظار المساواة يريد المواطنة ـ المتساوية تماماً كعدالة ـ وليست مواطنة تبعاً لنظام بير بهم أو لا بير، وساعتها يا ويلنا ويا سواد ليلنا. هذا ويجب على الذمي (المسيحي واليهودي) أن يرضى العيش بين جناحي الإسلام المتطرف (أبو الأعلى المودودي ـ ابن تيمية) وهذان صاحبا فلسفة واضحة تعتقد أن المسيحي كافر يجب هدايته، وهذا ينعكس على الذمي.

وهل يمنح هذا النظام الأمن والمساواة لطوائف الأقليات الثلاث يضاف لهم اليزيديون والعلمانيون لا داعي للتكرار لا يمنح وبالعكس سيذهب الأمان والمساواة، ولكن من أين سيأتي الجماعة هنا بمماليك جدد لينفذوا التطهير، لا يوجد حالياً. يوجد يانكي؟!

● **العدل:**

باختصار هو لديهم العدل بين المسلمين ومنح غيرهم العدل وغيرهم لا يريد منحة.

● **الحرية:**

ورد في المشروع (وهي أن يمارس الإنسان خياره بين الإيمان والكفر) وهذا متناقض مع فقرات الإنسان والسلطة والوطن تناقضاً شاملاً حيث تتبنى الفقرات الثلاث بالكامل مفهوم الكبائر كما أسلفنا. وعقوبة الكبائر المال والدم والعرض وأكبر الكبائر هي الكفر بالله يوازيه أيضاً الشرك بالله جل جلاله.

إذاً: فليكفر من شاء، ولكن سيتلقى عقوبة في الدنيا والآخرة. والخلاف بيننا على الدنيا فالآخرة بينه وبين الله ويا فضيحتنا أمام المجتمع الدولي إذا نجح الإخوان بقنص السلطة سنصبح ضيوف كل تلفزيونات العالم.

■■

من «كبائر» الإخوان ومفارقاتهم!

من الكبائر في مشروع الإخوان هو: أكل الربا، أي أخذ فائدة عن أموال من بنك (مصرف) وأيضاً الشرك وهو وقف ذاتي حسابه عليه مع ربه... إلخ.

واجتهاداً هنا حول الكبائر يمكن الاستعانة بحديث ابن عباس رضي الله عنهما: (هي إلى السبعين أقرب منها إلى السبع).

سادتي، إن هذا الخلط بين المجتمع السياسي المدني والمجتمع الديني لم يعد مقبولاً في العالم المعاصر. ومنذ انتهاء عهد محاكم التفتيش في أوروبا انهارت الحكومات (الثيوقراطية) وهذه أول محاولة للعودة إليها. حتى الوهابيون لم يفصلوا حكومة كهذه وتراجعوا الآن عنها تدريجياً. مع أنها كانت حكومة معتدلة قياساً إلى حكومة مشروع الإخوان.

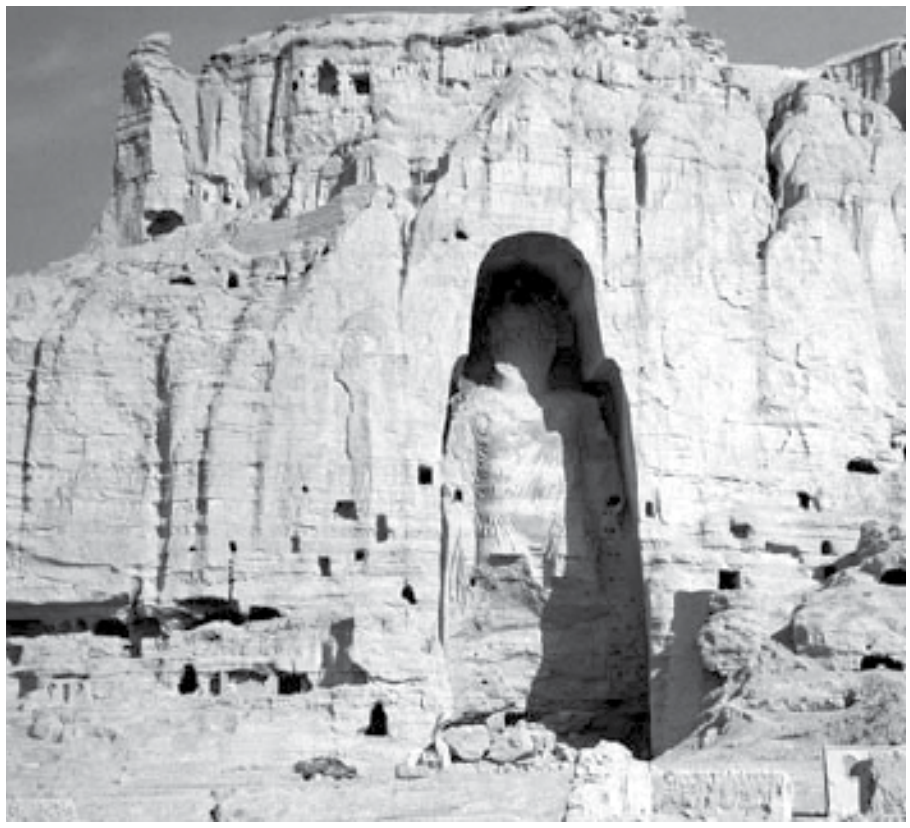
ولنأخذ مثالاً ثانياً: من الكبائر الكبرى هي عدم التنزه من البول. وتستوجب الدم والمال والعرض. كيف ستتم الرقابة عليها. هل سيركب الإخوان كاميرات في الحمامات العامة حتى يصوروا من يبول واقفاً؟!. لأن الوقوف كما هو معروف لا ينزه من البول! ويحضرنا هنا أن صحابياً جليلاً هو سعد بن عبادة رضي الله عنه قتلته الملائكة لتبوله واقفاً. فهل نستطيع الدفاع عن أنفسنا إذا فعلنا وضدنا دليل شرعي؟

أخيراً: لقد وردت عبارة (أهل السنة أقلية دينية كبرى).. إن هذا يعني أن الجماعة تعتبر أن السنة دين وهو ليس كذلك حيث أهل السنة كالشيعة، وكالإسماعيلية.. إلخ.. مذاهب من الدين الإسلامي تتفارق عن بعضها ببعض الأحكام، ولكن هذا لا ينفي الإسلام عن المذاهب الأخرى. وهذه هنا أيضاً ليست زلة قلم. بل المقصود منها خروج كل من لا يوافق على التشدد الإخواني عن دينه الإسلامي، حتى لو كان إسلامياً سمحاً!!.

القدح المنيح

◄ زكريا محمد

قضيت الأشهر الأخيرة محاولاً فك ألغاز لعبة الميسر العربية القديمة التي ألغاها الإسلام: «إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه»، وذلك في سياق كتاب آخر عن ديانة مكة قبل الإسلام. وقد حاول كثيرون، في الماضي على الأخص، فك هذه الألغاز فلم ينجحوا. فقد تحولت اللعبة إلى طلسم بسبب الانقطاع عنها. وينسب إلى أبي عبيدة، معمر بن المثنى التيمي، وهو الخبير بهذه اللعبة، قوله: «سألت عنه الأعراب [عن هذا الأمر] فقالوا: لا علم لنا بهذا، هذا شيء قد قطعه الإسلام منذ جاء، فلسنا ندري كيف كانوا ييسرون».



وقد بدا لي أنني، بعد جهد شهور، قد فككت مغاليق هذه اللعبة. غير أنني لن أعرض عليكم ما توصلت إليه هنا، ليس ضنا به، لكن لأنه معقد ويحتاج إلى صفحات.

تقوم اللعبة على أساس شراء جزور، أي ناقة، تنحر وتقطع إلى أجزاء، ويجري التقامر على هذه الأجزاء بين سبعة متقامرين، بسبعة قداح، أي سهام لا نصال لها. وانطلاقا من هذه اللعبة بالذات فنحن ما زلنا نسمي حصة المرء في شركة ما (سهما). أي أن هذا الاسم يغور عميقا في الدين والأسطورة.

على كل حال، كان واحد من الأسئلة المركزية أمامي هو: لماذا تصر المصادر العربية جميعا على أن المتياسرين، أي المقامرين في لعبة الميسر، سبعة فقط، في حين أنهم عند (أيسار لقمان)، المؤسس الأسطوري للعبة، ثمانية: «أيسر من لقمان: هو لقمان بن عاد... وكان له أيسار يضربون معه بالقداح، وهم ثمانية».

إذا، فثمة مشكلة ما. ثمة واحد ناقص أو زائد هنا.

وقد توصلت إلى أن الحل يكمن في «القدح المنيح»، وهو أشهر سهام الميسر طرا. إذ هو سهم متقلقل؛ يضاف إلى السهام الأغفال، وهي ثلاثة لا ربح لها وخسارة، في لحظة البدء، لكنه يضاف إلى السهام السبعة في لحظة النهاية. أي أنه ثامن من جهة، وعاشر من جهة أخرى. وقد سميت السهام الثلاثة بالأغفال لأنه ليس عليها حزوز تبين حصتها في الربح والخسارة كما هو حال السهام السبعة الأخرى. أي أنها غفل من الحزوز، وخالية منها.

لكن هذا السهم- القدح لا يضاف إلى القداح السبعة كي تصبح ثمانية، كأيسار لقمان، إلا خاسرا. فهذه السبعة يمكن أن تخسر أو أن تربح. أما هو فيضاف إليها كخاسر فقط. فالقدح المنيح هو الخاسر الأبدي.

لا أمل له في الربح أبدا.

إذا، فهو بالضبط مثلنا. فنحن أيضا خاسرون أبديون.

فحتى لو ثرنا، وقلبنا العالم رأسا على عقب، فسوف يكون النصر للأميركان وآل سعود. ودليل ذلك ربيعنا العربي، الذي يتحول سريعا إلى ربيع أمريكي، وربيع لآل سعود. أي إلى ربيع للأعداء الخارجيين والداخليين.

نحن القدح المنيح.

نحن السهم الخائب.

يقول المثل: (آب وقدح الفوزة المنيح)!! وسوف نؤوب بالقدح المنيح، في ما يبدو.

ولأن الأمر كذلك، فأنا أشغل نفسي بلعبة الميسر. ففي هذه اللعبة ثمة رابحون وخاسرون. وأنا أريد أن أحس أن هناك أملا ما بالربح. والوضع العربي لا يتيح لي ذلك.

لذلك، فأنا أقيم فعليا في مكة قبل الإسلام، لا في رام الله. عليه، فلا تستغربوا إن اتصلتم ولم يرد أحد على الهاتف... فالمطلوب موجود في مكة، مكة قبل الإسلام.

■■

صيدلية كتب



ألف ليلة وليلة الإيطالية

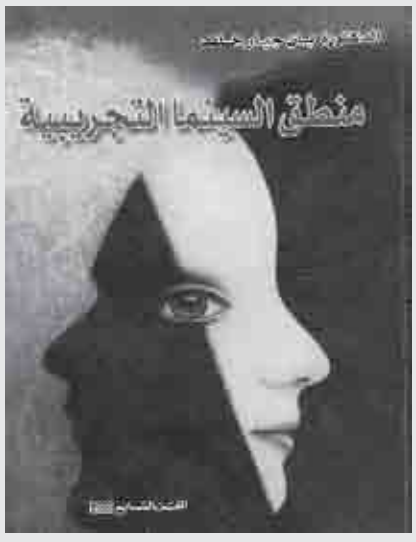
يعتبر كتاب «الديكاميرون» (كُتب بين ١٣٤٩ و١٣٥١) كتابا كلاسيكيا بالمعنيين الفني والتاريخي. فهو علامة على انبثاق وتشكل أوربا الأدبية الحديثة، وعلى ذروة التحول من أنماط السرد التقليدية المتشبعة بالأخلاقية الدينية المتعالية أو الأخلاقية الخرافية والأسطورية، إلى نمط السرد الحديث المتشبع بأخلاقيات الفكر الحر والنزعة الإنسانية الناشئة. وقد جعله هذا الوضع دعامة لتطور الرؤية الفنية والفكرية المنشئة للقصة الحديثة في الأدب الأوربي.

في «الديكاميرون»، أي (الرواة العشرة)، ، يتخيل بوكاشيو شبابا عشرة، ثلاثة رجال، وسبع نساء، يتركون المدينة الموبوءة ويلجؤون إلى بستان خارجها، حيث يقررون البقاء هناك، بعيداً عن مشاهد الموت ورائحة الموتى، يقضي العشرة أياما عشرة معاً، يستمتعون بالمكان، وبالشباب، والأهم بمتعة القص، حيث يتفقون منذ اليوم الأول على أن يروي كل منهم قصة واحدة في كل يوم، في موضوع يحدده من ينصب ملك أو ملكة اليوم، وهذا يعطينا مائة قصة شعبية إيطالية، جمعها بوكاشيو وضمنها في كتابه هذا، وكعادة القصص الشعبي تتناول أغلب هذه القصص الحيل التي يمارسها الرجل أو تمارسها المرأة للإيقاع بالآخر، والقصص الشعبية قصص علاقات، حيث تنسج وتروى لتبرز العلاقات داخل المجتمع، وأحوال الناس، وما يجري لهم، نادرا ما تنشغل القصص الشعبية بفكرة أو بفرد، لم يظهر هذا إلا في القصص الحديثة، عندما شعر الكاتب بفرديته، فعبر عنها عن طريق أبطاله.

الاختلاف الأساسي الذي سنلاحظه، والذي يفصل أيام بوكاشيو العشرة عن الليالي العربية هو في غياب الفنتازيا، القصص واقعية أو شبه واقعية، لا جن فيها، ولا عفاريت، ولا أي نوع من أنواع الخيالات التي نعرفها في ألف ليلة وليلة، ربما الاستثناء كان إحدى القصص التي ظهرت فيها أشباح.

■■

منطق السينما التجريبية



تبحث الدكتورة بان جبار خلف، في كتابها « منطق السينما التجريبية» الصادر عن «منشورات وزارة الثقافة – المؤسسة العامة للسينما»، في المنطق التجريبي الذي يميّز السينما عن سواها من الفنون «كانت السينما منذ أول لقطة ظهرت على الشاشة تجريبية، بمعنى الكلمة، فهي فن لم يكن له شبيه سابق، وكان جديداً بالكامل، فلم يألف الناس إعادة عرض الحركة بهذه الدقة والتعبير والتأثير».

سارت السينما أشواطاً عديدة وبخطوات واسعة، تبدو كأنها قفزات لتأكيد نوعها من اكتشاف لمبادئ لغة سينمائية مكتفية بذاتها إلى تأكيد ما تنطوي عليه من أنواع فيلمية متميزة داخل جنس السينما نفسها، فهناك الفيلم (التاريخي والاجتماعي والحربي والخيالي...الخ) ولكن ما هو حري بالإشارة أن السينما في خضم انشغالها لاكتشاف نفسها وأساليبها، وتنقيبها في مشكلات عصرها الذي بدأ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حتى الآن لم تنفك إطلاقاً عن التجريب بمعناه الجمالي الأكثر اتساعاً، فهي ما انفكت تستثير اللاواقعي عن طريق المظهر الذي يبديه الواقع الحي مما أتاح الأسلبة والإسقاطات دون تشويه، واستطاعت عبر التجريب رفع الحدث الفردي إلى كونية الرمز، والدخول إلى السينما التجريبية يعني الدخول في معترك شابه الكثير من التصنع والزيف والتهريج، مما يجعل الوقوف على منطق الفيلم التجريبي مسألة تعتورها الكثير من المخاطر والتعسف ما لم يتسلح الباحث بمنهج علمي يقيم منطقاً للسينما التجريبية يصح أن يكون معياراً للوصف والتحليل لظاهرة التجريب في الفنون عموماً والسينما على الأخص.

إن التجريب عالم جديد في تصور الموضوع وفي تطور الحدث، وإنشاء أفلام فريدة متميزة لم يُسبق إليها، ومن ثم الانتباه للطاقات الجمالية لليفلم التي تجعل منه فيلما، أي اكتشاف السينما الصرف التي تتأتى عن الصيغ الجاهزة للإبداع، فالسينما التجريبية على العموم هي سينما طليعية أساساً، ولعل من حسن حظي أن تتوافر لي. ولا بد أن يكون هناك فرق بين سينما تحيل إلى نفسها، وسينما تستند إلى بُنى لا تنتمي لفن الفيلم كالأفلام التي جاءت بنظريات التحليل النفسي كبُنى مسبقة وفرضتها على الفيلم.

■■

التاريخ الذي خرج من المطابخ

هناك أحداث كبرى كان لها دورها في تغيير مسار التاريخ الإنساني. هذا ما يتفق عليه جميع المؤرخين الذين خلّدوا تلك الأحداث في أعمالهم. لكن المؤرخة والأستاذة الجامعية الفرنسية ماريون ف. غودفروا، والأستاذ الجامعي كزافييه ديكتو، يقدمان كتاباً يؤكدان فيه أن موائد كبرى أسهمت هي أيضاً في تغيير مسار التاريخ. والكتاب يحمل عنوان «حول مائدة التاريخ».

ويوضح المؤلفان أن التاريخ زاخر بالموائد والمآدب الكبرى، والتي كان لها دور في صياغته، وهذه هي المقولة التي يحاول المؤلفان البرهنة عليها على مدى صفحات كتابهما الـ٣٠٠. وهما يعودان للحديث عن المآدب الآثينية-اليونانية القديمة.

وللعشاء الأخير للملك هنري الرابع، ولكن أيضاً لمائدة غوستاف إيفيل، الذي أشاد برج إيفيل الشهير بباريس، في يوم المعرض العالمي والكوني، ومائدة تنصيب باراك أوباما كرئيس للولايات المتحدة. وبهذا المعنى يشكل الكتاب، نوعاً من التأريخ للعالم، من خلال وجبات الطعام، من الأمس البعيد وحتى اليوم.

والصفحات الأولى من هذا الكتاب، مكرّسة لتاريخ المطبخ، منذ العهود القديمة وحتى يومنا هذا. ومن نقاط العلّام الأساسية في هذا التاريخ، استخدام الطهي على أحجار مسطّحة، ثم الأوعية المصنوعة من الفخّار، والتي أتاحت زيادة أنماط الطهي، وحدّت من مخاطر حرق الأطعمة. وكان اكتشاف الملح والدسم والطحين والحبوب، عاملاً أساسياً في «ثراء ثقافة المطبخ».

وفي أوروبا ظهرت المعجّنات في القرن التاسع، حيث أخذت بعض المدن أهمية متعاظمة، عبر تنظيم الأسواق والمعارض، الأمر الذي تزامن مع تطوّر المهن المتعلّقة بالغذاء وبالأغذية وتنظيمها، حيث كان الخبز يباع لدى تجّار الأحياء، مثل: التوابل. وفي القرن الثالث عشر، ظهرت الأفران وتعددت أدوات الطبخ مع «اختراع» المقلاة والحلل وغيرها. وجاء اكتشاف ماركو بولو لطريق الهند، كي يشجّع تجارة التوابل. لكن لم تكن توجد آنذاك أطباق (الصحون)، التي كانت تحل محلّها «شرائح سميكة من الخبز». وكان الضيوف يتناولون الطعام بأيديهم، ويقومون بمسحها بغطاء الطاولة.

مع اكتشاف أميركا «العالم الجديد»، وصلت منتجات جديدة، الأمر الذي ظهرت آثاره خلال المأدبة التي أقيمت بمناسبة زواج كاترين دو مدتشي، والملك لاحقا، هنري الثاني. وكذلك المأدبة بمناسبة زواج ماري دو مدتشي، والملك هنري الرابع. وكان الحدثان بمثابة الإعلان عن بداية «نفوذ إيطالي مهم»، على مستوى فن الطبخ. ومظاهر ذلك النفوذ بدت مع استخدام «الشوكة ذات الشعبتين»، واستخدام صحن منفرد من الفخّار. وكذلك أصبح غسل اليدين بعد الطعام، ممارسة شائعة.

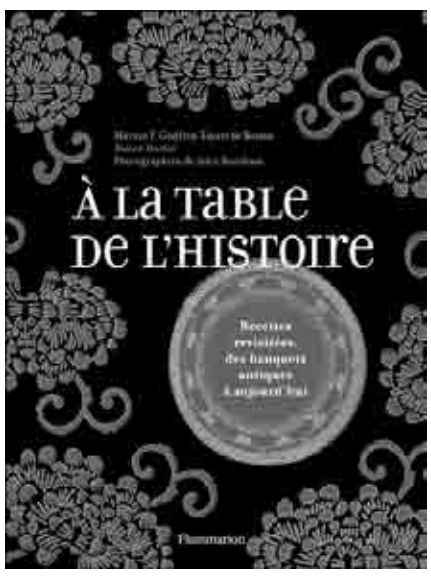
وفي عام ١٦٧٤، جرى افتتاح أول مقهى في باريس، تحت اسم «بروسكوب»، أي ما يعني مكان لقاء المفكرين. ثم انتقل تدريجيا فن المطبخ، كي يصبح بمثابة علم، له أصوله وأخصائيوه. وولدت في مثل ذلك السياق الصناعة الغذائية. وكان قد جرى افتتاح أول مطعم في باريس في عام ١٧٨٢.

وهذا التاريخ الرسمي لتطور فن الطبخ، سبقه كما يشرح المؤلفان، روّاد في عالم الطبخ، من أمثال المدعو «إبيسيوس» الذي يريان فيه منذ القرن الأول قبل الميلاد، أول روماني متذوّق للطعام وعاشق لمذاقات الأطعمة ومخترع لفن المطبخ. وكان الفيلسوف ناسيت قد تحدث عنه كشخص كان تأثيره في مجال الطبخ قابلاً للمقارنة مع ميسين في المجال الثقافي. وبالمقابل كان «سينيك» قد أعلن عن غضبه من رفع «أشياء الطبخ» إلى مصاف العلم.

ومن ثم تحوّلت المآدب، كي تصبح ممارسة معهودة في قصور الملوك وفي المدن حتى اليوم. وأخذت هذه المآدب شهرة لا تزال ترافقها حتى اليوم الحاضر. وهكذا اقترن اسم بعض مارشالات الإمبراطورية الرومانية وغيرها من الإمبراطوريات الأوروبية التي تبعتها، ببعض الوجبات، مثل نابليون و«شرائح كبد الأوز» و«دوق ريفولي» بباريس، وجاكلين كندي التي عُرفت كمستهلكة كبيرة لـ«الكركند، حيوان بحري»، وكانت مأدبة تنصيب باراك أوباما كرئيس للولايات المتحدة الأميركية حافلة بـ«ثمار البحر».

وكما يتم الحديث عن أمراء الشعر وملوك البلاغة، يتم الحديث أيضاً عمّن يعادلهم في عالم الطبخ والمطبخ. وهؤلاء أيضا خلّدوا أسماءهم «حول مائدة التاريخ».

■■



(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأربعاء 2012/2/1) «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3

بين قلم الرصاص وألم الرصاص

◄ فادي أمين

ليس بالضرورة أن تكون عبقرياً أو سياسياً أو فيلسوفاً أو عالم ذرة أو مشهوراً أو موهوماً أو سطحياً أو عميقاً أو.. أو.. أو؛ كي تفهم أن الحياة مفاوضات! لأنها بالفعل كذلك! ولكن من الضروري أن تكون قوياً بما فيه الكفاية، وجاهزاً لهذه المرحلة، ومؤمناً بحقك في الحياة كي تستطيع التفاوض عليه! لأن المغامرة في هذه الحالة تأخذ شكل المقامرة!

فحين يجلس الخصمان على الطاولة نفسها يبدأ كل طرف في حساب قوة الآخر لا حساب حظه، لأن الأوراق التي تُستخدم في لعبة المفاوضات لا يمكن تشبيهها بأوراق لعبة البوكر، وإلا فإن النتائج ستكون كارثية دائماً على قليل الحظ! وسيخسر في النهاية كل شيء.

قوانين لعبة البوكر يتسلسل فيها الربح ويختلف باختلاف ضربات الحظ، فمرةً قد تظن أنك ربحت الكل بثلاثة من النوع نفسه! لتجد خصمك يلقي بأوراقه الخمس من اللون نفسه ليقشّطك كل شيء! ومرة تنتظر ورقة حظك ليكتمل اللون هذه المرة عندك ليأتيك النحس بالبيت المكتمل عند الخصم؛ هو اليأس إذاً على طاولة الحظ الذي لن يأتي أبداً، لأنه ليس مصادفة ان خصمك على طاولة المفاوضات هو نفسه مبتكر لعبة البوكر! فكيف تظن أن قرارك باللعب صائب.. ألم تعرق وتُرهق بما فيه الكفاية يا كبير؟ ألم تستنتج بعد أن لعبة المفاوضات هي لعبة قذرة بكل المقاييس حين تشبه لعبة البوكر، وتبدو شريفة ونظيفة جداً بكل المقاييس اذا كانت تشبه لعبة الشطرنج!

إذا كان التفاوض هو وسيلة الوصول إلى الدولة التي لاحقاً ستُقسم إلى قطع بازل يتم في كل مرحلة العبث بحدودها وشكلها المقرر مسبقاً مع كل لعبة أقصد علبة! فلماذا إذاً كل هذا العناء؟!

ألم يكن من الأجدر والأضمن لعب البوكر مع هذا الاحتلال من الخارج؟ على الأقل كنا سنبقي على باب الفرص مفتوحاً بجمع المبالغ المطلوبة في كل جولة يتم تقشيطنا بها، والعرب والغرب كانوا وما زالوا كريمين جداً معنا في تبرعاتهم السخية ليضمنوا استمرارنا في اللعب، على أمل أن يحالفنا الحظ مرة واحدة فقط ونربح دولتنا.

تُرى ما وجه الشبه بين قلم الرصاص في جيب المفاوض، وألم الرصاص في جسد المقاوم؟!

fadiamin75@hotmail.com



الحائط الرابع ومتعة الوهم

◄ ليلاس سويدان

عندما انطلقت الثورات من العالم الافتراضي، أو من الفيسبوك بالتحديد الذي يشبه المسرح نوعاً ما كونه عالماً افتراضياً، بينه وبين الواقع حائط وهمي بالإمكان طبعا اختراقه أو تجاوزه، سقط الحائط الرابع بالمعنى البريختي على مستويين: أولهما عندما انفتح العالمان على بعضهما في لحظة ما، وثانيهما عندما كسرت الحالة الوهمية المسرحية التي تشبه حالة المواطن المشاهد الذي استغرق عمرا وهو يشاهد بملل كسول عرضا طويلا جدا لمخرج دكتاتور.

بعد لحظة السقوط تلك تغيرت قواعد اللعبة وأصبح المشاهد السابق جزءا منها ومن العرض، وتحركت المجاميع ولم تعد مجرد كورال يقف على جانب من المسرح أو خلفيته، ولكنها تشارك بتحريك الحدث والفعل وصناعته أيضا. لم تعد البطولة فردية وإنما جماعية.

قام الجميع من على كراسي المشاهدين وصعدوا الخشبة وقدموا عرضهم الجماعي الأول، وكسر حاجز الوهم ورفع الستار كما طلب بريخت، الذي لم يرد أن يسترخي المشاهد على كرسيه متمتعا بخدر الوهم اللذيذ. لم يعد ما يحدث منفصلا عن الواقع بل هو الواقع نفسه، لا مجال لاستغراق المشاهد في حالة الإيهام وتغييب الوعي والإرادة، فما يحدث لم يعد لعبة وإنما المشاهد سابقا الممثل حاليا هو من يدير اللعبة ويرى نفسه وينقدها. كل عناصر العرض المسرحي تغيرت، الموسيقا والأغاني والهتافات والكلمات.

ولم تعد الخشبة منصة للأوهام بل ميدانا للتغيير. ولكن فجأة يكتشف الممثل الجديد أنه لا يريد أن يرى ذاته وأن دوره الفاعل يضيع عليه متعة الوهم.

يطلب من المخرج القديم أن يعود ويصعد المنصة، وأن ينزل الستارة مرة أخرى ليعود ويرفعها عن عرض يعود به لدور المشاهد الذي أداه هو بجدارة. الميدان مسرح حدث رمزي أوسع من حلمه وأكبر من أن يحسب خطواته فيه، وهو الممثل الجديد الذي ترتبك خطواته لما هو أبعد من جدران علبة المسرح التقليدية، لعله اكتشف أيضاً فجأة أنه هو الجالس على مقاعد المشاهدين كان ممثلا أيضا، يحسب خطواته ويحيا حياته بتلك الحالة المسرحية التي يستغرق فيها بالوهم والسلبية.

يود أن يهتف بعودة المخرج والممثلين الأبطال.. ينسحب بهدوء مرة أخرى وتظلم الصالة تمهيدا لرفع الستار. وربما صرخ بريخت وقتها محتجا «الثورة هي التي تنفجر داخل الرؤوس».

■■

«شؤون فلسطينية» تستأنف صدورها

عادت مجلة «شؤون فلسطينية» التي كانت تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية لاستئناف صدورها من جديد، بعد توقفها لفترة طويلة.

جاء في العدد الجديد الذي يحمل الرقم (٢٤٦): «إن هذا العدد الصادر بعد التوقف لفترة غير قصيرة نتيجة ظروف قاهرة لا مجال لشرحها، ونأمل أن تكون فاتحة لإعادة إصدار هذه المجلة بصورة منتظمة بحيث تتمكن من الاستمرار في تأدية الدور الذي سبق وان لعبته في التعريف بالقضية الفلسطينية ودراستها وتعميم المعرفة بنواحيها المختلفة».

وحمل العدد الجديد الذي رأس تحريره الكاتب سمير شبيب العديد من الدراسات والمقالات والتقارير الخاصة وتغطية المؤتمرات وورش العمل إضافة إلى إضاءات ثقافية ووثائقية.

تعتبر «شؤون فلسطينية» أحد أكثر مشاريع النشر البحثي والصحفي الفلسطيني جدية، ومن أبرز وأهم المجلات الثقافية والفكرية الفلسطينية الرصينة والرائدة، التي صدرت في المهاجر ومناطق الشتات الفلسطيني. وكان أنشأها الصحفي والأديب والمؤرخ الراحل أنيس الصائغ (١٩٣١-٢٠٠٩) في السبعينيات من القرن الماضي في بيروت. وكانت تصدر عن مركز الأبحاث الفلسطيني، الذي يعتبر الصائغ أحد بناته ومؤسسيه، وهذا المركز كان تعرض للنهب والسرقة والسلب إبان الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢.

وفي الفترة الممتدة من سنة ١٩٧٣ حتى سنة ١٩٨٢ شغل الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش رئاسة تحرير المجلة خلال إقامته في بيروت، وبين السنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ أوكلت مهمة سكرتير التحرير للشاعر الفلسطيني عز الدين المناصرة. وبعد ذلك تسلم هذه المهمة الكاتب اللبناني الياس خوري، بينما عمل القاص والروائي الأردني مؤنس الرزاز باحثاً في المجلة.

■■



بعد الثورة.. شريهان تعود إلى الشاشة

استقرت النجمة الكبيرة شريهان على سيناريو «دموع السندريلا» ليكون مسلسلها الذي تعود به للتمثيل وللشاشة الصغيرة بعد غياب سنوات عديدة، وتنتجه شركة «كنج توت».

شريهان ستبدأ خلال أيام قليلة في عقد جلسات العمل استعدادا للتصوير، خاصة وأن الشركة المنتجة رصدت كل الإمكانيات الفنية والمادية لخروج العمل كأضخم إنتاج تلفزيوني يليق بعودتها ومكانتها بين جمهورها المصري والعربي.

يقول المنتج محمد شعبان: مسلسل «دموع السندريلا» سيكون مفاجأة الدراما المصرية والعربية خلال شهر رمضان المقبل، لسببين رئيسين أولهما أنه به ستعود النجمة الكبيرة شريهان إلى التمثيل بعد سنوات عديدة من الغياب، والسبب الثاني موضوع المسلسل والذي سيكون جديدا ومختلفا عما هو سائد من موضوعات درامية.

كما أن السيناريست محمد الحناوي سيقدم العديد من المفاجآت من خلال هذا العمل الذي يكتبه بشكل جديد من أشكال الكتابة الدرامية.

وأضاف محمد شعبان: «تم ترشيح المخرج السينمائي خالد الحجر ليتولى إخراج العمل؛ رغبة منا في تقديم المسلسل بأسلوب سينمائي سواء في الشكل أو في الصورة السينمائية، والتي يتميز بها خالد الحجر ويجري حاليا الاتفاق معه تمهيدا للبدء في التجهيزات الفعلية للمسلسل وتحديد موعد التصوير واختيار أماكنه».

ومن المعروف أن شريهان كانت قد سجلت موقفاً مشرّفاً من ثورة «٢٥ يناير»، حيث كانت من أول الأصوات العالية التي أيدتها، وقد نزلت إلى ميدان الثورة لتشارك أبناء بلدها عرس الحرية رغم مرضها.

■■

على «الطريق»

صدر العدد الثاني من مجلة «الطريق»، وقد جاء في افتتاحية رئيس التحرير محمد دكروب: «في هذا الجزء من «الطريق» عدد من الدراسات والمقالات والصياغات الجديدة في الفكر الماركسي الراهن، تتميز بأن كتّابها لم يكتفوا بصياغة رؤاهم في الموضوعات التي تناولوها في كتاباتهم هذه، وشرحها والبرهنة الفكرية والعلمية على مدى الموضوعية في هذه الرؤى، وفي طروحاتهم الاجتماعية الاقتصادية والسياسية وسط حراك اجتماعي محتدم- أقول: لم يكتفوا بهذا، بل هم طرحوا العديد من التساؤلات والإشكالات وغوامض التحولات الراهنة، على مختلف الباحثين والمفكرين العرب، وكذلك على القراء، وأيضاً على أنفسهم، كعوامل تحفيز لمواصلة البحث والتفكير في تساؤلاتهم هذه نفسها، وفي الإشكالات الجديدة التي تطرحها الصراعات والتحولات الجديدة».

انقسم العدد إلى مجموعة من المحاور، حيث تضمن المحور الأول الذي حمل عنوان «أزمات عصر العولمة» دراسة لسمير أمين بعنوان: «قانون القيمة المعولمة»، ودراسة لكمال حمدان حملت عنوان: «قراءة أولية في الأزمة الراهنة للنظام الرأسمالي» أما المحور الثاني «قوى اليسار والحراك العربي» فكتب فيه خالد حدادة «عن التحدّيات الفكرية والعملية التي يطرحها الحراك العربي الراهن أمام قوى اليسار العربي»، وهشام غصيب «اليسار والثورة»، والفضل شلق «الثورة وما يقال»، وفؤاد خليل «بين الاستبداد الداخلي والتدخل الخارجي» ومحمد دياب «العولمة: امتداد للحداثة، أم نقيض لها؟!»، وخليل صويلح «المريض السوري: تمرينات شاقة لتعلّم النطق»، وحسن إسماعيل «في مفهوم العلم الخلدوني»، عبد المجيد زراقط «الشيخ عبد الله العلايلي الشّخصيّة وسيرة تكوّنها».

وقد حوى العدد محوراً خاصاً بالفنان مرسيل خليفة، كتب فيه كل من: عبد الله بلقزيز، جورج مهنا، إضافة إلى حوار مطول أجراه كل من هالة نهرا وزاهي وهبي.

■■



